تقديـــــم

يذهب الفكر الإنساني والاجتماعي المعاصر إلى أن الجريمة تعتبر ظاهرة اجتماعية، تقف إلى جانب الظواهر الاجتماعية الأخرى وتتفاعل معها ويتبادلان معاً التأثير والتأثر، غير أنها ـ أي الجريمة ـ كما شخصها التراث السوسيولوجي تعتبر ظاهرة مرضية أو ظاهرة غير سوية، لكونها تضر دائماً باستقرار المجتمع الإنساني .

وإذا نظرنا إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة غير سوية واستثنائية في مواجهة الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تشير إلى ميل البشر إلى بعضهم البعض، وإلى تغلب بعض الإيثاريه والغيرية على الأنانية الفردية، بحث شكلت هذه القاعدة الإنسانية أساساً لسلوكيات اجتماعية عديدة كالتعاون والتراضي وتبادل المنافع وعدم الميل إلى الخروج على الإجماع الإنساني . فإننا نجد أنفسنا أمام ثنائية تعكس ثنائية الخير والشر في تكوين الوجود الإنساني . وإذا كان الشر يشكل دائماً لحظة انحراف استثنائى على التفاعل الاجتماعي السوى، فإن الخير يشكل القاعدة، وهو يمتلك دائماً الآليات لمواجهة كل سلوكيات الشر والضرر بهدف السعي دائماً لتوسيع مساحة الخير والسوء والاستقامة في الوجود الإنساني .

وإلى جانب الآليات الكثيرة التي تتبعها عادة مختلف المجتمعات لمواجهة الانحراف والجريمة، وبخاصة الدور الذي تؤديه الأجهزة الأمنية . تصبح المؤسسات العقابية والإصلاحية من الآليات الهامة لتضييق نطاق الانحراف والجريمة . ونقول من الآليات الهامة لأن المنحرف أو المجرم الذي أتى انحرافه أو ارتكب جريمته يصبح في النهاية ـ بعد القبض عليه ـ نزيلاً فيها، ويخضع لاشرافها إشرافاً كاملاً دون تدخل . بحيث تصبح أمامها الفرصة كاملة لإعادة تنشئة نزلائها وفق أخلاق مستقيمة لدعم

ضمائرهم حتى تكون رقيبة عليهم أو حارسة لهم لكيلا يسقطوا فريسة الانحراف أو السلوك الإجرامي ثانية . هذا إلى جانب تأهيلهم ثقافياً عن طريق تزويدهم بالمعارف التي تولد لديهم الرؤية العاطفية والانفعالية التي تعبر عن الهوى الذي يعرض صاحبه للانحراف . بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات العقابية تتولى تأهيلهم مهنياً، إذا لم يكونوا أصحاب مهن سابقة حتى تؤمن لهم عملاً بعد الإفراج عنهم، ودخلاً يمكن أن يدفعهم بعيداً عن طريق الجريمة والانحراف .

على هذا النحو نستطيع القول بأن المؤسسات العقابية والإصلاحية قد قطعت شوطاً بعيداً من حيث التعامل مع نزلائها، فبعد أن كانت العقوبة ـ وبخاصة العقوبات البدنية القاسية ـ هي الوسيلة لإعادة دعم القيم والمعايير السوية في شخصية المجرم والمنحرف وتقوية ضميره الداخلي . فإن الفلسفة قد تغيرت فأصبحنا أكثر إنسانية وأكثر عقلانية في فهم شخصية المجرم والمنحرف ونكاد أن نقول أنها فلسفة أصبحت أكثر تفاؤلاً بشأن إصلاحه وإعادته من جديد إلى مجتمعه فرداً نافعاً، يساعد في دفع عجلة التنمية وفي تحمل أعباء التحديث .

ولقد تمحورت هذه الفلسفة الإصلاحية والتهذيبية الجديدة حول عدة محاور : المحور الأول : هو المحور التعليمي أو التثقيفي، حيث العمل على محو أمية النزيل ـ إن كان أميا ـ إضافة إلى تزويده بالمعرفة والثقافة التي تجعله أميل في النهاية إلى اتباع سلوكيات سوية ورشية . بل وتجعله أبعد ما يكون عن السلوك المنحرف أو المجرم، الذي قد يأتيه تحت وطأة إنفعال، أو عاطفة أو هوى . ويتمثل المحور الثانى في المحور الأخلاقى أو الدينى، حيث تسعى إدارة المؤسسة العقابية أو الإصلاحية إلى إعادة التهذيب الأخلاقي والديني للنزلاء، وذلك بهدف دعم القيم والمثل لديهم، وكذلك تقوية الضمير الفردى، حتى تؤسس لدى النزيل حاجزاً أخلاقياً ودينياً قوياً يقيه أي

انحراف. ويمنعه من الانخراط من جديد في السلوك الإجرامي. ويتكامل مع هذا المحور المحور الاجتماعي، الذي حاول من خلال الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة الاصلاحية، توجيه النزلاء نحو العلاقات الاجتماعية السليمة، وكذلك نحو التفاعل الاجتماعي المستقيم. هذا بالإضافة إلى البحث في البيئة الاجتماعية للنزيل لمحاولة تنقيتها من آية عناصر يمكن أن تشكل متغيرات ضاغطه تدفعه إلى الإنحراف والجريمة من جديد.

ويشكل التأهيل المهني المحور الرابع في عملية إعادة التنشئة الاجتماعية للنزلاء ويتناول بالتحديد هؤلاء الذين لم يشغلوا عملاً قبل دخولهم إلى المؤسسة العقابية أو الإصلاحية أو الذين لم يكن لديهم دخل ثابت بسبب عدم أمتلاكهم لمهارة محددة. وفي هذا الإطار تؤسس إدارات المؤسسات العقابية والإصلاحية البرامج العديدة التي تعمل على تدريب النزلاء على بعض المهن التي يحتاجها المجتمع. بحيث تؤهل النزيل لدور مسبق يشغله حين الخروج إلى ساحة المجتمع. هذا إلى جانب تأسيس الأجهزة التي تسعى إلى أن يشغل النزيل عملاً بعد قضاء فترة عقوبته، ومتابعته حتى يستقر بصورة كاملة في هذا العمل، ويؤدي أدواره عن كفاءة، وبذلك يصبح عضواً يشارك بفعالية في بناء مجتمعه.

ولأهمية هذا الموضوع، ولكي يتأسس حوار علمي وأكاديمي مفيد حول مختلف قضاياه، يمكن أن يساعد على الارتقاء بأوضاع مؤسساتنا العقابية والإصلاحية عقدت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربى لمحو الأمية «تعليم الكبار»بتونس ندوة علمية تحت عنوان «التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية»ودعت إليه المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والتربية والخدمة الاجتماعية، في محاولة لأن يقدحوا قدائحهم، ويحللوا التجارب المختلفة للمؤسسات العقابيه والإصلاحية على المستوى العالمي أو على

الصعيد العربي أو داخل الأطر النظرية لبعض المجتمعات العربية . وذلك بهدف الوصول إلى سياسات وبرامج فعاله تتبعها المؤسسات العقابية والإصلاحية في عالمنا العربي حتى تقلل من ظاهرة العود إلى الانحراف والجريمة، وبذلك نعمل على تحويل نزلاء هذه المؤسسات إلى بشر صالحين ونافعين، ومن ثم قادرين على أن يشاركوا في تنمية وتحديث مجتمعاتهم والانتقال بهم إلى آفاق متفائلة .

ولقد جاءت الندوة العلمية بما كان مرجواً منها . حيث قدمت ستة بحوث دار الحوار حولها، ولقد كان من حسن الطالع أن تكاملت هذه البحوث مع بعضها البعض لكي تغطي الجوانب المختلفة لقضية التعليم داخل المؤسسات العقابية في أبعادها العالمية أو العربية أو المحلية بحيث شكلت هذه البحوث أرضية خصبة لحوار علمي شامل .

وقد قامت أكاديمية نايف العربية بإخراج بحوث الندوة على النحو الذي هي عليه الآن، حيث وثبت هذه البحوث بحيث يتم الانتقال مما هو عام وعالمي إلى ماهو خاص ومحلي، ومما هو نظرى ومجرد إلى ما هو تطبيقى يصور مايحدث بالواقع . إضافة إلى إخراج هذه البحوث بصيغة واحدة من حيث تنظيم البناء الداخلي للبحوث، أو من حيث أسلوب الإسناد أو الإشارة إلى المراجع .

في إطار هذا التنظيم لبحوث الندوة يدور البحث الأول حول الخصائص النفسية الاجتماعية لنزلاء المؤسسات العلاجية ومضامينها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها، حيث تعرض البحث لمسألة تحديد السلوك الإجرامي والتفسيرات العلمية المقدمة له، إضافة إلى محاولة تشخيص الدوافع الأساسية للسلوك الإجرامي، سواء كانت هذه الدوافع فرديه أم اجتماعية، ثم انتقل البحث إلى محاولة تحديد الخصائص النفسيه والاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية . ثم حاول الباحث أن يحدد أهمية

هذه الخصائص النفسيه والاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية . ثم حاول الباحث أن يحدد أهمية هذه الخصائص بالنسبة لنجاح العملية التربوية داخل السجون، وما محتويات ومراحل العملية التربوية الناجحة .

بينما تناول البحث الثانى «التجارب العالمية في إستخدام البرامة التعليمية والتربويه داخل المؤسسات الاصلاحية» حيث عالج الباحث نظرة المواثيق الدولية للجريمة، ثم لفلسفة التعليم داخل المؤسسات العقابية وفعالية المنهج التكاملي في اصلاح سلوك الأفراد ثم عرض لبعض التجارب الدولية المتعلقه بدور التعليم داخل المؤسسات العقابية، فعرض لتجارب كولمبيا ونيجريا ومالي في الإستفادة من المدربين والمعلمين النزلاء في تعليم زملائهم، ثم لتجربة سجن بايرو دومونت في البرتغال، حيث السجن المفتوح، ثم لتجربة جنوب ويلز الجديدة في استراليا في التأهيل وتوفير الخدمات المكتبية . ثم لتجربة سجن القضاء المفتوح في الدانمرك، ثم لتجربة السويد في السجون المفتوحة ذات الأعداد الصغيرة، ودور الدين في التربية، وتجربة هولندا في تنمية الملكات الابداعية عند النزلاء، ثم تجربة المملكة العربية السعودية في الاستفادة من الدين وتحفيظ القرآن الكريم في التربية الأخلاقية للنزلاء . ثم وصل البحث إلى خاتمة عرض فيها لبعض المحاور المتفق عليها في عملية التربية والاصلاح .

ويحاول البحث الثالث تشخصيص «واقع البرامج التعليمية والتربوية في المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية» حيث ينطلق الباحث من قناعة أن هناك تحولاً يحدث الآن من البرامج التقليدية في التعامل مع النزلاء إلى محاولة تعديل سلوكه وأفكاره، باعتبارأن النزيل شخص أخطأ ويحتاج الى من يأخذ بيده ثم ينطلق بعد ذلك إلى تشخيص واقع المؤسسات الإصلاحية والعقابية بتأكيده أن البرامج التعليمية مازالت تتم في إطار واقع عقابي، حيث ينظر إليها باعتبارها ذات مكانه ثانوية ويرى النزلاء أنفسهم

أنها غير كافية، وأنهم لم يستفيدوا منها، ويؤكد الباحثون في المجال العقابى هذه الرؤية. حيث يروا أن السجون تعمل عادة على تقييد حرية النزيل وتحرمه من وسائل المتعة، وتبعدهم عن حظيرة المجتمع، بحيث تقضى هذه الأوضاع على آية فاعلية للبرامج التعليمية والتأهيلية، وتحاول خاتمة البحث تقديم بعض التوصيات للإرتقاء بواقع البرامج التعليمية في المؤسسات الإصلاحية والعقابية.

ويتعرض البحث الرابع «لمعوقات العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية» للأنظمة التعليمية الواجب تطبيقها في هذه المؤسسات. ثم يتناول بالتحليل بعد ذلك، المعوقات التعليمية فيذكر ضعف البرامج التعليمية وعدم ملاءمتها للواقع، وعدم تخصص الإداريين القائمين على المؤسسات العقابية، إضافة إلى نقص الإمكانات المادية، وعدم توفر المعلمين المتخصصين في تعليم الفئات الخاصة من مجتمع النزلاء، إلى جانب عدم توفر قاعات خاصة مجهزة للتعليم والتدريب، وعدم وجود مكتبات ذات تخصص نوعي يمكن أن يفيد النزلاء، كذلك عدم الزامية التعليم داخل المؤسسات العقابية وغير ذلك من المعوقات، ثم عرض الباحث بعد ذلك لأسلوب تخطي هذه المعوقات سواء بالنسبة للتعليم الأساسي أو المهني.

وفي البحث الخامس ركز الباحث على «تحليل تجربة التعليم الدينى في المملكة العربية السعودية، كمدخل لتقويم نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية»، وفي هذا البحث أبرز الباحث الفلسفة العقابية التي تؤكد على الانتقال من اعتبار المؤسسات العقابية أماكن للاصلاح والتهذيب بدلاً من كونها معاقل للعقاب. ثم أوضح كيف أن الفلسفة الإسلامية من الفلسفات التي تدعو إلى اصلاح السجون، وعالج مدى تأثير حفظ القرآن على سلوك النزلاء في المؤسسات الإصلاحية حتى

لا يعود إلى الجريمة مرة أخرى. إضافة إلى التصرف على طبيعة التدخل المهني للاختصاصي الاجتماعي من حيث الإعداد والإشراف على البرنامج ومتابعته. ثم قام بتحديد عناصر برنامج الوعظ والإرشاد الديني وحددها بالعقيدة والعبادات والتفسير والأخلاق والمعاملات وتحفيظ القرآن. وأكد الباحث أنه اذا كان النظام العالمي يقر الدين كآلية للاصلاح فإن المملكة العربية السعودية قد سبقت إلى ذلك. وفي النهاية قام بتحليل متطلبات التأهيل المهني، وكيف يساعد الاختصاصي بدوره في عملية الاصلاح.

ويأتي في النهاية البحث السادس عن «نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية» لكي يشكل الهدف الذي تتجه إليه بحوث وحوارات الندوة. في هذا البحث عرض الباحث لمدارس علم الإجرام المختلفة التي حاولت دراسة السلوك الاجرامي، وأساليب الاصلاح المعاصرة. إضافة إلى ذلك وضع الباحث مجموعة من الأسس التي ينبغى أن تراعى في تخطيط البرامج الإصلاحية والتربوية، ثم عرض لمداخل تصميم البرامج، ونوعيتها وأهدافها. ثم لمحتوى البرنامج في النموذج المقترح. إضافة إلى تحديد طرق التدريس والوسائل الملائمة، ثم طبيعة المشكلات المتوقع ظهورها عند تنفيذ البرنامج والآليات المقترحة للتغلب على المعوقات التي تواجة النموذج.

واستناداً اإلى ذلك تدرك أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية أن هذه الندوة قد حققت ـ من خلال البحوث التي قدمت إليها والحوارات التي دارت حول قضاياها ـ هدفها المنشود منها، وهو محاولة طرح مجموعة من القضايا والأفكار التى يمكن أن تشكل أساساً لترشيد برامج وسياسات الاصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية العربية. حتى نعيد إلى حظيرة المجتمع من جديد نزلاء هذه المؤسسات باعتبارهم بشراً قادرين على تحمل أعباء تنمية وتحديث مجتمعاتنا العربية ودفعها إلى آفاق التقدم.

البحث الأول

دور الخصائص النفسيه والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الاصلاحية وخصائصها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها .

د. الأسعد العبيدي

البحث الأول

دور الخصائص النفسيه والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية وخصائصها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها .

إن مشلكة الجريمة بمفهومها الواسع تعد من المشكلات الاجتماعية التي لم يخل منها عصر ولا مصر ، فلقد لازمت البشرية منذ أقدم الأزمان إلى وقتنا الحاضر ، حيث تواجهها على حد السواء وبدرجات متفاوته المجتمعات النامية والمجتمعات الصناعية . وتشير الاحصائيات الخاصة بالسلوك الإجرامي إلى نسقه التصاعدي المستمر بين الصغار والكبار .

وباعتبار الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة فهي تعد من أدق وأعقد القضايا التي تواجه المجتمع الإنساني . وعلى هذا الأساس فلقد كانت ولفترة تاريخية طويله حتى عصرنا الحاضر من أبرز المواضيع التي شغلت عقول المفكرين والباحثين . ولقد أدركت الأمم المتحضرة خطورة المشكلة وأهميتها وكذلك انعكاساتها السلبية على الفرد والمجتمع فوجهت كل جهودها لمقاومتها باعتماد أساليب مختلفة عن تلك التي أعتمدها الأقدمون في مواجهة نفس الظاهرة والتي كانت مبنية على فكرة التنكيل والزجر والعقاب للمذنب باعتباره خطراً يهدد كيان المجتمع . ولقد نتج عن المواقف والأفكار الحديثة تجاه شخص المجرم بروز مجموعة مبادئ تؤكد على ضرورة التخلي عن الأساليب العقابية والزجرية الصارمة بغية إبدالها بأساليب مبنية على فكرة اصلاح وتقويم المذنب حيث يأخذ العقاب صور أكثر إنسانية ، ويحل التعامل الرحيم المؤسس للفرد الصالح محل الزجر والقمع الذين كانت تستخدمهما

الأمم السالفة . وترتب على هذه التغيرات ظهور التشريعات المتطورة في مجال الوقاية والعلاج من الجريمة والتي تعبر عن الإيمان بحق المذنب في الرعاية الجيدة والتنشئة الحسنة والتوجيه السليم حتى يمكن له أن يعود إلى حظيرة المجتمع باعتباره عنصراً صالحاً يساهم في نحت مستقبله وتقدمه .

أولاً : تعريف الجريمة:

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة ومتشعبة حيث لا يمكن حصرها في سلوك أو فعل ثابت له خصائص وأوصاف مدققة بل إنها تجسم تشابك وتداخل بين عوامل مختلفة تتصل بالفرد والمجتمع وبالإطار الزماني والثقافي الذي تحدث فيه، لذلك فهي ظاهرة تتصف بالنسبية ويعنى ذلك أنها تختلف باختلاف الإطار الذي تتنزل فيه، وتبعا لذلك نجد أن بعض الأفعال التي لم تكن في الماضي توصف بالإجرامية أو الانحرافيه أصبحت في الوقت الحاضر جرائم يعاقب عليها القانون . ونتيجه لهذه الاعتبارات المختلفة فإنه لا يمكن لنا أن نقدم مفهوما واحد للسلوك الإجرامى ذلك أن هذه الظاهرة قد شغلت المفكرين في ميدان علم النفس وعلم الاجتماع وفي ميدان القانون حيث أن كل ميدان حاول تقديم مفهوم للجريمة انطلاقاً من مراكز اهتمامه .

فمن منظور علم الاجتماع وباعتباره ميان يختص بدراسة الظواهر الاجتماعية فإن الجريمة هي كل سلوك يتعارض مع مصالح المجتمع فيمثل انتهاكاً لسلم القيم والقواعد السائدة فيه فالسلوك الإجرامي من هذا المنظور عبارة عن فعل عدائى يتناقض مع تماسك الجماعة التى ينتمى إليها الفرد ويجعله عرضة للعقاب . ومن جهة أخرى ـ ودائماً من وجهة نظر علم الاجتماع ـ فإن الجريمة ليست فعلا فردياً منعزلاً بل إنها على صلة وثيقة بالنسق الإجتماعى كنسيج متماسك ذلك أنها تعتبر بمثابة المؤشر الذى يدل

على وجود عدم توافق في المجتمع فهي إحدى العوارض التي تعكس درجة التفكك الإجتماعي .

أما من وجهة نظر علم النفس كاختصاص يعتنى بدراسة سلوك الإنسان بشكل عام، فالجريمة هي إحدى السلوكيات المتعارضة مع المجتمع شأنها شأن مختلف السلوكيات الشاذة والمرضية التي يمكن معالجتها ورعايتها وذلك مثل الأمراض العقليه والنفسية . فمن منظور الفكر السيكولوجى لا يختلف البناء النفسي والانفعالي لشخصية الفرد المجرم عن ذلك الذي تتميز به شخصية المصاب بمرض نفسي . وتبعاً لذلك فإن السلوك الإجرامى ليس إلا تعبيراً عن حالات الصراع والتأزم النفسي التي يعيشها الفرد والتي تدفعه إلى ارتكاب أفعال تتعارض مع قيم المجتمع وتقاليده وهو كذلك يمثل فرصة لتجاوز الدوافع الغريزية وتحررها من كل ما يعوقها .

وتؤكد مدرسة التحليل النفسي على أن السلوك الإجرامي هو عبارة عن مجموعة حيل دفاعية يستخدمها الفرد حتى يتسنى له التخفيف من حالات الفراغ النفسي والازمات الداخلية التي يشعر بها فالجريمة من هذا المنظور هي سلوك شاذ يعتمده الفرد لإشباع غرائزه وذلك نتيجة عدة عوامل أهمها وجود أختلال في توازن الغرائز من الناحية الكيفية أو النوعية وكذلك وجود مظاهر اعتلال في الصحة النفسية بدعمه فتور الغرائز السامية التي لم تعد قادرة على التكيف مع القانون الاخلاقى السائد في المجتمع .

أخيرا ومن الناحية القانونية وباعتبار القانون مجموعة قواعد عامة مجردة وملزمة تنظم العلاقات بين مختلف أفراد المجتمع فإن السلوك الاجرامى هو كل خروج عن القواعد التي رسمها المشرع بين الأفعال المباحة والمحظورة والتي تجعل مرتكبها عرضة للتبعات العدلية .

ثانياً : دوافع السلوك الاجرامي:

إن الجريمة كظاهرة اجتماعية تعتبر واقعة مادية يمكن أن نلمسها في حياتنا العادية، ولعل ما تطالعنا به الصحف إلى ومية من عرض مستمر للجرائم لدليل على توسع انتشارها وتزايد ضحاياها. حيث لا تخلو صحيفة يومية من عرض شتى أنواع الجرائم التي تعرفها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ولئن تعددت مختلف مظاهر الجريمة وعناصرها فإن ذلك لا يجب أن يحجب عنا أهم أركانها ألا وهو مقترف الجريمة، ذلك الكائن البشري المعقد الذي يجعلنا أمام مجموعة من الأسئلة ليس من إلى سير الإجابة عنها، ولعل أهمها معرفة الدوافع الكامنة وراء اقتراف الجريمة، ولئن كانت الإجابة عن هذا السؤال ومعرفة أسباب الجريمة والانحراف لا تعنى الجنائيين الذين يهتمون أكثر بمراحل الجريمة وكيفية وقوعها فإنها تثير اهتمام علماء النفس والاجتماع والاختصاصيين الاجتماعيين والمفكرين والفلاسفة .

إن تحديد دوافع السلوك الإجرامي يعد أكثر صعوبة من تبيان كيفية الإعداد لأرتكاب الجريمة والخطوات التي اتبعها المجرم لتنفيذها ونتيه لذلك تعددت وتطورت المدارس العلمية التي حاولت تفسير بذور السلوك الاجرامى، إلا أنه ورغم ذلك فإن تحديد دوافع الجريمة يبقى دائما محفوفا بالمصاعب باعتبار السلوك الإجرامى أو الإنساني ليس فعلاً منعزلاً بقدر ما هو نسق فرعي متكامل ومندمج ضمن عملية اجتماعية ديناميكية حيث لا يسهل فهمه إلاّ بالرجوع إلى العلاقة التفاعلية الموجودة بين الفرد وبيئته وإلى تسلسل الأحداث التي لا يمثل السلوك الإجرامي إلاّ جزءً منها .

لقد ظهرت في البداية المدرسة الكلاسيكية والتي أكدت على مبدأ اللذة كدافع أساسي للسلوك الإجرامي ثم ظهرت بعد ذلك المدرسة الاقتصادية

والتي أكدت على حالة الفقر والحرمان كسبب رئيس للجريمة والانحراف حيث يرى أنصار هذه المدرسة أن انعدام العدالة الاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للثروات وما يترتب عنه من استغلال وعوز من أهم العوامل التي قد تدفع بعض الأفراد إلى أعتماد الجريمة منهجاً في حياتهم لإشباع حاجياتهم الأساسية .

وظهرت كذلك المدرسة المرفولوجيه والتي تزعمها الطبيب البشرى والعالم النفسانى الشهير لومبروزو Lombroso وتؤكد هذه المدرسة بالأساس على أهمية العنصر الوراثى والبناء الجسمي للانسان في ظهور الجريمة وهي مدرسة تؤسس لنظرية المجرم المولود .

ولقد تطورت في السنوات الأخيرة الاتجاهات التي تؤكد على وجود رابطة وثيقة بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي أو الانحرافي . ومن ناحيتهم يؤكد الأطباء النفسانيون على دور العوامل النفسية المرضية في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة . وخلافاً لذلك يذهب علماء الاجتماع في اتجاه ينادي بأهمية الظروف الإيكولوجية والثقافية والجماعات والأسرة في ظهور الجريمة فتدهور مختلف هذه العناصر وعجزها عن أداء وظائفها يدفع الشخص إلى ارتكاب الأفعال التي تتناقض مع قيم المجتمع ومقدساته .

قصارى القول وبناء على ما تقدم لا يمكن لنا أن نحدد بدقة وبصورة قطعية دوافع الجريمة إذ لا يتوفر سبب واحد يمكن اعتباره الدافع الرئيسي لظهور السلوك الإجرامي . فالمميزات الشخصية لمرتكب الجريمة والظروف الاجتماعية التي أحاطت به والخلية الأسرية التي ترعرع في أحضانها ومختلف التجارب والخبرات التي مر بها نتيجة تفاعله مع محيطه تلعب دوراً معيناً في خلق السلوك الإجرامي .

وبصرف النظر عن الاختلافات بين المدارس التي سبق عرضها وعن

الضغوطات التي قد تعترض الباحث في تحديد الدوافع الكامنه وراء كل سلوك إجرامى فإنه يبدو من الضروري التعرض لمختلف الأسباب الممكنة في إطار مضامين عامة حيث سنتعرض في مرحلة أولى إلى أهمية العوامل الاجتماعية في خلق السلوك الإجرامى أو الانحرافي .

١ ـ الدوافع الفردية للسلوك الإجرامى:

إن التفسير الفردي للسلوك الإجرامى يمكن أن يرتكز على نوعين من الدوافع الأولى ذات بعد بيولوجى جسمي والثانية ذات بعد سيكولوجي وهو تفسير ينطلق من الاعتقاد بأن قدرة الفرد على التغلب على ظروف العيش المعقدة تعود بالأساس إلى طاقاته الذاتية الجسمية منها والنفسية وكذلك إلى مختلف الخبرات التي مر بها .

أ ـ الدوافع البيولوجيه والجسمية :

يرتكز هذا النوع من التفسير على الفكرة القائلة بأن ارتكاب الفرد أفعال إجرامية يعود الى ما له من استعدادات بيولوجية فطيه ذلك أنه توجد علاقة بين الخصائص الجسمية للفرد من حيث شكله وكيفية أداء الأجهزة المعتلة لوظائفها وبين سلوكه الإجرامي فإضافة إلى ما أكدت عليه المدرسة المرفولوجية بقيادة العالم الإيطالى لومبروزو فقد بين بعض العلماء أهمية الخصائص الجسمية في تحديد سلوك الفرد داخل المجتمع . فما يحدث في جسم شخص ما من تغيرات تزيد أو تنقص عن المعدل العادي تخلق لديه شعور بالنقص يؤثر بدرجات متفاوتة في سلوكه وفي تقديره لذاته وكذلك في علاقاته بالمحيطين به وفي كيفية تعاملهم معه . فإذا ما تميزت هذه المعاملة بالعطف والشفقة المبالغ فيهما أو بالقسوة والشدة فإنها ستعمق لدى المعني بالأمر الشعور بالنقص وتفقده ثقته في نفسه فيغيب بالتالي أستقراره وتوازنه

وتتولد لديه تبعاً لذلك نزعة عدوانية تدفعه إلى السلوك الإجرامى والانحرافي . إضافة إلى ذلك نجد بعض العلماء الذين يؤكدون على وجود علاقة بين ما يصيب الجسم من أمراض وعاهات والسلوك الإجرامي . فالأفراد المصابون بمرض أو بعجز يفقدون توازنهم الجسمي والعقلي والنفسي وتتولد لديهم حالات من الخوف والقلق قد تتحول إلى ضغوط نفسيه تجعلهم يميلون نحو الجريمة والانحراف .

ب ـ الدوافع النفسية للاجرام :

من وجهة نظر مدارس علم النفس يعتبر السلوك الانحرافي أو الإجرامي انعكاساً وتعبيراً عن حالات سوء التكيف والاضطرابات النفسية البسيطة والعميقة التي يعيشها الفرد فهي حالات تدفعه إلى تبني سلوك مخالف لقيم المجتمع وقواعده . ويعتقد أتباع مدرسة التحليل النفسى أن السلوك الإجرامي أو الانحرافي هو سلوك لاشعورى وتعويضي يهدف تمكين الفرد من تجاوز الصراعات والأزمات النفسية التي يعيشها والناتجه أساساً عن الصراع القائم بين مختلف الأجزاء المكونة للشخصية فعجز الفرد عن التحكم في غرائزه وشهواته يدفعه إلى ارتكاب أفعال تتعارض مع المجتمع .

وبصرف النظر عن اضطرابات الجهاز النفسي فلقد أبرزت بعض الدراسات والبحوث وجود علاقة بين الضعف العقلى والجريمة . فلئن أكدت المدرسة المرفولوجية على أن البناء الجسدي للشخص هو الذي يميز المجرم عن الفرد السوي فلقد تبينت المدرسة التنميطية التي أسسها قودار Goddar فكرة جديدة تقر بوجود علاقة وثيقة بين الضعف العقلي والسلوك الإجرامي باعتبار المتخلف عقلياً فاقداً القدرة على تمييز نتائج سلوكه وعلى إدراك ما يضعه المجتمع والقانون من حدود تنظم علاقات الأشخاص ومعاملاتهم .

إن مدارس علم النفس المختلفة تحاول التأكيد على العلاقة بين السلوك الانحرافي أو الإجرامى وبين نفسية المعني بالأمر ولكن رغم ذلك يمكن الإقرار بأن كل فرد هو عالم بذاته له كيانه وفرديته المميزة وتبعاً لذلك فإن كل سلوك إجرامي أو انحرافي له طابعه الخاص وهذا الأمر يجرنا إلى القول بأن خصائص كل فرد على المستوى الجسمي والنفسي هي التي تساعد على تحديد العوامل الذاتية التي كانت وراء ولادة السلوك المتعارض مع قيم المجتمع وتقاليده . ولقد ترتب على هذا التفسير بروز الاتجاهات العلاجية الحديثة التي تركز على أهمية إصلاح الفرد وتقويمه حتى يتيسر له تجاوز صراعاته وأزماته الداخلية ويصبح قادراً على التكيف مع محيطه .

٢ ـ التفسير الاجتماعي للسلوك الاجرامي:

على عكس ما تذهب إليه مدارس التفسير الفردى من تأكيد على تمركز المشكلة في ذات الفرد فإن مدارس علم الاجتماع وباعتبارها تختص بدراسة الظواهر الاجتماعية في علاقاتها بالمجتمع كنسيج متناسق وكتعبير عن واقع اجتماعي متشابك فإنها قد ركزت أبحاثها على مظاهر الخلل والاضطراب التي قد تصيب المحيط الذي ينشأ فيه الفرد المجرم أو المنحرف ومن أهم العناصر التي وقع تناولها في هذا الباب البيئة الاجتماعية والظروف الأسرية ودور وسائل الإعلام والعلاقات الاجتماعية والبطالة ورفاق السوء وذلك إلى جانب التغير الاجتماعي ونقص التوجيه الديني .

أ ـ دور الأسرة في السلوك الانحرافي والاجرامي:

إن الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية في المجتمع والمسئول الأول عن التنشئة الاجتماعية للأفراد تمثل الإطار الأول الذي يسمح للشخص باكتساب واستبطان مختلف المعايير والقواعد والأدوار الاجتماعية فهي مهد

الشخصية، تتحمل مسئولية صقل مواهب الفرد وتكوين أخلاقياته واتجاهاته فهي التي تؤسس نمط شخصيته بما يضمن له التكيف مع المجتمع .

ولكن رغم أهمية الأسرة في حياة الفرد فإن ما عرفته المجتمعات المعاصرة من تغير وتطور قد أثر بدرجه كبيرة على كيفية أدائها لوظائفها التقليدية وعلى بنائها الداخلي وترتب على ذلك فتور سلطة الأسرة تجاه أفرادها وتقلص دورها في التوجيه التربويى والثقافي بصورة تزعزعت معها القيم العليا وبعض الأنماط السلوكية المرتبطة بها . ونتيجه لهذه التحولات التي شهدها الكيان الأسري وما يصيبه من تصدع جراء بعض المميزات الخاصة للظروف المحيطه به فإن الأسرة أصبحت تعد من بين العوامل الرئيسة التي تساعد الفرد على تبني السلوك الإجرامي والانحرافي منهجاً في حياته . وإننا لا نعني من وراء هذا أن كل الأسر المفككة بالأساس تخلق الجريمة والانحراف ولكنها تمثل أرضيه خصبة لانعدام توازن شخصية الفرد وعدم تكيفه مع محيطة، وللتاكيد على دور الأسرة وعلاقاتها بالسلوك الانحرافي أو الاجرامى يمكن التعرض إلى العناصر التالية :

التفكك الأخلاقى للأسرة :

إن التفكك الأخلاقي للأسرة يمكن أن يأخذ مظاهر متعددة تجسم غياب القيم الروحية والمبادئ الأخلاقية والمعايير الاجتماعية، ذلك مثل انحراف الوالدين أو أحدهما أو انحراف أحد الأخوة . فينشأ الطفل في محيط أصبح فيه الانحراف والجريمة من مكناته السلوك العادي داخل الأسرة ولا يرتقي في نظره إلى مرتبة الفعل المتضارب مع نواميس المجتمع وقيمه . إن الشخص الذي ينشأ ويترعرع في مثل هذه البيئة يكون مهيأ أكثر من غيره للانحراف وارتكاب الجرائم .

التفكك الفيزيقى للأسرة :

إن المقصود بالتفكك الفيزيقي للأسرة هو فقدان أحد الوالدين نتيجة الموت أو السجن أو الهجرة أو الطلاق . إن مختلف هذه المظاهر إذا عجزت الأسرة عن السيطرة عليها باكتساب آليات جديدة تمكنها من التأقلم الإيجابي مع الوضعية الحديثة يمكن أن تخلق لدى الأطفال خاصة حالات من التوتر فلا يصلون إلى درجة إشباع حاجياتهم الأساسية فينشأون عاجزين عن الاندماج في المجتمع لأنهم لم يكتسبوا المهارات اللازمة لذلك . ويبدو من الطبيعي أن الطفل الذي ينشأ في مثل هذه البيئة تتكون لديه نفسية مستعدة لتبني السلوك الانحرافي والإجرامي لأنه افتقد في فترة هامة من عمره للشخص المؤثر والموجه .

التفكك الانفعالي أو السيكولوجي للأسرة :

إن التصدع الذي يصيب المناخ ا لنفسسي والاجتماعي للأسرة نتيجه إدمان أحد الوالدين على الخمر أو إصابته بمرض نفسي أو عقلي أو كذلك نتيجة الخلافات المستمرة بين الزوجين وما يخلفه ذلك من توتر وصراع داخلى يمكن أن يمثل أحد العوامل المساهمة في ظهور السلوك الانحرافي والإجرامي .

الفقـــر :

إن الفقر كواقع نسبي هو تلك الوضعية التي لا يسمح فيها دخل الفرد بإشباع مختلف حاجياته وحاجيات من هو مسئول عن رعايتهم . إن ضعف الإمكانات المادية أو انعدامها يمكن أن يؤثر سلباً على وظيفة الأسرة التربوية والرعائية ذلك أن رب الأسرة يركز جهوده على البحث عن العمل، كما أنه في بعض الحالات قد يضطر إلى حرمان أبنائه عن الدراسة حتى يمكن

لهم أن يدخلوا ميدان العمل ويتولوا مساعدته على تحمل أعباء الأسرة .

كما أن الدخل الضعيف لا يسمح للأسرة بالتمتع بالمسكن الصحي اللازم . إن مختلف هذه المظاهر تجعل الفرد ينشأ في بيئة لا تسمح له بتحقيق الحاجات التي تضمن له نمواً سليماً متوازناً . ولمجابهة وضعية العوز ولتلبية رغباته المختلفة ولتوفير القوت إليومي لأفراد عائلته يمكن لبعض الأفراد أن يعمدوا إلى ارتكاب الأفعال المنافية لمبادئ المجتمع وأخلاقياته وذلك مثل السرقة والنهب والسلب والمتاجرة في الخمر والمخدرات وحتى بالأعراض . إن الفقر والخصاصة ليسا السبب الرئيس الذي يؤدي إلى السلوك الانحرافي أو الإجرامي ولكن عندما يلتقى مع عوامل أخرى يمكن أن يدفع بالفرد إلى الجريمة والانحراف . ولقد أبرز الباحث الأمريكى في علم الجريمة والانحراف سيريل بورت Cyril Burt أنه إذا كانت أغلبية المجرمين من الفقراء فإن أغلبية الفقراء ليسوا مجرمين .

البطالة وأوقات الفراغ :

إن البطالة كحالة تعطل وانعدام للنشاط توفر للفرد كثيراً من الوقت الممل فتخلق لديه شعوراً بالقلق والخوف من المستقبل، كما أنها تولد لديه شعوراً بالإحباط وانعدام الثقة بالنفس والتقدير الذاتى . وكلما امتدت فترة البطالة تدعمت مشاعر القلق والملل وعجز الفرد عن اكتساب المكانة الاجتماعية التي تليق بقدراته وطاقاته . وينتج عن فترة البطالة المستمرة التي يعيشها بعض الأفراد ظهور اتجاهات سلبية ومواقف عدوانية تجاه محيطهم، وقد تتطور هذه الوضعية ليجد الفرد متنفساً لما يعانيه في اتباع سلوك إجرامي أو انحرافي .

المخالطــة:

إن الفرد لا يصقل شخصيته من خلال ما يتلقاه من الأسرة فقط ، بل إن رفقاء المدرسة والعمل وأولئك الذين يقضي معهم وقت فراغه يساهمون بدورهم في تلقينه بعض التوجهات والمواقف، وصدق من قال «عن المرء لا تسل وسل عن قرينه . . فكل قرين بالمقارن يقتدي» فإذا انخرط الفرد في جماعة تضم من بين أفرادها بعض العناصر المنحرفة أو المجرمة فإنه لا يكون من المستبعد خصوصاً اذا كان فاقداً للمناعة الأخلاقية اللازمة أن يتأثر بهذه العناصر ويأخذ طريق الانحراف والجريمة بعدما تكون الجماعة أو العصابة قد زودته بالمهارات اللازمة للنجاح في ارتكاب ما يقدم عليه من أفعال متناقضة مع قيم المجتمع .

التغير الاجتماعي والصراع الثقافي :

إن المجتمع يتميز بالتغير المستمر نيتجه قدرة الفكر البشرى على التطور والإبداع . ولعل مجتمعنا المعاصر يتصف بالتطور والتغير السريع وكذلك بالتفاعل والتلاقح بين مختلف المجتمعات مهما باعدت بينها المسافات، ومن الطبيعي أن يصاحب هذا التغير الاجتماعي بروز قيم وعادات وتقاليد جديدة تتعارض وتتناقض مع الموروث الثقافي التقليدى وينتج عن ذلك صراع معياري أو صراع ثقافي . وفي ظل هذا الواقع يمكن للفرد أن يصاب بالحيرة والقلق والضياع عاجزاً عن الاختيار بين هذا وذاك فلا يجد الراحة والمتنفس إلاّ من خلال الالتجاء إلى السلوكات الشاذة فيصبح ضحية صراع القيم والتغير الاجتماعي متخذاً الانحراف والجريمة كأسلوب تعامل مع المجتمع وكتعبير عما يعانيه من تمزق وتذبذب .

وسائل الإعلام :

إن لوسائل الإعلام المختلفة دوراً كبيراً في خلق السلوك الانحرافي أو الإجرامي، فكثيرة هي الجرائم التي ولدت كفكرة انطلاقاً من مطالعة كتاب أو من مشاهدة فيلم على شاشة التلفزة أو السينما. ويظهر دور وسائل الإعلام من خلال المؤثر الخارجي الذي تمتلكه والذي قد يكون المنطلق الرئيس للإيحاء بفكرة الجريمة، ومعنى ذلك أن تولد لدى المستهلك لما قد تروجه وسائل الإعلام من برامج تعكس بطولات إجرامية أو انحرافيه فكرة تقمص الدور الذي وقع التأثر به وهو ما من شأنه أن يدفع إلى ارتكاب أفعال تتعارض ومبادئ المجتمع وقيمه، وتجدر الإشارة إلى أن تاثير وسائل الإعلام على أنماط السلوك لا يمكن أن يقع عزله عن تأثيرات العوامل الأخرى وهو كذلك يختلف باختلاف شخص المستهلك والمجتمع الذى ينتمي إليه إذ إن ما يدفع فرد ما إلى تبني سلوك إجرامي أو انحرافي قد يدفع بفرد آخر إلى الامتثال لقيم المجتمع وإلى التعلق بالأخلاق الفاضلة وحب الخير.

نقص التوجيه الديني :

يعتبر نقص التوجيه الديني من العوامل المؤثرة في الانحراف والجريمة وذلك نظرًا لما للدين من قوة التأثير في النفس ونظراً لما يحتوي عليه من قواعد أخلاقية تدعو للالتزام بالسلوك القويم وهذا من شأنه أن يمثل جهاز مناعة بالنسبة للفرد يقيه من الجريمة والانحراف. فكلما كانت تعاليم الدين قد بنيت في نفس الطفل بصفة سليمة أصبح التدين أحد مظاهر قوة الشخصية.

ثالثاً : الخصائص النفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية:

أ ـ انعكاسات الإيداع بالمؤسسات الإصلاحية أو العقابية على نفسية النزيل:

لئن كان اقتراف جرم ما يعد نتيجة تضافر عوامل متعددة أثرت في نفس الفرد ودفعت به إلى انتهاج سلوك إجرامى أو انحرافي فإن الإيداع بمؤسسة عقابية أو إصلاحيه يمكن اعتباره تجربه مميزة في حياة الإنسان وفترة قاسيه من عمره . فهذه المؤسسات تمثل بالنسبه إليه فضاء تصبح الحياه فيه مقيدة ومضبوطه بدقة شديدة، فهو يحرم من التمتع بالحياه الاجتماعية ومن كل العلاقات التي كان قد نسجها مع الآخرين . إن تسليط عقوبة على الفرد وإيداعه بمؤسسة عقابيه أو إصلاحيه نتيجه سلوك إجرامي أو انحرافي تكون له انعكاسات كبيره على نفسيته، ذلك أنه وبحكم جهازه العقلي الضيق الذي لا يجعله يرى إلاّ حدود مصلحته فإنه لا يستطيع أن يدرك من وراء الإجراءات المذكورة سوى أن المجتمع قد لفظه ورفض فهمه فهو في نظره مجتمع قاس لا يحاول التكيف مع مختلف أفراده كما أنه لا يعاملهم بنفس الكيفية . ونتيجه لذلك فإن النزيل يصبح يعيش في دوامة من الصراع النفسي والتوتر . ونظراً لأن كل نزيل يعتبر المؤسسة قد فصلت بينه وبين أسرته وبيته وجيرانه وعمله فإن المشاعر اللبية كالخوف والقلق يسيطران عليه فتكون مدة إيداعه فترة كآبة وبؤس تغذيها مشاعر العداوة والكره تجاه المجتمع والقانون والمحكمة .

إن المرحلةالأولى من الإيداع بالمؤسسة العقابية أو الإصلاحية تمثل بالنسبة إلى النزيل مرحلة يتبنى أثنائها سلوكاً دفاعياً فيبدي مقاومة للنظام

وتتملكه مشاعر الشك وعدم الثقة تجاه موظفي مؤسسة الإيداع . إن النزيل بمجرد إيداعه بالسجن أو بمركز إصلاحي ينتابه إحساس بالخوف والقلق إزاء حاضره وكذلك مستقبله فهو يفكر في مميزات نمط الحياة داخل المؤسسة وفي كيفية ربط علاقات مع المقيمين بها كما أنه يفكر كذلك في يوم العودة إلى الحياة العادية وكيفية تفاعل البيئه الخارجية معه يوم يجد نفسه في حظيرة المجتمع من جديد كما أنه قد يفكر كذلك في زوجته وأبنائه إن كان مسئولاً عن إعالتهم هذا بالإضافة إلى أن النزيل قد تتملكه أحاسيس أخرى متباينة كالشعور بالندم والإحساس بالذنب . إن مختلف هذه المشاعر السلبية تجعل النزيل يلتجئ إلى مختلف الحيل الدفاعية ويبني حاجزاً نفسياً بينه وبين موظفي المؤسسة وبرامجها فلا يدرك أنهما موجودان لمساعدته على التغلب على ما قد يعانيه من أزمات ومشكلات ، ولا يتصور أن بإمكانه الاستفادة مما يتجه إليه السجن أو المركز الإصلاحي من خبرات إنشائيه بنّاءة . ولمجابهة هذه المشاعر والأحاسيس السلبية لدى النزيل ، وحتى يكون لفترة الإيداع تأثير إيجابي في حياته المستقبليه فإن المؤسسات الإصلاحية والعقابية تعتمد على مجموعة من الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين لمساعدة النزيل على الاستفادة من البرامج التكوينية والتعليمية والترفيهية التي توفرها حتى يتسنى له العود إلى المجتمع وقد تسلح بالمهارات والخبرات التي تضمن له التكيف السليم مع بيئته .

٢ ـ الجنس والسلوك الإجرامى أو الانحرافي :

نظرا للفرق الجوهري بين الرجل والمرأة في مختلف النواحي الجسمية والنفسية فقد أبرزت مختلف الكتابات النظرية والدراسات الميدانية حول الجريمة والانحراف الفرق بين الرجل والمرأة حيث يتضح بوجه عام أن إجرام النساء وانحرافهن أقل من إجرام الرجال وانحرافهم ويمكن تفسير ذلك بما تتصف به المرأة من خصائص جسدية ضعيفه نسبياً مقارنة بالرجل كما أن

مكانة المرأة ودورها في المجتمع قد جعلاها أقل احتكاكاً بمختلف العوامل البيئيه المؤدية للإجرام والانحراف، ذلك أن مسئولياتها في معظم الأحيان محدودة في نطاق الأسرة والحياة العامة مقارنة بمسؤولية الرجل إضافة إلى ما تتمتع به من حماية ورعاية سواء كانت في ظل الوالدين أو في ظل الزوج. وأن الرجال بحكم طبيعتهم أكثر فعالية في المجتمع وأكثر تفاعلاً مع مختلف مظاهر الحياة، وهذا الأمر قد ينعكس بصورة سلبية على شخصياتهم ويجعلهم يميلون إلى الإجرام أو الانحراف.

فمن خلال دراسة قام بها الاستاذ عبدالوهاب بوحديبة (١٩٦٧ : ١٩) حول المنحرفين الموزعين في مختلف السجون والإصلاحيات يتضح أن جنس الإناث يمثل ٦ ,٨٪ من مجموع النزلاء المنحرفين، إضافة إلى ذلك تختلف المرأة عن الرجل في مستوى ونوعية الجرائم المرتكبه فإذا كان الرجال يميلون أكثر إلى جرائم العنف والقتل والمتاجرة بالمخدرات وتعاطيها وكذلك جرائم الاعتداء على الأعراض والسرقة فإن المرأة تميل أكثر الى جرائم معينة مثل قتل الأولاد حديثى الولادة والبغاء والإجهاض والتسمم وكذلك السرقة.

فمن خلال الدراسة المشار إليها اتضح أن ٧٥٪ من النزيلات قد ارتكبن جريمة ممارسة البغاء في حين أن ٧٣٪ من النزلاء قد ارتكبوا جريمة السرقة والتحايل.

٣ ـ السن والجريمة أو الانحراف :

نظراً لما تمتاز به شخصية الحدث صغير السن من رغبة في البحث عن إثبات الذات وباعتبارها شخصية لم تنضج بعد حيث أن توازنها واستقرارها على المستوى النفسي والجسمي والاجتماعي لم يأخذ بعد شكله النهائى بما أنه مازال في مرحلة التطور والنمو فإن السلوك الإجرامي أو الانحرافي

لدى صغار السن يختلف عن ذلك الذي يمكن العثور عليه لدى من بلغ مرحلة النضج والتعقل. وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن الجرائم التي يقترفها الأحداث تتمثل خصوصاً في السرقة والاحتيال لأن الحدث في هذه الفترة من العمر يبحث عن إشباع رغباته ونزواته ويريد كذلك التمتع بالحياة وتقليد رفاق السوء والأبطال.

إن جرائم الأحداث يكون عادة مسرحها منزل الأسرة أو الأقارب أو المدرسة أو مقر العمل كما تتجه نسبة هامة من جرائم الأحداث إلى الاعتداء البدني وإلى الجرائم الأخلاقيه وذلك لأن الحدث في هذه الفترة يتملكه شعور بالقوة البدنية واعتزاز بها فيميل إلى التشاجر والتخاصم لتأكيد قوته واستعراض عضلاته والتعبير عن قدراته الجديدة. أما بالنسبة إلى الجرائم التى يرتكبها الكبار فإنها تأخذ شكلاً آخر حيث تعبر عن التدبر والنضج وهي تتطلب إضافة إلى القوة البدنية الذكاء والخبرة وتتجه بشكل عام جرائم الكبار الى السرقة والاعتداء بالعنف والقتل والرشاوى والاغتصاب والبغاء والمخدرات ومختلف أشكال التحايل والخيانة .

وبصرف النظر عن الاختلاف فى نوعية الجرائم فإنه يمكن التأكيد على أن الجرائم تتركز بصورة رئيسة لدى بعض الفئات العمرية وتقل عند البعض الآخر، ولقد أبرز الدكتور محمد شفيق في مؤلفه حول الجريمة والمجتمع من خلال دراسة حول الجنايات المبلغ عنها سنه ١٩٨٥م في مصر والتي بلغت ٢٠١٩ جريمة أن الفئة العمريه من (١٨ إلى ٢٠) ارتكبت ٦,٦٪ من مجموع هذه الجرائم. وتعتبر الفئة العمرية (٢٠ إلى ٣٠) من أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للجريمة وذلك بنسبة ٤٠,٤٪ من مجموع الجرائم المقترفة، وفي مرتبة ثانية نجد الفئة العمرية من (٣٠ إلى ٤٠) والتي تستحوذ على ٢٧,٨٪ من الجرائم ثم كلما تقدمنا فى السن إلاّ وقلت نسبة ارتكاب الجرائم .

٤ ـ الأوضاع الأسرية لنزلاء السجون:

إن العائلة باعتبارها مهد الشخصية وهي المسئول الأول عن تلقين الفرد المبادئ الأولية التي يقوم عليها السلوك الاجتماعى السليم تلعب دوراً رئيساً في إنتاج الفرد الصالح في المجتمع إلاّ أن مختلف العائلات لا تتوفر لها نفس الظروف ونفس المستوى وهو ما من شأنه أن يخلق تفاوتاً بين العائلات يؤثر في تنشئة الفرد. لذلك فإن الجريمة والانحراف بوصفهما نماذج للسلوكات الاجتماعية المنبوذة يجدان جذورهما في العائلات التي افتقدت أحد الأركان الأساسية المميزة للأسرة السوية وكما قدمنا سلفاً فإن مختلف مظاهر التفكك والانحلال التي تصيب الأسرة سواء كان ذلك على المستوى الأخلاقي أو الفيزيقي أو الانفعإلى تنعكس بصورة سلبية على شخصية الفرد فتؤثر في قيمه وأدواره وتعيق اندماجه في المجتمع.

ولما كان الأمر كذلك فإن نزلاء السجون والإصلاحيات لهم أوضاع أسرية مميزة تبرز مدى تأثير الأسرة في تكوين الفرد وفي أخلاقياته.

في دراسة أجريت في أمريكا وقام بها كل من شلدون قلوك Sheldon Glueck وإلى اتور قلوك على عينة تتكون من ١٠٠ منحرف بولاية بوسطن اتضح أن ٤٨٪ من المنحرفين جاءوا من أسر متصدعة. وفي دراسة أخرى أجريت على ٥٩٠ نزيلاً تبين أن ٦٠٪ من النزلاء جاءوا من أسر مفككة. وفي شيكاغو قام كل من شو Shaw ومكاي Mckay بدراسة حول الوضع الأسري لمجموعة من المنحرفين تضم ١٦٧٥ حدثاً فتبين لهما أن ٥ , ٤٢٪ من المنحرفين انحدروا من أسر مفككة.

وفي تونس أبرزت دراسة قام بها الاستاذان عبدالمجيد طقطق وعبد الحميد بوراوي حول مجموعة أحداث منحرفين مودعين بمركز إصلاح للأحداث بقمرت والمغيرة وتضم ٥٦٤ حدثاً أن ٥ , ٢٧٪ من مجموع النزلاء

جاءوا من أسر مفككة إما بسبب الطلاق أو بسبب الموت، ويمكن أن يفسر الفرق بين الدراسة التي أجريت في تونس والتي أجريت في أمريكا بضعف نسب الطلاق في تونس وكذلك بالدور الذي تلعبه العائلة بمفهومها الواسع في رعاية أطفال الأسر المتصدعة بسبب الطلاق أو الوفاة .

وفي مصر أبرزت دراسة أجراها الدكتور محمد شفيق بقسم علم الاجتماع بجامعة عين شمس على عينة مكونة من ٧٠ منحرفاً أن ١ , ٣٧٪ من الأحداث الجانحين جاءوا من أسر فقدت الوالد بالوفاة و ٤ , ٢١٪ من أسر فقدت الوالدة كما أن نسبة ١ , ٧٪ كانت تعيش من أسر فاقدة للوالدين معاً. كما أبرزت نفس الدراسة الميدانية أن نسبة ٣٠٪ من النزلاء جاءوا من أسر كان الوالدان منفصلان عن بعضهما بينما ٦ , ٨٪ منهم كان الوالد غير مقيم مع الأسرة.

وفي ألمانيا أبرزت دراسة أجراها Stury على ١٤٤ حدثاً مجرماً فتبين له أن ٦٣٪ من مجموع العينة اتسمت علاقات والديهم بالتوتر والخلاف المستمرين .

٥ ـ السوابق العدلية والانحراف داخل أسر نزلاء السجون:

نظراً لما للوالدين والأخوة من أهمية لدى الفرد باعتبارهم مثالاً يحتذى، يحاول تقليدهم والاقتداء بهم لتحقيق اندماجه الاجتماعي فإن سلوك الوالدين والأخوة والأقارب يؤثر بدرجه كبيرة على مستقبل الطفل، ولقد أبرزت بعض الدراسات أن البعض من نزلاء السجون قد اتسمت الأوضاع داخل أسرهم بسيطرة السلوك الإجرامي أو الانحرافي لدى أحد الوالدين أو الأخوة وهو أمر يعد من العوامل التي ساهمت في تنشئة الفرد، وقد تشبع بالمبادئ الأولية لاقتراف الجرآئم بمختلف أنواعها. فلقد أبرز الدكتور محمد شفيق في الدراسة التي تمت الإشارة إليها أن ٢٠٪ من

الأحداث المجرمين المودعين بالمركز الاصلاحى بعين شمس قد جاءوا من أسر كان قد صدر في شأن أحد أفرادها حكم في جرائم سابقة كما تبين أن نسبة ١٥,٧٪ من مجموع النزلاء تنتمى إلى أسر يتعاطى أحد أو بعض أفرادها المخدرات.

وفي تونس أبرزت الدراسة التي أجراها الأستاذ عبدالوهاب بوحديبه أن نسبه ٢٠,٦٪ من الأحداث المودعين بالسجون والمراكز الإصلاحية قد جاءت من أسر كان لأحد أفرادها سوابق عدليه كما أن نسبة ٣٤,٧٪ من الحدثات اللاتي أجريت عليهن الدراسة قد جاءت كذلك من أسر كان قد صدر في شأن أحد أعضائها أحكاماً عدلية.

وفي ألمانيا أبرزت الدراسة المشار إليها سابقاً والتي أجراها ستوري Stury ان ٣٢٪ من الحالات كان الأب مجرماً وفي ٢٥٪ كان مدمن خمر وفي ٣٢٪ كان أحد الأخوة مجرماً. إن مختلف هذه المعطيات تبرز أن نزلاء السجون والإصلاحيات قد جاءوا من أسر تتميز بانهيارها الأخلاقي حيث أنها تمثل أرضية خصبة لاستيطان السلوك الإجرامي والانحرافي، ولئن كان هذا الأمر غير شامل بالنسبة لكل النزلاء فإنه مؤكد بالنسبة إلى نسب هامة منهم.

٦ ـ حجم أسر نزلاء السجون:

نظراً لما للأسرة من مسئولية في تربية أبنائها فإن حجمها يمكن أن يكون له تأثير على كيفية تعاملها وتربيتها لمختلف أفرادها حيث يصعب عليها كلما كبر حجمها توفير الرعاية والإحاطه الكاملة لمختلف الأبناء، ولقد أبرزت بعض الدراسات الميدانية أن نزلاء السجون والإصلاحيات قد جاءوا في معظمهم من أسر كبيرة. ففي تونس أبرزت الدراسة التي قام بها الأستاذان عبدالمجيد طقطق وعبدالحميد بوراوي والمشار إليها سابقاً أن ٣٪ من

الأحداث المجرمين المودعين بالمراكز التي شملتها الدراسة قد جاءوا من أسر تضم طفلاً أو اثنين و٢١٪ تضم أسرهم ثلاثة أو أربعة أطفال و٦٢٪ قد جاءوا من أسر كبيرة الحجم حيث تضم من ٥ إلى ٨ أطفال، وفي مصر أبرزت الدراسة التي قام بها الدكتور محمد شفيق أن ٩ , ١٢٪ من الأحداث المجرمين موضوع الدراسة قد جاءوا من أسر تتكون من أقل من أربعه أفراد وأن ١ , ٦٥٪ كانت أسرهم تضم بين أربعة وسبعة أفراد. وفي فرنسا لاحظت الآنسة بوازون Boison أن ٢٥ , ٥٦٪ من نزلاء السجن المركزي بـ مالهاوس Mulhouse قد جاءوا من أسر تضم ثلاثة أطفال فأكثر وذلك رغم أن نسبة الأسر التي لها ثلاثة أطفال فأكثر لا تتجاوز ٥٥ , ٢١٪ من مجموع الأسر الفرنسية.

٧ ـ الحالة التعليمية لنزلاء السجون:

لقد أصبح التعليم إليوم إحدى الركائز الأساسية الفاعلة في تكوين شخصية الفرد وإكسابه مختلف المهارات اللازمة لتحقيق الاندماج الاجتماعى والمهنى لذلك فإن الفرد الذي يحرم متعه المرور بمختلف المراحل التعليمية أو بالبعض منها قد يجد نفسه في بعض الحالات عاجزاً على التكيف مع بيئته بصورة قد تدفعه ـ خصوصاً اذا تظافرت عدة عوامل ـ إلى تبني سلوك انحرافي أو إجرامى، ولقد أكدت هذا الاتجاه بعض الكتابات النظريه والدراسات الميدانيه وهو ما يبرر بما لا يترك مجالاً للشك من أن التعليم يعتبر أحد الوسائل الهامه التى يمكن اللجوء إليها لمواجهة ظاهرتي الانحراف والجريمة، فقد وجد الأستاذ عبدالوهاب بوحديبه أن ٩ , ٢٣٪ من الأحداث المنحرفين لم يتلقوا أي تعليم وأن ١ , ٦٣٪ لم يتجاوز المرحلة الابتدائية كما أوضح كذلك الدكتور محمد شفيق أن ٩ , ٣٢٪ من الأحداث المودعين بالمركز الاصلاحى بعين شمس أميّون وأن نسبة ٣ , ٤٤٪ يحسنون القراءة والكتابه أو تحصلوا على الشهادة الابتدائية. وكما أن للتعليم علاقة

بسلوك الفرد فهو كذلك على صلة وثيقة بكيفية التربية التي يعطيها الوالدان لأبنائهم فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأب وللأم أثر ذلك بصورة إيجابيه في تربيتهم لأبنائهم حيث يكون لهم القدرة الكافية على تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة . . . والحفاظ عليه حتى تتسنى له المساهمة في تطور المجتمع وتقدمه. وقد أبرز الدكتور محمد شفيق من خلال دراسته أن ٤ , ٣١٪ من الأحداث المجرمين آباؤهم أميين وأن ٢ , ٥٧٪ منهم يحسن آباؤهم القراءة والكتابة أو تحصلوا على شهادة ابتدائيه. ويبدو الأمر أكثر سوءا بالنسبة للأمهات حيث أن ٧ , ٦٥٪ من النزلاء أمهاتهم أميّات و١ , ٣٠٪ منهم أمهاتهم لم يتجاوزن عتبة الأمية إلاّ بدرجة ضعيفة جداً ذلك أنها تقرأ أو تكتب أو تحصلت على الشهادة الابتدائية .

ونظراً لأهمية دور الوالدين وبخاصة الأم في العملية التربوية وباعتبارها مدرسة الأجيال القادمة فإن ضعف مستواها التعليمي عندما يتضافر مع عوامل أخرى يؤثر سلبا في سلوك الأبناء ويزرع في أنفسهم بذور الانحراف والجريمة.

٨ ـ علاقة نزلاء السجون بوالديهم:

إن تربية الأبناء تعد مسئولية بالغة الأهمية، إذ إن الطفل يكون في مراحل حياته الأولى بحاجه ماسة الى التأطير والتوجيه وله من الاستعداد النفسي ما يكفي لتشكيله حسب النمط الذي يريده الوالدان، وبناء على ذلك فإن الفرد الذي ينشأ ويترعرع في بيئة سليمة وقد اعتمد أولياؤه في تربيته على أسلوب متوازن مؤسس على العلاقات الطيبة والاحترام تكون له حظوظ أوفر لتحقيق توازنه النفسي والاجتماعي وللتكيف مع المجتمع. أما الفرد الذي ينشأ في ظروف عائلية سيئة وقد أحاطت به تربية خاطئة مبنية على علاقات القسوة المفرطة أو اللين والتهاون المفرط فإنه يكون مهيئاً

أكثر من غيره خصوصاً اذا توفرت عوامل أخرى لاعتماد سلوك غير متطابق مع قيم المجتمع ومبادئه . وهو ما يجعلنا نقرُّ بوجود علاقه بين أسلوب التربية الذي اعتمده الأولياء وخصوصاً في علاقاتهم بأبنائهم وبين ظهور السلوك الإجرامى أو الانحرافي، ولقد دلت بعض الدراسات أن نزلاء السجون والإصلاحيات قد اتسمت علاقاتهم بوالديهم بعدم المبالاة والتجاهل أو بالقسوة المسرفة في التربة والتقويم ففي أمريكا وجد كل من إليانور قلوك Eleanor Glueck وشلدون قلوك Sheldon Glueck من خلال أبحاثهما أن ما يقرب من سبعة أعشار الرجال المجرمين وحوالي ثلث النساء المنحرفات قد جاءوا من أسر يتسم أسلوب التربية فيها بالسيطرة الشديدة أو باللين والتهاون المسرف .

٩ ـ الحالة الاقتصادية لنزلاء السجون:

سبق أن ذكرنا ان الفقر يمكن اعتباره أحد العوامل المشجعة على الانحراف وارتكاب الجريمة ذلك أن الدوافع المادية ذات أهمية في تحديد سلوك الفرد حيث أن العديد من الجرائم كالسرقة مثلاً ترتكب طلباً للطعام من أجل أسر جائعة . وقد أبرزت بعض الدراسات الميدانية أن أكثر نسبة من نزلاء السجون تنتمي إلى أسر فقيرة كما أن غالبية المجرمين يعملون في مهن أو حرف بسيطه حيث ان ما توفره من الدخل لا يسمح بإشباع حاجيات الفرد الضروريه فى الحياة . والأمر يزداد تعقيداً اذا كان هذا الشخص مسئولاً عن إعالة أسرته . كما تلعب البطالة دوراً هاماً فى دفع الفرد إلى تبني سلوك إجرامى انحرافي، فقد وجد الدكتور محمد شفيق في دراسته أن ما يقرب من خُمس الأحداث المجرمين عاطلون عن العمل .

رابعاً : أهمية الخصائص الاجتماعية والنفسية لنزلاء السجون بالنسبة إلى العملية التربوية:

بعد أن تطرقنا الى مختلف الخصائص الاجتماعية والنفسية لنزلاء السجون من خلال بعض الكتابات النظرية والدراسات الميدانية يحق لنا أن نتساءل عن جدوى معرفة هذه الخصائص بالنسبة للعملية التربوية .

لقد اتضح لنا من خلال ما قدمناه سلفاً أن التعليم يمكن أن يكون وسيلة من الوسائل الهامة لمواجهة ظاهرتي الجريمة والانحراف، فقد أبرزت الدراسات الميدانية التي اعتمدنا عليها ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض المستوى التعليمي بين نزلاء السجون والإصلاحيات وكذلك بين أوليائهم ، إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من القول أنه بالرغم مما يوجد بين الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وبين الجريمة والانحراف من ارتباط قوي فإن هذا يجب أن يؤخذ دائما بالحذر على أساس أن الأمية وانخفاض المستوى التعليمي ليسا عاملاً رئيساً في الدفع إلى السلوك الإجرامى أو الانحرافي حيث يجوز القول إذا كانت أغلبية المجرمين من غير المتعلمين فإن أغلبية غير المتعلمين ليسوا من المنحرفين أو المجرمين . إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من التأكيد على أهمية الأساليب التعليمية في تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى الفرد وفي تسليحه بالآليات الضرورية التي تسمح له بالتكيف السليم مع بيئته .

١ ـ وظائف التربية والتعليم:

لئن لعبت مختلف عمليات التنشئة الاجتماعية التى يتلقاها الطفل في الأسرة منذ مراحل نموه الأولى دوراً كبيراً في نحت معالم شخصيته فإنها وبخاصة في هذا العصر الذي يتميز بسرعة التغير وتشعب مظاهر الحياة أصبحت غير كافية لوحدها على خلق الفرد القادر على تحقيق تكيفه مع

محيطه وعلى إشباع مختلف حاجياته، لذلك التجأت مختلف الأمم الى تأسيس وإرساء أنظمه تعليمية وتربويه تساعد الأسرة على القيام بمختلف وظائفها التقليدية في بناء الأسس الأولية لتمكين النشء الصالح وتتولى تشكيل الإنسان الاجتماعي وتطوير قدراته وصقل مواهبه ليصبح عضواً صالحاً في المجتمع يساهم في نهضته وتطوره.

ولقد أدرك الدين الاسلامى مبكراً أهمية التعليم في حياة الفرد فأنزله منزلة الفريضة الواجب أداؤها على كل مسلم ومسلمة. ولم تغفل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عن مكانة التعليم بل إنها أولته عناية خاصة، فنصت صراحة على أنه لكل فرد الحق في التمتع بمختلف الخدمات التعليمية والتربوية التى يوفرها النظام التعليمي ولقد جعلت العديد من الدول ومن بينها تونس التعليم وخاصة في مرحلته الأساسية إجبارياً حيث يعاقب من يمنع ابنه أو ابنته أو يحرمه من تلقي التعليم. كما تعمل الدول كذلك على توفير مختلف الإمكانات المادية والبشرية التي تتيح أمام مختلف أفراد المجتمع فرصاً متساوية للاستفادة من مختلف البرامج التعليمية والتربوية.

إن للتربية والتعليم وظيفتين أساسيتين: الأولى: تتعلق بالفرد، والثانية: تتعلق بالمجتمع. ففي مستوى الفرد يلعب التعليم دوراً هاماً في نحت شخصيته وتزويده بالمعارف والمهارات التي تساعده على القيام بمختلف أدواره الاجتماعية، فالتعليم يسمح للفرد بتطوير علاقاته الاجتماعية، وإثراء زاده المعرفي وصقل مواهبه وتوجيه ميولاته الوجهة الصحيحة، زيادة على ذلك فإن جلّ الخدمات التي توفرها الأنظمة التعليمية تساهم بصورة كبيرة في تهذيب سلوك الفرد بصورة تجعل الحكمة والتعقل يغلبان على الكراهية والعدوانية كما تستبطن شخصيته قيم العدل والخير والتسامح التي تحل محل الأفكار الدافعة للجريمة والانحراف.

إن الإنسان الذي يكون قد تلقى تعليماً منهجياً ومزاولة محتوى

مدروس بدقة يأخذ بعين الاعتبار شخصية المتلقي ومختلف خصائص البيئة التي يعش فيها يكون قد ضمن لنفسه تحقيق توازنه النفسي والاجتماعي بكيفية تضمن له التكيف مع بيئته فيكون عضواً صالحاً في المجتمع يفكر ويسهر على المحافظة على مكاسبه كما أنه يمتلك القدرة على التمييز بين الأفعال المفيدة للمجتمع وتلك التي تتناقض مع مبادئه وقيمه فيرتبط بعلاقات جيده مع الآخرين ويكون قادراً على تجاوز مشكلاته الخاصة بكل حكمة وتبصر دون البحث عن إيجاد حلول لها بالالتجاء إلى ارتكاب الجرائم وتعاطي المخدرات أو الخمر أو الإدمان على التدخين بدعوى إيجاد متنفس للتخلص من المصاعب .

أما على مستوى المجتمع فإن التعليم أصبح من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية بمختلف مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولقد أيقنت مختلف شعوب العالم أن التركيز على التنمية والاستثمار الاقتصادى لا يمكن له أن يحقق التطور المنشود ما لم يكن مقترناً باستثمار منهجي مدروس في العنصر البشري من خلال توفير الخدمات التعليمية. فالتعليم يسمح بمقاومة العقلية السلبية والمعتقدات السيئة التي تنخر كيان المجتمع البشري، كما أنه يمكن من السيطرة على الاكتشافات الحديثة واستيعابها وتطويرها بما يتفق وقيم المجتمع وخصوصياته. من ناحية أخرى فإن تعميم التعليم يساهم في بناء مجتمع متضامن ومتماسك بما أنه يعد من أهم الوسائل التي تساعد على التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية وعلى غرس قيم التعاون والتضامن وهو سبيل لإزالة مظاهر الاستغلال والقهر الطبقي حيث يسمح للابن الفقير بالتدرج في مختلف مراحل العلم والمعرفة وبالارتقاء تبعاً لذلك بعائلته من المستوى الذى هي فيه إلى مستوى أحسن وأرقي .

ولما كانت العملية التربوية على هذا القدر من الأهمية فإنها تعتمد

مناهج حديثة تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الإنسانية ومدى استعدادها للتشكل حسب خصائص الظروف البيئية المختلفة، كما أن الأنظمةالتعليمية تحاول توفير تعليم يتفق وحاجيات المجتمع المختلفة وذلك حتى يقع التفاعل معه بصورة إيجابية ويقبل عليه الأفراد وهم متيقنون أنه يخدم مصالحهم الفرديه والاجتماعيه.

إن العملية التربوية المعتمدة في المجتمعات الحديثة أصبحت عملية ديناميكية ذلك أنها تأخذ بعين الاعتبار الواقع المتغير للحياة العصرية فتتفاعل مع الحاضر وتبني للمستقبل وتستفيد من الماضي بكيفية تهيئ الفرد ليكون متوازناً يمتلك المهارات الكافية للتأقلم مع مجتمعه وللمساهمة في تطويره وتقدمه .

إن الهدف من التعليم هو إعداد الإنسان نفسياً واجتماعياً، فهو يبدأ بالإنسان وينتهي إليه ولئن كان التركيز دائما في البرامج التعليمية على الأفراد الأسوياء فإن المنطق يقتضى كذلك أن توجه جهود خاصة للأفراد الذين لم يكتسبوا القدرة الكافية على التكيف مع المجتمع حيث دفعتهم ظروف معينه إلى الخروج عن قيم المجتمع ومبادئه فتبنوا سلوكاً إجرامياً وانحرافياً فوجدوا أنفسهم مذنبون ومعزولون عن مظاهر الحياة العادية تمارس عليهم مختلف اسإليب الردع والعقاب. أن إعادة إدماج هؤلاء داخل حظيرةالمجتمع لا يعد أمراً مستحيلاً، وكما لا يمكن تحقيقه بصورة اعتباطية وهامشية بل إنها عملية يجب أن تكون مدروسة ومخصصة وفق أهداف وبرامج متكاملة تراعى مختلف الحاجيات الإنسانية لتعيد بناء الجهاز النفسي والعقلي والاجتماعي للشخص المجرم أو المنحرف وأن يلوغ هذه الغاية النبيلة والإنسانيه لا يمكن أن يتحقق إلاّ باعتماد المؤسسات الإصلاحية والعقابية برامج تعليمية تراعي خصائص النزلاء من الناحية النفسية والعقلية، فما أهداف تعليم نزلاء السجون وما المبادئ التي يمكن أن ترتكز عليها؟ ثم ما العناصر التي يمكن اقتراحها ضمن برامج تعليم نزلاء السجون والإصلاحيات؟

٢ ـ أهداف تعليم نزلاء السجون:

إن إدخال برامج تعليمية وتربوية داخل السجون والاصلاحيات يعتبر بمثابه تجسيم الإيمان بمجموعة من القيم النبيلة والسامية، ولعل أهمها الإيمان بقابلية الإنسان واستعداده للإصلاح وإعادة التطبع الاجتماعي ويعني ذلك أنه يوجد دائماً في ذات الفرد فضاء يمكن استغلاله لرسم قيم الخير والعدل وحب الآخرين ونحتها وذلك مهما اقترف من جرم ومهما تمرد على قيم المجتمع وأخلاقياته.

إن تعليم نزلاء السجون يعد تعبيراً صريحاً عن الإيمان بمسئولية المجتمع تجاه مختلف أفراده مهما اختلفت مستوياتهم وحيثما كانوا إضافة إلى ذلك فهو يعد تكريساً لأهم حقوق الإنسان التي أكدت عليها المواثيق الدوليه، فلا يحرم من التمتع بحق التعليم من زلت به القدم فوجد نفسه في مؤسسة عقابية أو اصلاحية.

إن الهدف من التعليم بالنسبة إلى نزلاء السجون يجب أن يتجه إلى إعادة إدماج السجين في حظيرة المجتمع فترتكز جل الأنشطة التأثيرية المختلفة والمتنوعة على التطبيع الاجتماعي وتأهيل النزلاء كي يكتسبوا القدرة الكافية على تحقيق تكيفهم مع محيطهم.

إن العملية التربوية بالمؤسسات العقابية والإصلاحية من شأنها أن تعود بنزلاء هذه المؤسسات للمجتمع بنظره أكثر تفاؤلاً تجاه الحياة وتجاه باقي أفراد المجتمع كما أنها كفيله بأن تخلق لديهم الاستعداد النفسي والرغبه الذاتيه في اعتماد السلوك الإيجابي والمشروع الذي يجعل منهم مواطنين صالحين يحترمون قيم المجتمع ومقدساته ويعملون بكل ما لديهم من قدرات للنهوض به.

إن التعليم لفائده نزلاء السجون يسمح بضمان عودتهم إلى المجتمع

وقد تزودا بمجموعة من المعارف التي خلقت لديهم ثقه بالنفس كما اكتسبوا مهارات جديدة تعد دعامة أساسية للتكيف مع الواقع المعيش وتحقيق الاندماج الاجتماعي من خلال الاعتماد على النفس والاتفاق عليها عن طريق الدخول في الدورة الاقتصادية بممارسة نشاط مهني يفيد الفرد والمجتمع .

إن التعليم كمجموعة معارف وأنشطة تأثيريه لا يجب أن يقتصر على تعليم القراءة والكتابة بل يجب أن يكون عملية تبصير وتنوير للعقول والنفوس فهو منهج يقوم بدور فعّال في عملية علاج السجين وإعادة تأهيله اجتماعياً ويمكن أن نحصر أهدافه لفائدة النزلاء والمجتمع في ما ياتي وذلك إضافه إلى الأهداف العامة والوظائف التي يقوم بها كل النظام التعليمي كما ذكرنا ذلك سلفاً .

- إعادة الثقة في نفس السجين ودعوته إلى مصالحة ذاته والإيمان بإمكاناته وقدراته .
- إيقاظ ضمير السجين وتغيير أفكاره وطباعه وتعديل أنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئة .
- تنمية الرغبة في ذات السجين للتصالح مع المجتمع بعد الإفراج عنه وذلك في إطار الاحترام الكامل للقوانين والقيم والعادات الاجتماعية .
- تزويد النزيل بمجموعة من المعارف تساعده على إصلاح شخصيته وتمكنه من اكتساب المهارات الضرورية لربط علاقات جيدة ومثمرة مع مختلف أفراد المجتمع .
- مساعدة النزلاء الأميين على الحصول على حد أدنى من التعليم الذي يخلق لدى الفرد درجة من الوعي تزيد من تطلعه وطموحاته وتحسن كيفية أدائه لوظائفه الاجتماعية .

- اتاحة الفرصة أمام النزلاء الذين يتمتعون بمستوى تعليمي معين لاستكمال تعليمهم والتدرج فيه بما يسمح لهم بنيل الشهادات العالية التي تضمن لهم حداً أدنى من المكانة الاجتماعية وتضيء صورتهم بين بني جنسهم .

- خلق القدرة لدى السجين على الابتصار الذاتي ، أي أن السجين بما يكتسبه من معارف تجعل الحكمة والتعقل مؤثرين فيه فيفهم دوافع سلوكه ومصادر متاعبه فلا يلتجئ مستقبلاً إلى الحيل الدفاعية الخاطئة لحل مشاكله بل يتفاعل معها بكل حكمة وترو فلا يظلم نفسه ولا يعتدي على غيره ولا يتمرد على مجتمعه .

- تزويد المسجونين ونزلاء المؤسسات الإصلاحية بمختلف القيم الدينية والقواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المتماسك والمتضامن وذلك كقيم العدل والصدق والتسامح وفعل الخير واحترام آداب السلوك والقواعد العامة والقوانين وهذا من شأنه أن يهيئ النزيل للتكيف مع المجتمع .

- إعادة بناء الجهاز العقلي للنزيل حتى يكتسب القدرة على فهم متطلبات الحياة الاجتماعية والتعامل الديمقراطي وكذلك حقوقه وواجباته وأن يفهم جيداً ظروف مجتمعه ومشاكله .

- مساعدة النزيل على اكتساب المهارات اللازمة وكيفية التصرف لمواجهة ظروف الحياة ومشاكلها في إطار ما تسمح له به الموارد الموضوعة على ذمته فلا يحرم نفسه ولا يطلق العنان لرغباته بل يتخذ بين ذلك موقفاً وسطاً .

- تأطير النزيل وتوجيهه للإيمان بقدراته وطاقاته بما يسمح بتنمية قدرته الابتكارية والإنتاجية ويساعده على القيام بعمل شريف يرتزق منه كعضو في المجتمع .

- مساعدة النزيل على تقدير أهمية وقت الفراغ في حياته حتى يستغله في ما يعود عليه بالنفع سواء كان داخل المؤسسة العقابية أو الإصلاحية أو خارجها وذلك من خلال قراءة الكتب والاستمتاع بمختلف الفنون .
- تزويد الفرد بمختلف قواعد الصحة حتى يقي نفسه كل المخاطر والأوبئة التى تحيط به .

إن مختلف هذه الأهداف تجعل من العملية التربوية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية ليست مجرد أسلوب لمقاومة الأمية الأبجدية بل إنها منهج لاصلاح من زلت بهم القدم حتى يتسنى لهم اكتساب السلوك الحضارى الذي يجعل منهم أعضاء صالحين في المجتمع .

٣ ـ المراحل الأساسية لإنجاح العملية التربوية بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية:

إن مختلف المؤسسات الإصلاحية والعقابية توفر لنزلائها فوائد متعددة ومتنوعة وحتى يمكن للعملية التربوية والتعليمية داخلها أن تحقق أهدافها على ضوء ما قدمنا، فهناك مجموعة من الخطوات والمراحل الأساسية التي يجب احترامها ومجموعه من الأساليب والإجراءات يجب اتخاذها حتى يتسنى تمكين النزيل من خدمات تعليمية وتربوية تساعده على إصلاح شخصيته وعلى النظر إلى المستقبل بنظرة أكثر تفاؤلاً .

أن توفير برامج تعليمية وتربوية ضمن برامج المؤسسات الإصلاحية والعقابية لا يجب أن يكون عملاً اعتباطياً أو هامشياً بل أنه يتطلب اعتماد الأسلوب العلمي الجيد الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات النزلاء وخصائصهم وكذلك حاجة المجتمع إلى الأفراد الصالحين القادرين على المساهمة في نموه وتقدمه وعلى التكيف مع مختلف مظاهر الحياة المتجددة والمتطورة ولتحقيق ذلك ينبغى :

أ ـ الاعتماد على أسلوب التخطيط العلمي والمنهجي ذلك أن التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية يجب أن ينطلق من دراسة معمقة لمختلف برامج التربية والتكوين والترفيه المتبعة حاليا في بعض الدول العربية لإبراز مختلف جوانبها ومدى تحقيقها لأهدافها .

ب ـ الاطلاع على التجارب الناجحة التي تم اعتمادها في بعض الدول الصديقة وذلك بهدف الاستفادة منها ودراسة أسباب نجاحها والصعوبات التي اعترضتها على ألا يؤخذ منها إلاّ ما هو ملائم للثقافة العربية الإسلامية وقيم المجتمع الإسلامي .

جـ ـ دراسة الخصائص العمرية والتعليمية للنزلاء حتى يمكن تحديد الهدف من وراء العملية التعليمية حيث أنها يمكن أن تتجه إلى أستكمال التعليم إن كان النزيل يتمتع بمستوى تعليمي معين أو تمكينه من حد أدنى من التعليم إذا كان أمياً حتى التقدم لنيل شهادة ابتدائيه أو ثانوية .

د ـ القيام بدراسات إكلينيكية لكل نزيل بهدف تحديد ملامح شخصيته وآماله وتطلعاته وذلك بهدف تصور برنامجه التعليمي الذي ينبغى أن يوجه إليه وفق قدراته الذهنية وميولاته الذاتية .

هـ ـ أن تكون البرامج التعليمية الموجهة إلى مختلف الفئات العمريه والتي أخذت بعين الاعتبار الخصائص التعليمية للنزلاء مترابطة ومتكاملة ومنسقة بحيث تراعي التدرج والتسلسل الموجودان في برامج التعليم النظامي العام للدولة وذلك حتى يتسنى للمفرج عنهم متابعة تعليمهم دون تعب .

و ـ اعتبار التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية منهجاً اصلاحياً وعلاجياً حيث يهدف إلى إعادة بناء شخصية النزيل وهو كذلك أسلوب وقائي حيث يقطع الطريق أمام العود لارتكاب جرائم أخرى وهو مسئولية جماعية شاملة تتطلب تضافر جهود أطراف عديدة .

ز ـ على المكلفين بإعداد برامج التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية إشراك ذوي الخبرة والاختصاص في ميادين علم النفس التربوي وفي البيداغوجيا وفي علم النفس الاجتماعي وذلك حتى يقع بناء هذه البرامج على أساس من الحكمة والتروي بحيث تكون مدروسة بصورة علمية تجنبها كل آثار عكسية .

ح ـ توفير إحاطة نفسية بالنزلاء لتشخيص أزماتهم النفسية ولمساعدتهم على تجاوزها وكذلك لتهيئتهم لإدراك الأهداف المعرفية والوجدانية للعملية التربوية حتى يتفاعلوا معها بصورة إيجابية ويقبلوا عليها بكل رغبة وحماس .

ط ـ دراسة الخصائص التعليمية لأسر نزلاء السجون والمراكز الإصلاحية وتحديد انعكاساتها السلبية على أفرادها ، وذلك بهدف وضع مخطط لتعليم هذه الأسر والإحاطة بها اجتماعياً حتى لا تعيق في المستقبل تكيف النزيل المفرج عنه مع المجتمع ولا تجعل المجهودات المبذوله في سبيل تعليمه تذهب هباءً منثوراً .

ك ـ إعداد الإطار التربوي المكلف بتنفيذ البرامج التعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية بصورة جيدة وفعالة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة لهذه المؤسسات والتي تختلف عن مؤسسات التعليم النظامي العام وتراعي كذلك الخصائص النفسيه والعقلية للنزلاء والتي لا تختلف دون أي شك عن تلك التي نجدها عند التلامذة العاديين حيث يجب تركيز تدريب وإعداد المعلمين على تزويدهم بالمعارف اللازمة للتعامل مع النزيل كمتلق من نوع خاص بحجم التنشئة الاجتماعية التي تلقاها والظروف التي عاشها وبحكم تأثير العقوبة والإيداع بالسجن في نفسيته .

كما يجب إعداد المربين وتزويدهم بالمهارات اللازمة والمتنوعة لتمكينهم من تبليغ معلوماتهم ومعارفهم باعتماد أساليب التدريس الحديثة التي تبتعد عن أساليب التسلطية والقمعية. إضافة الى ذلك ينبغى تزويد المربين بالمعارف التي تساعدهم على فهم ديناميكية الجماعة وبالمهارات اللازمة لقيادة الجماعات والأنشطة الاجتماعية وذلك حتى يكتسبوا القدرة الكافية لتوجيه الأنشطة المدرسية وعمليات التفاعل بين مختلف أعضاء الجماعة المتلقية، وهذا من شأنه أن يرتقي بالعملية التعليمية والتربوية إلى مرتبة الإبداع والابتكار وإلى مرتبة العمل الإصلاحي والعلاجي الهادف .

ل ـ استخدام مختلف الوسائل الممكنة لعرض المادة التعليمية وذلك مثل السبّورة ومختلف الوسائل السمعية البصرية التي تجعل العملية التربوية والتعليمية تتم في فضاء يجمع بين المتعة والإفادة. إلاّ أن ذلك يجب أن يكون بطريقة مدروسة بدقة تخضع لترتيب منطقي ونفسي يجعلها تحقق الأهداف المرجوة من استخدامها .

م ـ توفر إطار قانوني يؤسس العملية التربوية والتعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية على أسس ومناهج علمية مدروسة بحيث لا يبقى حضورها رهين بعض المبادرات الفردية والنوايا الخيرة بل تصبح واقعاً موجوداً بكل المؤسسات يحظى باهتمام شديد من قبل كل المشرفين على المؤسسة .

ن ـ تشجيع كل النزلاء على التعلم وكذلك تيسير الاتذكار لمن هم على درجه من الثقافة ويرغبون في مواصلة الدراسة بحيث يقع السماح لهم باجتياز امتحاناتهم داخل السجن أو مركز الإصلاح .

س ـ إيجاد كل التسهيلات التي تساعد على نجاح العملية التربوية والتعليمية داخل المؤسسة العقابية والإصلاحية بحيث ينبغى توفير المعدات

الضرورية للدراسة والقاعات اللازمة لذلك إلى جانب تخصيص قاعة للمكتبة والاجتماعات .

ع ـ التنسيق والتعاون على المستوى الداخلي لمؤسسة الإيداع بين مختلف الاطراف المتدخلة لرعاية النزلاء وتأهيلهم وكذلك على المستوى الخارجي وذلك مع كل الأجهزة التي تعمل على تطور المجتمع وتقدمه مثل مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى ومراكز التكوين المهنى والتدريب ومراكز الخدمة الاجتماعية والمنظمات المعنيه بحقوق الإنسان وكذلك مع الجمعيات المختصة في المجال التربوي والنفسي والاجتماعي .

ف ـ تكثيف التعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية التي حققت أشواطا متقدمة في التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية .

وباعتبار العملية التربوية والتعليمية في المؤسسات العقابية والإصلاحية لا تقتصر ـ كما قدمنا ذلك سلفاً ـ على تزويد النزيل بالمعلومات بل إنها تتجه إلى مساعدته على تحقيق نضجه الفكري وتوازنه النفسي والاجتماعي بما يؤدي إلى تغيير اتجاهاته وسلوكه وأسلوب تفكيره، فإنه ينبغى أن يقع تدعيمها بمجموعة من البرامج التثقيفيه المدروسة حتى يتسنى تزويد النزلاء بثقافة تكسبهم القدرة على تنمية اتجاهاتهم الاجتماعية ويكونوا أكثر فعالية وتكيفاً مع مجتمعهم ولتحقيق ذلك ينبغى على إدارات المؤسسات المعنية تشجيع النزلاء على التردد على مكتبة السجن للاستذكار والمطالعة والبحث، كما ينبغى عليها أن توفر لهم الفرص لمزاولة مختلف الأنشطة الثقافية البناءة والانتفاع بأوقات فراغهم .

٤ ـ محتوى التربية والتعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية:

حتى يمكن للعملية التربوية والتعليمية أن تقوم بوظيفتها كأسلوب علمي وعملي بهدف تزويد الفرد بمجموعة من القيم الأساسية الإيجابية ومجموعة من القدرات التي تساعد على إعادة بناء جهازة العقلي والنفسي وعلى ضمان تكيف أفضل مع محيطه فإنه ينبغى وضع مجموعة من المواد التعليمية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة وذلك إلى جانب المواد التعليمية ذات الصلة بالتكوين والتأهيل المهني وباعتبار نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية لا يمثلون فئه متجانسة من حيث العمر ونوع العقاب وكذلك من حيث المستوى التعليمي فإنه لا يمكن الحديث عن برنامج تعليمي موحد بل ينبغى توفير مادة تعليمية بالنسبة الى أولئك الذين لا يتمتعون بأي مستوى تعليمي وتوفير مادة تعليمية أخرى ذات محتوى علاجى وتأهيلي .

بالنسبة إلى الأميين وأولئك الذين لهم مستوى علمي ضعيف يقع التركيز على تعليم الحروف الأبجدية ودراسة النحو والصرف وقراءة النصوص كما يقع كذلك تدريس مادة الحساب بالتدرج شيئاً فشيئاً من الإعداد إلى العمليات الأربعة ثم إلى معاملات البيع والشراء كما يمكن بالنسبة إلى هذه الفئة توفير مادة تاريخية وجغرافية مبسطة تجعلهم يعرفون جذور شخصيتهم وبعض الخصائص الطبيعية للبيئة التي يعيشون فيها .

وإضافة إلى ذلك يمكن أن يقع إدخال بعض العناصر التي يمكن للنزيل استيعابها والتفاعل معها بصورة إيجابية وذلك مثل موضوع الأسرة والعلاقات بين الآباء والأبناء وبعض الموضوعات العامة مثل حسن الجوار والآداب العامة .

وبصرف النظر عن خصوصية هذه الفئة فإن المادة التعليمية الأخرى يجب أن تعمل على مساعدة المعنيين على مواصلة دراستهم وتحسين

مستواهم . وإضافه إلى الإجراءات التي ذكرناها سابقاً والتي يجب أن تأخذ لفائدتهم كتمكينهم من التذكار ومواصلة الدراسة واجتياز الامتحانات يمكن للبرامج التعليمية لفائدة نزلاء المؤسسة العقابية والإصلاحية أن تحتوي على مجموعه من الوحدات يكون الهدف من ورائها إعاده بناء شخصيه النزيل على أسس صحيحة وسليمة حتى يدرك أهمية ومتطلبات الحياة الاجتماعية وتتكون لديه اتجاهات إيجابية تحل محل السلوك العدوانى والإجرامي وتجعل منه عضواً صالحاً في المجتمع ويمكن لهذه الوحدات أن تشتمل على ما يلي :

الوحده الأولى التربية الدينية:

إن الهدف من هذه الوحدة التعليمية هو القيام بعملية تهذيب ديني وخلقي حتى يتسنى إيقاظ ضمير النزيل وتغيير نمط تفكيره واتجاهاته فهذه الوحدة يجب أن تتجه إلى تقوية الوازع الديني حتى يتكون في ذات الفرد سد منيع يقف حاجزاً أمام كل الأفكار الإجرامية والعدوانية ذلك أن غرس مختلف القيم الدينية السمحة التي تدعو إلى فعل الخير والتسامح والتعاون والتعايش السلمي وتعليم الفرد مختلف القواعد الاسلامية من شأنه أن يملأ فراغاً كبيراً في ذات النزيل وتغيير نمط تفكيره واتجاهاته، فهذه الوحدة يجب أن تتجه إلى تقوية الوازع الديني حتى يتكون في ذات الفرد سد منيع يقف حاجزاً أمام كل الأفكار الإجرامية والعدوانية ذلك أن غرس مختلف القيم الدينيه السمحة التي تدعو إلى فعل الخير والتسامح والتعاون والتعايش السلمي وتعليم الفرد مختلف القواعد الإسلاميه من شأنه أن يملأ فراغاً كبيراً في ذات النزيل ويقوى لديه سيطرة القيم الدينية ويكون ذلك عن طريق إلقاء الدروس والمحاضرات التي تدور حول الآداب والأخلاق الإسلامية وما حوته من تعاليم وقيم فاضله تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر فتقر في نفس النزيل فكرة الخير وتنبذ أفكار الشر والجريمة .

الوحدة التعليمية الثانية التربية المدنية:

تتجه هذه الوحدة إلى تقوية الروح الوطنية لدى النزيل حتى تتكون لديه اتجاهات إيجابية تجاه بلاده فيعرف حقوقه وواجباته وينمو لديه الشعور بالانتماء إلى رقعة ترابية وثقافية وسياسية كل مؤسساتها تعمل من أجل سعادته ورفاهيته بمحاولة توفير كل الخدمات الضرورية لإشباع حاجياته المختلفة .

إن الهدف من هذه الوحدة هو مواجهة كل المشكلات السلبية تجاه الوطن ومقدساته لتحل محلها مشاعر الحب والاعتزاز والفخر بالعيش في ظل ما يتطلبه من احترام وتقديس لقواعده وواجباته . وهذا من شأنه أن يهيئ الفرد ليكون عضواً صالحاً في وطنه يعمل لأجل تقدمه وتطوره .

الوحدة التعليمية الثالثة الفرد والمجتمع:

إن الهدف من هذه الوحدة التعليمية هو تمكين النزيل من اكتساب القدرة على إدراك أهمية الحياة داخل المجتمع وما يتطلبه ذلك من ضرورة الامتثال لمختلف القيم والعادات السائدة فيه ويمكن لهذه الوحدة أن تركز على العناصر التالية :

- مفهوم المجتمع ووظائفه .
- القيم والمعايير الاجتماعية .
- متطلبات الاندماج الاجتماعي .
- الامن الاجتماعى .
- دراسة بعض المشكلات الاجتماعية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع .

الوحدة التعليمية الرابعة ديناميكية الجماعات :

إن هذه الوحدة التعليمية يمكن ان تقدم لفائدة نزلاء السجون حسب أسلوبين مختلفين : أسلوب نظري ويقع تركيزه على :

ـ تعريف الجماعة وكيفيه نشأتها ومراحل تطورها .

ـ وظائف الجماعة بالنسبة إلى الفرد والمجتمع .

أنواع الجماعات :

ـ التفاعل والتواصل داخل الجماعة .

أما الأسلوب التطبيقي فيمكن أن يتمثل في توفر مجموعة أنشطة جماعية ذات بعد ترفيهي وتثقيفي الهدف من ورائها إتاحة الفرصة للنزلاء لتنمية قدراتهم وشخصياتهم واكتساب الخبرات الجماعية التي تسهل التكيف الاجتماعي وتولد الشعور بالوعي والمسؤولية الاجتماعية بصورة تجعل النزيل يتغلب على مظاهر الأنانية في ذاته ويركز على المصلحة العامة وخدمة المجتمع .

إن هذه الوحدة التعليمية بأسلوبها النظري والتطبيقي تعتبر مجالاً هاماً لتعليم الممارسة الديمقراطية وروح التعاون، وهي كذلك مجال خصب للخبرات الفردية توقظ الضمير وتنبه الذهن بما يشجع على تأكيد الذات وتقديرها في كنف احترام الآخرين والتفاعل الإيجابى معهم .

إن هذه الوحدة على غايه من الأهمية حيث تؤسس لدى النزلاء الاتجاهات الاجتماعية الإيجابية وتهيئهم لعقد مصالحة مع المجتمع بعد أن وقعت إعادة بناء شخصيتهم واكتسبوا من المهارات والقيم ما يحول بينهم وبين العودة إلى السلوك الإجرامي أو الانحرافي .

الوحدة الخامسة التربية النفسية:

ان المقصود بمضمون هذه الوحدة هو تمكين النزيل من معرفة ذاته بأكثر عمقاً ، وهي تختلف عن الخدمات النفسيه أو العلاج النفسى الذي توفره المؤسسة العقابية أو الإصلاحية لبعض نزلائها لمساعدتهم على تجاوز أزماتهم النفسيه الخفيفة والعميقة ، وتهدف هذه الوحده إلى تزويد النزيل ببعض المعارف التي تعزز الاتجاهات الإيجابية في شخصيته وتقاوم الاتجاهات السلبية . وتقدم هذه الوحدة بصورة بعيدة عن التعقيد تجعل النزيل يتقبلها ويعيد النظر في بنائه النفسي نحو مزيد من الانسجام والتوازن ويمكن لها أن تشتمل على العناصر التالية :

- مفهوم السلوك البشري ودوافعه .
- السلوك السوي والسلوك غير السوي .
- مفهوم الشخصية وأنواعها .
- العناصر المكونة للشخصية .
- مراحل نمو الشخصية .
- توازن الشخصية وأسباب اضطرابها .

الوحدة السادسة : التثقيف الصحي:

إن هذه الوحدة تتم صياغتها بهدف تزويد النزيل ببعض القواعد الصحية الأساسيه التي تجعله يقي نفسه بعض الأمراض الخطرة والمعديه كما تبرز له الآثار السلبيه لبعض السلوكيات المنحرفة على صحة الإنسان وذلك مثل تعاطي المخدرات والإدمان على التدخين والكحول .

ولا يقتصر مضمون هذه الوحدة على ذلك بل يمكن أن يحتوي على

عناصر تتعلق بالتربية الجنسيه حيث يقع التركيز على المبادئ الأساسية للسلوك الجنسي السوي والانعكاسات السلبية على صحة الفرد والمجتمع لكل سلوك جنسي منحرف . كما يمكن كذلك التطرق إلى بعض الأمراض الجنسية التي تفتك ببعض المجتمعات وكيفيه الوقاية منها .

الوحدة السابعة: الاقتصاد والتصرف في الميزانية العائلية:

لا ينكر أحد أن نسبة هامة من نزلاء السجون والمراكز الإصلاحية قد التجأوا إلى اقتراف الجرائم بحثاً عن الطعام في حين أن ما يتوفر لديهم من إمكانيات مادية يغنيهم عن هذا المنهج غير المقبول اجتماعياً، لذلك فإن هذه الوحدة التعليمية ترمي إلى تزويد النزيل بالمعارف والمهارات اللازمة التي تساعده على حسن التصرف في موارده وإمكاناته حيث يتبنى سلوكاً استهلاكياً رشيداً ومعقولاً فيتعلم التصرف في حدود ما تسمح به موارده ويتعلم كبح جماح نفسه .

الوحدة الثامنة: التربية البيئية :

إن قساوة الشخص المجرم والمنحرف وعدوانيته لا يقفان عند حد الاعتداء على الأخلاق والأفراد الآخرين بل إنهما يمكن أن يتجاوزا ذلك الى ارتكاب أفعال تضر بالبيئة وتدمرها . والغاية المنشودة من وراء هذه الوحدة هو إبراز قواعد مختلف مظاهر الطبيعة بالنسبة إلى الفرد والمجتمع وكذلك كيفية المحافظة عليها وحمياتها . إن السلوك البيئي الجيد مثل بالنسبة لصاحبه فرصة الترويح عن النفس وتهذيبها .

الوحدة التاسعة: العمل قيمة حضارية :

إن العمل يعتبر إحدى القيم الإنسانيه النبيلة ولقد أكدت وحثت عليه كل الأديان السماوية ودعمته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

والهدف من إدراج هذه الوحدة ضمن البرامج التعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية إعانة النزلاء على إدراك أهمية العمل وفوائده بالنسبة إلى الفرد والمجتمع وذلك حتى يتكون لدى النزيل اتجاه إيجابي تجاه العمل ويتهيأ لممارسة الأعمال الشريفة التي تعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع والفائده. كما يمكن في إطار هذه الوحدة تزويد النزلاء ببعض المعارف حول قانون العمل وبعض العناصر الهامة لنجاح العلاقات الششغليه بين الأجير والمؤجر وحفظ حقوق كل واحد مهما. إضافة إلى ذلك يمكن لهذه الوحدة أن تتضمن جانباً إعلامياً حيث يقع إعلام النزلاء بمختلف المؤسسات الاجتماعية التي تنظم سوق الشغل وقطاع التكوين المهني .

إن مختلف الوحدات الدراسية المقترحة لمساعدة النزلاء على إعادة بناء جهازهم النفسي والعقلي وتهيئتهم لاكتساب القدرات اللازمة التي تسمح لهم بالتكيف مع محيطهم بعد الإفراج عنهم يمكن أن تقدم للنزلاء باعتماد الأساليب البيداغوجية الحديثة التي تركز على إشراك المتلقي وتفاعله مع الموضوع المقترح عليه حتى يكتشف بنفسه فوائده ويقدم على تغيير اتجاهاته ونمط تفكيره. فإضافه إلى المحاضرات واللقاءات يمكن تقديم الوحدات الدراسية المقترحة في شكل صور قصصية أو تمثيلية، كما يمكن عرض أفلام وأشرطة وثائقية تعالج الجوانب المختلفة للموضوع المقترح، ولا ننسى كذلك أن للعروض المسرحية وأنشطة الفنون التعبيرية كالأغاني والأناشيد دور كبير في تبليغ المعاني المقصودة من وراء مختلف الوحدات التعليميه المذكورة، وحتى يكون الالتجاء إلى الوسائل المذكورة مجدياً يجب أن تكون العروض التي تقدمها مشفوعة بمناقشات تعطي الفرصة للنزلاء المتلقين للتعبير عن آرائهم وتحليل ما ورد فيها.

إن تقديم الوحدات الدراسية المقترحة باعتماد الأساليب البيداغوجية الحديثة يعين على جلب انتباه النزلاء ويثير اهتمامهم بالموضوع المطروح ويدفعهم إلى تبني اتجاهات إيجابية نحوه وهذا من شأنه أن يعدل من

شخصيتهم ونمط تفكيرهم بكيفية تحضرهم إلى تكيف أفضل مع محيطهم. ولئن كانت الوحدات الدراسية المقترحة ذات جدوى لتأهيل وعلاج نزلاء المؤسسات العقابيه والإصلاحية فإنها تبقى غير كافية إذا لم تستند إلى برامج أخرى ذات صبغة ترفيهية وترويحية تساعد النزلاء على اكتشاف قدراتهم وصقل مواهبهم وتجاوز التوترات النفسية التي قد يشعرون بها. فإضافة إلى الأنشطة الرياضية التي ينبغي توفرها يمكن تأسيس بعض النوادي التي من شأنها أن تساعد النزلاء لا على شغل وقت فراغهم فقط، ولكن كذلك على تفجير الطاقات الكامنة في ذواتهم وعلى صقل مواهبهم في ما يفيدهم ويعود بالنفع على المجتمع في المستقبل. ويمكن لأنشطة هذه النوادي التي يشرف عليها اختصاصيون أن تكون على صلة وثيقة بالموضوعات المقترحة ضمن الوحدات الدراسية بحيث تمثل بالنسبة للنزلاء فرصة للتعبير عما استوعبوه منها، ومن هذه النوادى يمكن أن نذكر :

- نادى الموسيقى والرسم.

- نادى المطالعة.

- نادى المسرح والتمثيل.

إن مختلف هذه الأنشطة التعبيرية التي يمارسها ويستمتع بها النزلاء تعتبر وسيلة هامة لصقل المواهب وتهذيبها، كما أنها تمثل مجالاً واسعاً للتعاون والعمل المشترك والتعبير عن الطاقات المتوفرة لدى النزلاء. إضافة إلى ذلك فإن النجاحات التي يمكن أن يحرزها النزلاء من خلال ممارسة الأنشطة المختلفة تسهم بدرجة كبيرة في الرفع من معنوياتهم وفي تحسن تقديرهم لذواتهم، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى راحتهم النفسية ويدربهم على الذوق الرفيع وعلى الدماثة والكياسة وبذلك تغيب من أنفسهم النزعات العدوانية والإجرامية ويمكن لهم أن يعودوا إلى المجتمع وقد

تسلحوا بكل الخبرات والمهارات التي تساعد على تحقيق تكيفهم .

إن مختلف الوحدات الدراسية المقترحة والأنشطة التعبيرية والترفيهية التي يمكن إدراجها ضمن البرامج التعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية ينبغي أن يقع إدراكها وتحديد مضمونها من قبل اختصاصيين لهم الخبرة والكفاءة العلمية والاستعداد النفسي ما يخول لهم تقديم هذه الخدمات التعليمية والتثقيفية على الوجه الأكمل .

خامساً : خاتمة العمل:

بناء على ما توصلت إليه بعض الكتابات النظرية والدراسات الميدانية فإن ارتفاع نسبة الجريمة والانحراف بين الأميين وارتفاع نسبة الأمية بين أسر نزلاء السجون والمراكز الإصلاحية يجعلنا نقر أن تعميم التعليم هو وسيلة هامة لمواجهة السلوك الانحرافي والإجرامي فهو كذلك وسيلة لتخفيف نسبة العودة إلى مثل هذا السلوك من بين الأفراد المفرج عنهم بعد قضاء مدة العقوبه التى سلطت عليهم بحكم الأفعال التي ارتكبوها . إن الهدف الأساسي للتعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية هو تحقيق التطبع الاجتماعي لمن زلت به القدم فهو يقوم بوظيفة علاجية وتأهيلية غايتها النهائية تحقيق تكيف المفرج عنه مع محيطه وإن هذه الأهداف النبيلة والسامية تعكس التوجهات الحديثه في التعامل مع المنحرف ومع المجرم وهي تعبر عن احترام حقوق الإنسان وعن الرغبة في إقامة مجتمع ديمقراطي ومتوازن يسوده العدل والسلام وإن رفعة تلك الأهداف هي التي تحتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتسهيل توفير الخدمات التلعيمية والتثقيفية في المؤسسات المذكورة وهي كذلك التي تحدد مختلف المضامين التي يمكن أن تحتوي عليها مختلف الوحدات الدراسية .

المراجـــع

١ ـ ثروت، جلال . **الظاهرة الإجرامية (دراسة في علم الإجرام والعقاب)** مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٩م .

٢ ـ جابر، سامية . **الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي**، دار المعرفه الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١م .

٣ ـ درويش، يحي حسن وعبدالعزيز فتح الله . **الدفاع الاجتماعي في مجتمعنا العاصر**، القاهرة، ١٩٨٤م .

٤ ـ رمضان، السيد . **الجريمة والانحراف من المتطور الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندريه، ١٩٨٥م .

٥ ـ شفيق، محمد . **الجريمة والمجتمع، محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع المدني**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية .

٦ ـ عارف، محمد . **الجريمة في المجتمع، نقد منهجى لتفسير السلوك الإجرامي**، مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٥م .

٧ ـ غبارى، محمد سلامة . **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٦م .

8 - Bouhdiba , A: Qulques de la delhinquance en Tunisie . 8 - In Revne Tunisienne de Sciences Sociolos (CERES) no 19,1967.

9 - Bouraoui . Aeta Takkak , In Revue Tunisienne Des Sciences Sociales (CERES) no 48 - 40.

البحث الثاني

التجارب العالمية في استخدام البرامج التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الاصلاحية

د. عبدالعزيز السنبل

البحث الثاني

التجارب العالمية في استخدام البرامج التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الاصلاحية

مقدمـــة:

لعل من المناسب أن نستهل هذه المداخلة بنقطتين أساسيتين أولهما ترتبط بمفهوم تعليم الكبار وثانيهما مبدأ المواجهة الشاملة .

فتعليم الكبار ببعديه الفكري (النظري) والممارسة الميدانية يعاني من إشكاليات عدة من بينها عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمفهومه وأبعاده، وعوضاً عن الغوص في إشكاليات المفاهيم المتشعبة نكتفي بالقول إن تعليم الكبار ليست برامجاً لمحو الأمية فحسب كما يتصورها البعض بل إنه ـ أي تعليم الكبار ـ يشمل جميع المناشط التي يشارك بها الكبار فرادى أو في مجموعات لتحقيق أهداف فرديه أو وظيفيه أو اجتماعية .

فتعليم الكبار غير محدود بزمان أو مكان . . فالحياة بجميع مرافقها ومؤسساتها تعد مدرسة كبرى يتعلم من خلالها الجميع بطريقة منظمة ومدروسة، واستقر الرأي عالمياً على الأخذ بمبدأ المواجهة الشاملة، أي استنفار وتوظيف جميع مؤسسات المجتمع لمحاربة كل أشكال التخلق والجهل والأمية .

ويعد هذا المبدأ أحد المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار .

وتأسيساً على هذه الاعتبارات فالمؤسسات الإصلاحية تعد إحدى المؤسسات ذات العلاقة بالراشدين الكبار ويبقى أن تستنفر للمساهمة في توفير برامج تعليمية وتثقيفية لنزلائها وذلك كمساهمة منها في تطبيق مبدأ المواجهة الشاملة .

وتهدف المداخلة الحالية لتقصي عدة أمور من بينها علاقة التربية والتعليم بتغيير السلوك الانحرافي وفلسفة التعليم داخل السجون، وعرض بعض الاستنتاجات الرامية لتطوير خدمات التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية في الدول العربية .

أولا : التربية وتغيير السلوك الانحرافي :

دلت التجربة الإنسانية المعاصرة أن المنحى العقابي في معاملة الجانحين والمنحرفين والمجرمين غير كاف لتقويم سلوك من تقودهم ظروفهم لسبب أو لآخر للانحراف عن النهج الاجتماعي والقانوني المقبول . واستقر الرأي على أن المنهج التكاملي (الصحي والنفسي والتثقيفي والتربوي والعدلي) يعد ذا فاعلية أكبر في اصلاح سلوك الأفراد . ولا شك أن الآراء الفلسفية الإنسانية التي سادت بدايات هذا القرن كان لهما أكبر الأثر في تعميق الاهتمامات العالمية بهذه التوجهات والآراء .

وهناك من يؤكد أن التعليم يهذب النفس البشرية ويزيد من قدرة الشخص على إدراك الأمور وبالتالي ارتفاع مستوى شخصيته عن الأهواء والانخراط في مهاوي الجريمة، ويدللون على رأيهم بأن المؤثرات التي كشفتها إحصائيات الجرائم حول مرتكبي الجرائم من المتعلمين إنما يدل على وجود خلل في توجيه التعليم ذاته، وليس لعدم قدرة التعليم على أداء دوره السليم في انخفاض نسبة الإجرام من خلال ما يحدث من تغيير في سلوكيات الفرد والمجتمع» .

إن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان تنص على حق كل فرد في التعليم مدى الحياة باعتبار التعليم تنمية للإنسان وصقلاً لمواهبه وتطويراً لامكاناته وعلاجاً لبعض أوجه قصوره وإن كان التعليم حقاً للجميع فهو يعد أولوية للأشخاص ذوي الحاجات الخاصة الذين ساقتهم ظروفهم وأوضاعهم إلى الانحراف والإجرام. فمن البديهي أن إعادة هؤلاء المنحرفين والمجرمين إلى الوضع الإنساني الاعتيادى لا يتم عن طريق التمني ولكن يستلزم برنامجاً مخططاً تتكامل فيه المعرفة والخبرة والعاطفة لتؤثر على إعادة تشكيل التركيبة العقلية والنفسية للمنحرفين وهذا التشابك لا يأتى إلاّ عن طريق التعليم والتدريب الذي يتناسب واحتياجات الجانحين وقدراتهم واستعداداتهم .

فالتعليم هو النظام الذي تتم به صناعة الإنسان اجتماعياً وتشكيل قدراته وتأهيل طاقاته ووسيلة لأداء التزامات المواطنة الصالحة. وتعميم التعليم هو الطريق السليم الى تحقيق المساواة في الظروف التى يعيشها الإنسان وهو أداة التوازن في التركيب الاجتماعي .

وتقوم التربية والتعليم بدور أساسي في بناء الفرد والمجتمع معاً كما أن لها مردوداتها وأبعادها التنمويه التي تمس الجوانب السياسية والاجتماعية والتربوية والنفسية والاقتصادية والروحية. وتنمية هذه الجوانب لا بد أن تطور المجتمع وتدفعه إلى أن يصبح قادراً على تحقيق طموحاته وأمانيه، إن تعليم المواطنين يساعد على تطوير أساليب التنشئة الاجتماعية التى تنتجها الأسرة، بالإضافة إلى أنه يساعد على إزالة الاستغلال والقهر الاجتماعي ويخفف الفوارق الاجتماعية بحيث يصبح المجتمع بكافة طبقاته وشرائحه وعناصره متماسكاً اجتماعياً.

وللتربية مضامينها وأبعادها النفسيه فهي تهدف إلى بناء إنسان ناضج ومتكامل وقادر على القيام بأدواره الاجتماعية التي أهل لادائها منذ المراحل

الأولى للتنشئة الاجتماعية ومنذ تعامله مع الجماعات التي ينتمى إليها ويتفاعل معها في حياته اليومية . وبناء هذا الإنسان يحتاج إلى صقل أفكاره وميوله واتجاهاته وتكامل شخصيته وإلى زيادة درجة تكيفه مع بيئته الاجتماعية .

إن العملية التربوية تزيد من ثقة الإنسان بإمكاناته البشرية ومن تفهم مشكلات مجتمعه وتساعده على تكوين شخصيته السوية البعيدة عن الانفصام والازدواجية، تلك الشخصية التي تستطيع التكيف مع الواقع والالتزام بالأخلاق التي يتبناها المجتمع والوفاء بواجباته تجاه الآخرين والعملية التربوية تساعد الإنسان أيضاً على تحويل سلوكه الاجتماعي من سلوك انفعالي تتغلب عليه الدوافع الفطرية إلى سلوك عقلانى يتسم بالوعي والحكمة والإدراك ويتخلى عن السلوك العدواني الذي يتجسد في الحقد والغيرة والجريمة ويسلك بشكل عقلاني فيكون العلاقات الاجتماعية الطبيعية التي تتسم بالتواضح والمحبة والإخلاص .

إن الإنسان المتعلم يحرص على المصلحة العامة وهو غالباً ما يكون مرناً مع الآخرين لا يفقد توازنه العصبي والعقلي عند التعرض للشدائد بل يتفهم العوامل المسببة للمشكلات ويسعى إلى حلها ومعالجتها . وبذلك يتجنب الدخول في أعمال الشر والتخريب واتباع اصدقاء السوء والجانحين اجتماعياً ويلتزم بالسلوك الشريف الذي ينبع من مبادئ الأخلاق وأصول الدين الإسلامي .

لقد سيطرت على المهتمين بالدراسات الإنسانية في الماضي، بعض المفاهيم التي تذهب إلى أن السبيل إلى التقدم والنمو الاجتماعي هو البحث عن قوانين النمو الاقتصادي، ولقد اتضح الآن بما لا يدع مجالاً للشك أن أي تغيير اجتماعي أو اقتصادي حقيقي لا يتم إلاّ بمراجعة وتغيير أنماط قيم معينة سائدة في المجتمع، مما يعني التحول من البحث عن قوانين النمو

الاقتصادي إلى البحث عن قوانين النمو الإنساني، وهكذا أصبحت للتنشئة الاجتماعية ـ وهي عملية تربوية أساساً ـ أهميتها القصوى. فعن طريقها يتم إعداد الفرد ليكون عضواً فعالاً في مجتمعه. لقد درجت المجتمعات في الماضي على إخضاع الإنسان لعملية تنشئة اجتماعية تتسم بطابع الإلقاء والتلقين والتسلط حتى يكتسب الفرد صفات البيئة التي يعيش فيها، ويستوعب قيمها ومعتقداتها وعاداتها وتقاليدها، ومن ثم يتكيف مع مجتمعه تكيفاً ايديولوجياً واقتصادياً واجتماعياً.

وإذا كان المجتمع يستخدم التربية مع الصغار لصبهم في القوالب المجتمعية المتفق عليها، فإنه يلاحقهم أيضاً وهم كبار بمختلف أساليب الرقابة الاجتماعية والتي تتمثل في النقد والنبذ الاجتماعي وما قد يترتب عليهما من اضرار مادية ومعنوية للفرد الى أساليب الردع المختلفة التي يمارسها المجتمع على المنحرفين والخارجين على قيم المجتمع وقوانينه ومعتقداته والتي قد يصل فيها العقاب إلى السجن أو الإعدام.

أن قضية بناء الإنسان وتنميته أصبحت الآن أهم ما يشغل التربية الحديثة خاصة في عالم محكوم بحتمية التغير، ومن ثم تتركز الجهود لإيجاد العملية التربوية التي تتلاءم واحتياجات المجتمع ومتطلباته من ناحية ولرغبات افراده وقابلياتهم من ناحيه اخرى. ومن الخصائص الأساسية التي ترتكز عليها العمليةا لتربوية المرونة في الطبيعة الإنسانية واستعداد الإنسان للتشكل وفقا لما تمليه الظروف البيئية المختلفة التي يتقلب فيها في اطار المجتمع الواسع بمؤسساته المختلفة .

ويتميز الإنسان عن غيره من المخلوقات بخاصية التفرد عن غيره من الناس على الرغم من التشابه معهم في كثير من الصفات الجسمية والعقلية، إن خصائص التفرد هي التي تجعل الإنسان يشعر بان له شخصية مستقلة متميزة وهي من الجوانب البالغة الأهمية في الإنسان وتتعهدها العملية

التربوية بالتنمية والتطوير حتي يتمكن من التكيف مع بيئته الخارجية وبيئته الاجتماعية .

وعملية التكيف التي تعنى بها التربية الحديثة ليست مثل العملية التقليدية والتي في أساسها تعنى صب الجيل الجديد في قالب قديم مغلق لايتفاعل مع الحاضرو لايرى المستقبل بل انها العملية التي ترمى إلى الاهتمام المتوازن بالفرد والمجتمع أى هي العملية التربوية التي بها يتكيف الفرد مع بيئته ومجتمعه من ناحية ويكيف بها مجتمعه من ناحية اخرى وفقا لما يمليه التغير والتطور ، وعملية التكيف هذه عملية ملازمة للإنسان صغيراً وكبيراً تستمد إستمراريتها من طبيعة الحياة ذاتها وتقضي باستمرار الاستجابة لما ينتج عن التغير من نتائج .

وموضوع العملية التربوية اذن هو الإنسان وطبيعته في مجتمع له صفات معينة ومحاولة إعداده فردياً واجتماعياً يمكنه من أن يحيا حياة فردية واجتماعيه سوية ، ويمكنه من المساهمة في تنمية مجتمعه وتطويره .

ثانيا : فلسفة التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية :

على الرغم من أن التاريخ يشير بأن السجون مؤسسات للعقاب إلاّ أن هذه الناحية أخذت بالتلاشي منذ سنوات طويلة خاصة بعد ظهور الفلسفات والتوجهات الانسانية التي فرضت نفسها على مرافق كثيرة من حياة الشعوب ولاشك أن معاملة السجناء كان أحد القضايا التي تثار من حين لآخر لاحترام كرامة نزلاء السجون وتوفير البيئةا لصالحة لإقامتهم وتعديل سلوكهم الامر الذي يمكنهم من العودة إلى مجتمعاتهم والعيش بطريقة سوية . ولقد نادت كثير من الاصوات بتطوير السجون والعناية بالنواحي التربوية والثقافية كجزء من الاصلاح العام للسجون .

اعتبارات هامة تفرض نفسها للعناية ببرامج التعليم داخل المؤسسات الاصلاحية، ومن هذه الاعتبارات نذكز مايلى :

١ ـ ان هذه البرامج التعليمية والتثقيفية جزء لايتجزأ من حقوقو الانسان، كما تنص على ذلك المادة ٢٦ من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فحق التعليم جزء من آدمية الإنسان وكرامته . . وكرامة الإنسان لا تنسلخ أو تنزع منه حتى وان اقترف إثماً أو خطئاً .

٢ ـ ومن منظور آخر يعد هذا التعليم عملاً تنموياً يهدف لتطوير الفرد واكسابه مهارات تمهد له الإندماج في النسيج المجتمعى . ويفتقر التعليم في السجون مجالات اخرى للفرد لم يكن ينظر السجين إليها من قبل . وتوضح له رؤى وقيم وأفكار لم يتعرض لها بالسابق . والتعليم في السجون قد يوفر للبعض الضمان لعدم الارتداد للأمية با لنسبة لاولئك الاشخاص محدود ي المعارف والمهارات والذين انقطعوا مدداً طويلة عن التعامل مع الكلمة المكتوبة .

٣ـ هذا النوع من التعليم يمكنُ من التكيف الإيجابي داخل السجون . فالحكم الذي يُتخذ بشأن السجين قد يؤدى به إلى تغييرات على أبعاد مختلفة كالتكيف مع ضيق الفضاء . . والتكيف الشخصي الاجتماعي مع الاشخاص الجدد وأنماط الحياة الجديدة . . . فالتعليم اذا احسن التخطيط له واحسن اختيار محتواه ومضمونه يمكن النزلاء من تحقيق قدر عال من التكيف والتهيؤ للإقامة المؤقتة ولإعادة الدخول في معترك الحيًاة الطًبيعية .

٤ ـ ان توفير برامج تربوية وتثقيفية واعدة وفاعلة من منهاج الاصلاح الاجتماعي يسهل عملية إدارة السجون وإدارة النزلاء فهناك اتفاق بان الفرص التعليمية الفاعلة تساند عملية الضبط والأمن والتحكم للسجن والسجناء والمرافق، وهذا التوجه يحتم علينا أن نراعي الخصائص المتباينة والحاجات المتفاوتة لنزلاء السجون نظراً لاختلاف خلفياتهم

. . وهذا الاختلاف بدوره يدعونا للتفكير بالأخذ بالمفهوم الواسع للتربية الإصلاحية ومناهجها بحيث لاتركز على فئة دون اخرى . . فالتعليم داخل السجون لايعنى أن نوفر برامجاً لمحو الامية أو برامجاً للتعليم الفنى . . انه تعليم أوسع من ذلك ويتسع باتساع خلفيات النزلاء واهتماماتهم .

عموما، يبدو أن النقاط المرصودة اعلاه كافيه للتدليل على أهمية هذا النوع من التعليم بيد أنه من الملاحظ أن هذا النوع من الممارسة لاينظر إليه كعمل رئيسي ومحوري في تسيير المنظمات العقابية، وهذه الناحية في يقيننا، بحاجة إلى اعادة نظر اذا اردنا من مؤسساتنا الإصلاحية القيام بدورها كمؤسسات اصلاحية أولاً وقبل كل شيء .

ثالثاً : التجارب الدولية في التعليم داخل المؤسسات الاصلاحية:

لئن كان اقتراف جرم ما يعد نتيجة تظافر عوامل متعددة أثرت في نفس الفرد ودفعت به إلى إنتهاج سلوك اجرامى أو إنحرافي فإن الإيداع بمؤسسة عقابية أو اصلاحية يمكن اعتباره تجربة مميزة في حياة الإنسان وفترة قاسية من عمره . فهذه المؤسسات تمثل بالنسبة إليه فضاء تصبح الحياة فيه مقيدة ومضبوطة بدقه شديدة فهو يحرم من التمتع بالحياة الاجتماعية ومن كل العلاقات التي كان قد نسجها مع الآخرين . أن تسليط عقوبة على الفرد وإيداعه بمؤسسة عقابية أو اصلاحية نتيجة سلوك اجرامى أو انحرافي تكون له انعكاسات كبيرة على نفسيته . ذلك أنه، بحكم جهازه العقلى الضيق الذي لايجعله يرى الا حدود مصلحته فإنه لا يستطيع أن يدرك من وراء الإجراءات المذكورة سوى أن المجتمع قد لفظه ورفض فهمه فهو في نظره مجتمع قاس لايحاول التكيف مع مختلف افراده كما أنه لايعاملهم بنفس الكيفية . ونتيجه لذلك فان النزيل يصبح يعيش في دوامة من الصراع النفسي

والتوتر، ونظراً لان كل نزيل يعتبر المؤسسة قد فصلت بينه وبين اسرته وبيته وجيرانه وعمله فان المشاعر السلبية كالخوف والقلق يسيطران عليه فتكون مدة إيداعه فترة كآبة وبؤس تغذيها مشاعر العداوة والكره تجاه المجتمع والقانون والمحكمة .

ان المرحلة الأولى من الإيداع بالمؤسسة العقابية أو الإصلاحية تمثل بالنسبة إلى النزيل مرحلة يتبنى اثنائها سلوكاً دفاعياً فيبدى مقاومة للنظام والبرامج ولعمليات الاصلاح والعلاج وتسيطر عليه مشاعر الاحساس بالمرارة والغل والغيظ وتتملكه مشاعر الشك وعدم الثقة تجاه موظفي مؤسسة الإيداع، ان النزيل بمجرد إيداعه بالسجن أو بمركز اصلاحي ينتابه أحساس بالخوف والقلق أزاء حاضره وكذلك مستقبله فهو يفكر في مميزات نمط الحياة داخل المؤسسه وفي كيفية ربط علاقات مع المقيمين بها كما أنه يفكر كذلك في يوم العودة إلى الحياة العادية وكيفية تفاعل البيئة الخارجية معه يوم يجد نفسه في حظيرة المجتمع من جديد كما أنه قد يفكر كذلك في زوجته وأبنائه إن كان مسؤولاً عن إعالتهم هذا بالاضافة إلى أن النزيل قد تتملكه احاسيس أخرى متباينة كالشعور بالندم والاحساس بالذنب .

ان مختلف هذه المشاعر السلبية تجعل النزيل يلتجى الى مختلف الحيل الدفاعية ويبنى حاجزاً نفسياً بينه وبين موظفي المؤسسة وبرامجها فلا يدرك انهما موجودان لمساعدته على التغلب على ما قد يعانيه من أزمات ومشاكل ولايتصور انه بامكانه الاستفادة مما يتجه إليه السجن أو المركز الاصلاحى من خبرات انشائية بناءة . ولمجابهة هذه المشاعر والاحاسيس السلبية لدى النزيل وحتى يكون لفترة الإيداع تأثير إيجابي في حياته المستقبلية فيفترض ان المؤسسات الإصلاحية والعقابية تعتمد على مجموعة من الاخصائيين النفسانيين والاجتماعيين لمساعدة النزيل على الاستفادة من البرامج التكوينية والتعليمية والترفيهية التي توفرها حتى يتسنى له العود إلى المجتمع وقد تسلح بالمهارات والخبرات التي تضمن له التكيف السليم مع بيئته .

والسؤال الملح الذي يفرض نفسه على المشتغلين بتنظيم النواحى التربوية والتثقيفية في مؤسسات الاصلاح يرتبط اساساً ببرنامج الاصلاح والتأهيل للنزلاء. ويتضمن ذلك التساؤل تحديد موجهات العمل بالنسبة لطبيعة البرامج ومحتواها وآليه تنفيذها وتمويلها وإدارتها وغير ذلك من الامور. ونظرة عامة للتجربة الدولية في هذا المضمار تبين لنا كيفية تعامل الدول على اشكالية التعليم والتربية داخل اطار المؤسسات الإصلاحية .

فتبين الادبيات المتوافرة أن هناك بشكل عام نوع من التجانس النسبي بين الدول العربية فيما يتعلق بالتعليم داخل السجون فبرامج التدريب المهني وبرامج محو الامية والتعليم النظامى تكاد تكون مطبقة في معظم السجون والمناهج المستخدمة في السجون هي منقولة تماما عما هو معمول به في برامج التعليم النظامي الرسمي دون أية تغيير يذكر .

وهناك بعض الدول التي تتيح فرص الدراسة للانتساب للنزلاء ذوى المحكوميات الممتدة لسنين طويلة. بيد أن هذه الفرص لازالت تتم في حدود ضيقة.

ومن الاتجاهات العالمية في إدارة شؤون نزلاء السجون الاخذ بمبدأ الرعاية اللاحقة للمساجين وحول هذا المبدأ يقول محمد ضيف الله «ضيف الله: ١٩٩٥م : العدد ٣٦».

«تتجه آراء اغلب الباحثين فى ميدان علم الاجرام إلى اعتبار الشهور الأولى مباشرة بعد الافراج اخطر فترة تواجه المفرج عنه ففيها يتحدد مصيره، ولاشك انه في هذه الفترة بالذات يكون لديه استعداد طيب لتقبل المساعدة والتوجيه لان تجربة السجن لاتزال ماثله في مخيلته، غير ان بطاقة سوابقه كثيرا ماتقف حجر عثرة في سبيل حصوله على عمل يرتزق منه مما يضطره إلى اللجوء لقرناء السوء الذين يزينون له متابعة السلوك الإجرامي بإعتباره

الوسيلة الوحيدة امامه لكسب عيشه ولاثبات ذاته امام المجتمع الذي غفل عن أن يمد إليه يد المساعدة .

ولهذا لابد من القيام بعملية متابعة مستمرة للمفرج عنه لحمايته من مؤثرات العود للانحراف مرة اخرى وهو الإجراء المعروف اصطلاحاً بالرعاية اللاحقة .

ان الرعاية اللاحقة بمفهومها العملى يقتضى تنفيذها بتوافر جهاز خاص يتولى رعايةا لمفرج عنهم سواء بعد انتهاء فترة العقوبة أو الافراج تحت نظام السراح الشرطي على أن يتولى هذا الجهاز مختصون اجتماعيون ومختصون نفسانيون واطباء ومهنيون واختصاصيو تشغيل يتعاونون معا لتحقيق هذه الرعاية وتوفيرها بما يسمح بإعادة تكيف المفرج عنه مع المجتمع وحل المشاكل التي تواجهه إلى ان يستقر مع متابعته من حين لآخر حتى يتحقق له الاستقرار نهائياً .

وقد اثبتت البحوث والدراسات أن الشخص المفرج عنه اذا تُرك يواجه بمفرده صعوبات الاندماج فإن عوامل الانحراف تتحالف لجذبه إلى صفها .

فالرفقة السيئة والقدوة الفاسدة والعزلة عن الجماعات المتكيفه وسد سبل الكسب المشروع امامه نتيجة لتحفظ المجتمع تجاهه ونفوره عن كل ذلك يدفعه مره ثانيه للوقوع في الجريمة .

ان مفهوم الرعاية اللاحقة هو بالاساس حلقة من حلقات العمل الاصلاحي باعتباره امتدادا منطقيا للرعاية الاجتماعية ولكونه يخضع لمنطق تطور العقوبة الجزائية السالبة للحرية نحو الدفع بالمحكوم عليه لتقبل الاصلاح والاندماج الفعلى في المجتمع وبهذا تصبح الرعاية اللاحقة عبارة عن المتابعة المنتظمة للسجين انطلاقا من بدايه الإيداع إلى يوم المغادرة .

وتستلزم المتابعة اللاحقة عدة امور من بينها :

- التوسع في انشاء مراكز الدفاع الاجتماعي والاندية الثقافية والاجتماعية نظرا لما لهذه الاجهزة من أثر في تكوين المواطن الصالح ومقاومة عوامل الانحراف لديه .

- الاهتمام بسياسة التعليم والتدريب المهني داخل السجون مع مراعاة احتياجات السوق المحلية وصلاً بين الحياة في السجن من جهة وفي المجتمع من جهةاخري .

- انشاء دور ضيافة للمفرج عنهم من المسجونين ممن لامأوى لهم إلى أن يتم تدبير المسكن الصالح لهم حتى يمكن الحد من آثار دوافع العود الى ارتكاب الجريمة والانحراف مرة اخرى .

والرعاية الاجتماعية اللاحقة تعد خطوة حضارية متقدمة لرعاية من اطلق سراحهم بيد أن تنفيذها بشكل فاعل يستلزم كوادر اجتماعية ونفسية وأمنية متعددة ولايزال تنفيذها في المنطقة العربية في طور النشأة ولعل هذا الجانب يجد العناية والمتابعة من الجهات ذات الاختصا ص .

وتعد تجربة التعليم والتثقيف الديني وحفظ القرآن الكريم داخل السجون في المملكة العربية السعودية من التجارب العربية الرائدة والتى أتت ثمارها بشكل فعال . فقد اشارت كثير من التقارير إلى أن نسبة مرتفعة من نزلاء السجون اصبحوا ملتزمين في سلوكياتهم العامة والخاصة واصبح بعضهم دعاة لشرع الله وبعضهم يتطوع تلقائياً للمساهمة في توجيه وارشاد نزلاء السجون .

ولاقت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الرامية لاسقاط نصف محكومية السجون عند حفظه لكتاب الله ، لاقت استحساناً بالغاً وتجاوباً عالياً من قبل نزلاء السجون ، اذ أن الهدف من هذه التجربة هو تنشيط الجانب الروحي

والنفسي والوجداني ليحدث توازن الثالوث الإنساني (الروح ـ البدن ـ العقل). ولعل بعض المداخلات من وفد المملكة العربية السعودية يغطى هذه التجربة بنوع من التوسع والاسهاب .

وعند النظر للتجارب الدولية في مضمار ادماج البرامج التأهيلية في اطار المؤسسات الاصلاحيه، نلاحظ أن جميع الدول اخذت بشكل أو بآخر بهذا التوجه. وسوف نكتفي بعرض بعض هذه التجارب لعلها تكون محل عناية ودراسة من قبل الجهات ذات العلاقة. ففي دراسه قام بها مكتب اليونسكو للتربية بهامبورغ تبين أن أحد الابتكارات الهامة التي اتت من الدول النامية هي اشراك بعض المدرسين والقادرين من نزلاء السجون في عملية تعليم زملائهم غير المتعلمين أو محدودى الثقافة. وقد يطبق هذا الإجراء لتلافي بعض الصعوبات الماديه التي قد تعيق توفير برامج تعليمية أو تثقيفية على نطاق واسع. وطبق هذا الإجراء في كولومبيا ونيجيريا ومالى وأوصت كثير من الدراسات التي نفذت بالغرب للاخذ بهذا المبدأ. . . اذًا أن نزلاء السجون يتجاوبون بصورة اكبر عندما يتعاملون مع زملائهم المسجونين مقارنة بمن يأتون إليهم من الخارج «Sutton:1993» .

وعن الحديث عن تجربة الاصلاح داخل السجون في نيجيريا يقول يوسيواما ايفوما ـ انيوكو ـ » رغم مرور ٢٠٠ سنة على التجربة النيجيرية فان السجن لايحقق أهدافه واقترح نموذجا لإدارة السجن يحتوى على البعد الإنساني والتعليمي. يقول يوسيواما أن هناك اسباباً عديدة تقف خلف هذا الفشل من بينها عدم وجود الإرادة السياسية لإصلاح السجون وإدماج برامج تعليم الكبار فيها وعدم وجود الدعم المالي لهذه المجهودات وعدم وجود الاجهزة التعليمية من راديو وتلفزيون داخل السجون لانها ممنوعة وعدم اهتمام المؤسسات والمنظمات التعليمية بقضايا السجون وتفييد عدم توظيف خريجى السجون. كل تلك كانت عوائق واجهت عدم نجاح التجربة الإصلاحية في السجون.

نقلهم إلى سجن مغلق وفي الحالات المعروف مسبقا بان هناك مخاطرة كبيرة للهرب أو اذا كان النزيل يعد خطراً فإنه يوضع في سجن مغلق. وتقريباً ثلث نزلاء السجون يعيشون في فضاءات مفتوحة يتحركون فيها بكل مرونة والزيارات اليومية مفتوحة . . واخذ الاجازات في السجن جزء متعارف عليه وكجزء من القانون الإداري للسجون وذلك لاعتبارات صحية أو تعليمية أو مهنية أو عائلية أو اجتماعية.

ومن التجارب الطريفة تجربة المدرسة الصيفية التي يقوم بالتنظيم والتخطيط وإجراء الاتصالات لتنفيذها مع الجهات المحلية للسجناء انفسهم. . وتهدف التجربة إلى عقد حلقات تنشيطية وتعليمية تبعد الرتابة والقلق عن نزلاء السجون وتنمي الجوانب الإبداعية لديهم وتزيد الثقه في انفسهم وتحطم حلقات الشر والفكرة السالبة عن الذات لدى النزلاء . . . موضوعات الحلقات الدراسية تدور حول الدراما، الالحان، الموسيقى، الرقصات الشعبية، الرسم، التصوير والفنون . . . ويقضى نزلاء السجون قرابة ٨ ساعات يومياً في فترة الصيف فممارسة هذه المناشط الإبداعية الفنية، تخفض من حدة الجوانب النفسية والاجتاعية السالبة التي تتركها تجربه السجون.

ويلعب نزلاء السجون دوراً في استقطاب الدعم والتمويل لهذه الأنشطة بالاتصال المباشر (ا لمراسلات مع الجهات والأفراد من منطقتهم المحلية) «Roundroup» .

وتشير الادبيات إلى انه يوجد في النرويج ٤٤ سجنا، أكبر سجن طاقته الاستيعابية ٣٦٦ نزيل وأقل سجن طاقته الاستعابية ٩ أشخاص وتعد برامج التعليم في السجون مسؤولية وطنية من حيث الاعتبارات المالية ولاعذر للسجون المحلية في عدم إنشاء برامج تعليمية لنزلائها. ومسؤولية هذه النوع من التعليم يقع على عاتق السلطات التعليمية المحلية والوطنية تمويلاً واشرافاً.

وهناك اتفاقية بين وزارة التربية ووزارة العمل والابحاث والكنائس للمساهمة في دعم هذه الجهود ببرامج متعددة تقدمها المؤسسات الإصلاحية النرويجية كبرامج إعادة التأهيل الوظيفي (تشرف عليه وزارة العمل) وبرامج الخدمات الصحية والخدمات المكتبية، الخدمات الترفيهية والرياضية، ولسنوات طويلة ظلت السلطات المؤولة على السجون تتعاون مع كليات التربية البدنية لتطوير برامجها. وبدأت بعض السجون تقبل بعض طلاب كليات التربية البدنية لممارسة تدريبهم الميدانى قبل الخدمة. . . وتتم مباريات ومسابقات رياضية وترفيهية بين نزلاء السجون وبعض المنتخبات والتنظيمات المحلية.

ان الهدف الأساسي من تنشيط التربية البدنية والترفيهية داخل السجون هو تقوية الطاقة الجسدية لدى نزلاء السجون لتكوين ارضية نشطه لدى النزلاء ولتكوين اتجاهات ايجابية نحو الرياضة والترفيه تخدم النزلاء ابان اقامتهم وبعد رحيلهم من السجن .

وترى التجربة النرويجية أن السجون لابد أن توفر قدراً من المرونة من فتح ابوابها للمتطوعين وقيادات المجتمع المحلي للاحتكاك بنزلاء السجون والتعايش معهم ويسهل ذلك عملية إدماج السجين في المجتمع مرة اخرى وإزاله الاحقاد التي تحدث بين النزيل ومجتمعه . . . أن هذا التلاحم والتلاقي يدل بأن المجتمع ممثلا بقيادته الرسمية والمحلية والتطوعيه لازال مستعدا لقبول هؤلاء الاشخاص للانخراط في المجتمع كأشخاص اسوياء تمت معالجتهم في المؤسسات الاصلاحية. اذ أن العزل التام لنزلاء السجون قد يترتب عليه مايترتب من احباطات وتعقيدات نفسية تعيق النزيل عن التأقلم والتكيف مع مجتمعه بعد انقضاء مدة محكوميته «Largas».

ومنذ ما يربو على الثلاث وعشرين سنة قامت جامعة فيكتوريا ومن بعدها جامعة سايمون فراستى بتقديم مساقات جامعية لنزلاء السجون

الفدرالية بمحافظة كولومبيا البريطانية بكندا . دراسات متعددة اجريت لتقييم هذه البرامج وعوائدها وتقويم الدارسين وعلاقة الانتاجية التعليمية بالمناخ التعليمي وغيرها من الابعاد . . وتشير بعض الدراسات إلى ان النزلاء يختلفون في واقعيتهم وجديتهم وطموحاتهم بيد أن الامر الاشد حاجه إلى تطوير هو المناخ العام للسجون لخلق بيئة نفسية واجتماعية تساعد على التربية والتجاوب بين الدارسين والمدرسين «Duguid :1985» .

ولعل اكبر الاشكاليات التي تواجه المهتمين بالتربية داخل السجون تكمن في معرفة جوهر السلوك الانحرافي .

وحاول كثير من الباحثين التعرف على جوهر السلوك الاجرامي وتساءل البعض هل مرد هذا السلوك لآلية التفكير والتمنطق حول نظرة الفرد للمجتمع وقوانينه ونظرته لآلية التفاعل بينه وبين المجتمع وما يربطها من شؤون سجون . . نتائج بعض الدراسات اعطت نتائج قويه تسير وفق هذا المنحنى التفكيرى . وترى الدراسات ان النمو الاخلاقي للفرد مرتبط بالمعرفة الاخلاقية ومدي تمثله لمبادئ المجتمع وقيمه . ومن هذا المنطلق يرى الباحثين أن الاشكاليات الانحرافيه تكون مرتبطة بالنمو الاخلاقي ، فالتربية بحد ذاتها غير كافية لمجابهة هذه الاشكاليات بل أن نوعا من التربية هو المؤهل لتحقيق هذه المجابهة ، هذا النوع من التربية يكون فريدا في أهدافه ومضمونه وآلية تنفيذه . ويرى علماء الاجتماع امثال كنج أن العلوم الإنسانية مؤهلة لتكوين النمو الاخلاقى لانها تقدم للافراد اموراً عدة من بينها » اوجه التفكير» الضمير الاخلاقى (التقويم) وآليات التفسير والتأويل اضافة إلى البعد التطبيقي الإنساني . . اي التجربة الإنسانية .

هذا المنحي التفكيرى أدى بستيفن دقيد لتطوير ما أسماه بمناهج الدراسات الإنسانية الذي طبقه في عدد من السجون فى كندا ويرى دقيد ان نزلاء السجون . بغض النظر عن خلفياتهم أو مستوياتهم التعليمية يستطيعون

تذوق وإدراك المغازى العميقه لكتابات كبار الروائيين امثال جوزيف كونراد واوسكار وآيلر وغيرهم. ويرى دقيد ان المجتمع يخطئ عندما يتصور أن نزلاء السجون لايتذوقون هذه الاعمال الرائعه التي غربوا عنها لسبب أو لآخر فالثقافة والفنون والحضارة متعمقة في اعماق الإنسان يستطيع استشعارها وتذوقها متي اتيحت له الفرصة. ان نزلاء السجون وغيرهم من البشر العاديين يتصورون ان لا شأن لهم بالاعمال الابداعية الإنسانية الراقيه بيد ان ذلك غير صحيح. هذا التصور وهذا التوجه أدى بدفيد لتطوير منهج متكامل للدراسات الإنسانية يحتوى على نصوص مختارة لاربعة وثلاثين مؤلفا عالمياً في مجالات الفكر والثقافة والحضارة وتتضمن فكرة المشروع ان يقوم اساتذة من الجامعة بزيارات اسبوعية لنزلاء السجون والقاء محاضرات تحاوريه اساسها النقاش حول كتابات افلاطون، واوسكار، وايلد، وجوزيف كونراد، وكارل سافان، وجورج اورول، وآخرون.

ويتطلب من الدارسين أمرين أساسين أولهما فهم الخط الفكرى الذي يسير عليه المؤلف وانتقاد هذا الخط وتطبيق المحتوى المدروس على حياتهم السابقة والحالية والمستقبلية. وتجدر الاشارة بان الدراسة ليست منصبة على الجانب الأكاديمي بقدر تركيزها على جوانب التذوق والتفاعل وبناء آليات النقد والتفكير، مفاهيم عدة تطرح في مثل هذه اللقاءات تدور حول خصائص الانسان ودوره في هذه الحياة، ومفهوم الحضارة والسلوك غير الحضارى، الفضيلة وعلاقة الفرد بالمجتمع، وعلاقة الفرد بالدولة وغيرها من الموضوعات التي تنبع اساساً من النصوص المدروسة دون تكلف.

ولقد طبقت هذه التجربة في كندا واسبانيا ولاقت نجاحاً الامر الذي أدى بعديد من السجون الاسبانية تطالب بتطبيق هذه التجربة لديهم لانها بالفعل تركز على الجوانب الاخلاقية للفرد والمجتمع وبعيدة كل البعد عن الرتابة الأكاديمية المحضة «Moler :1993».

وتولي هولندا عناية بالغة للجوانب الفنية والابداعية ضمن برامج الاصلاح داخل السجون وينبثق هذا الاهتمام من سياساتها الوطنية الرامية لشحذ الاهتمامات الابداعية الراقيه لدى المواطنين ؟

ومن التجارب الدولية استحداث المكتبات داخل السجون . ففي كثير من الدول سبقت مكتبات السجون في نشأتها المكتبات العامة ، ففي هولندا ، على سبيل المثال صدر قانون بعام ١٨٤١ ينص على ان كل سجن لابد من أن يكون لديه مكتبه خاصة به وفي عام ١٩٩١م تم الاحتفال بمرور ١٥٠ عاما على انشاء نظام المكتبات الخاصة بالسجون في هولندا فبالمقارنه فان اقدم مكتبج عامة انشئت في هولندا انشئت عام ١٨٩٢م .

وهناك تزايد عالمي على الاهتمام بالمكتبات داخل السجون ، ففي عام ١٩٨٥م انشئت فليبس دالتون من تكساس بالولايات المتحدة الامريكيه مجموعة عمل اطلقت عليها مجموعة عمل لتقديم خدمات مكتبية لنزلاء السجون وتعمل المجموعة تحت مظله وكالة » التعاون الدولي لمكتبات نزلاء السجون » .

واهتماماً بدور المكتبات اصدرت الأمم المتحدة قوانين الأمم المتحدة المنظمة للحد الادنى من شروط معاملة السجناء نصت على ان » كل مؤسسة اصلاحية لابد أن يتوفر لديها اعداد كافية ومقبولة من الكتب الترفيهية والتعليمية ، ويجب أن يشجع نزلاء السجون للاستفادة القصوى من خدمات هذه المكتبات .

وفي البرتغال طبقت تجربة السجن المفتوح في سجن بايرو دومونت في هذا السجن لاتوجد ضوابط أو تحكم بمن يزور ويستطيع الزوار احضار مايشاؤون ولاتوجد إجراءات للتفتيش بيد أن عقوبة المخالفة صارمة . وتوجد زيارات عائلية للوالدين والابناء والزوجات ولأخوة النزيل ، تشارك

العائله في طهو الطعام وترتيبه واعمال المنزل الخاصة به . وتتوفر للنزلاء اتصالات هاتفية مباشرة بدن تحفظ أو أية اشكاليات ويرى المسؤولون هناك انه من خلال العائلة والتواصل الاجتماعي تتقوى الصلات والروابط وهذا الجو المفتوح يقلل المعاناة ويحد من تصادم النزلاء مع الفنيين أو ضباط الأمن وهذا بدوره يخفف حدة الصراع والتوتر بين الفرد والمجتمع والفرد والسلطة . وفي اطار هذه التجربة المفتوحة نظمت برامج تربوية شاملة تشمل برامج حلقات الحوار والمناظرة، وبرامج محو الامية والتعليم الفني واشغال اليد وعرض المنتجات للبيع، والرسم، وتوفير خدمات العلاج النفسي والصحي . وتم كذلك انشاء شبكة راديو داخلية يشارك بإعداد برامجها وتقديمها النزلاء انفسهم . واثبتت تقويم هذه التجربة نجاحاً بنسبة ٩٩٪ في تعديل السلوك الانحرافي لنزلاء السجون «Gralha:1993» .

وحول تجربة جنوب ويلز الجديدة «NSW» في استراليا يقول براين نواد أن النظرة حتى منتصف الثمانينات تبلورت حول النظر لنزلاء السجون كفئات غير متعلمة وفرضت عليهم برامج التعليم الاعتياديه النظاميه واستخدم كذلك المدرسين المحليين المعارين للتعليم بعد نهاية الدوام إليومي .

واوضح نواد أن كثيراً من الاشكاليات تواجه برامج الاصلاح داخل السجون لعل اهمها عدم وضوح التشريعات وعدم توافر آليات تنفيذ البرامج داخل السجون وكذلك عدم جدوى التمويل الكافي لهذه المناشط . ويرى أن تطوير البرامج يحتم الأخذ ببرامج التدريب المهني والتربية الفنية والترفيهية وتدريب المهارات الحياتية، وتوفير الخدمات المكتبية «72: 1993: Noad-83» .

وفي التجربة الدانماركية يعيش النزلاء في فضاء مفتوح دون اسوار عالية ودون قضبان عازلة . . . وفي السجن يكون الامن والضمان قائما على مبدأ الثقة وضبط النفس من قبل السجناء ولأن النزلاء يعلمون ان اية اساءة لاهدار الثقة تعنيـــــــــــــ **هنا المادة ناقصة من الإصل** .

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات:

ان المتمعن في تجارب الدول المرصودة في هذه المداخلة تمكننا من استنباط الامور التالية :

أولاً : ان التربية الموجهة لنزلاء السجون ليست برنامجا أكاديمياً فحسب بل انها في المقام الاول ثمرة التفاعل الإنساني والتواصل الإنساني الذي يتم ضمن اطار المؤسسة الإنسانية بقوانينها وتنظيماتها وقيمها وممارساتها وماتقدمه من خدمات انسانيه وتثقيفية .

ثانيا : ليس هناك اتفاق عالمى تام حول ماينبغى ان يقدم وما لا يقدم من صيغ ثقافية وتعليمية إنما يترك هذا الاختيار والاجتهاد للجهات ذات العلاقة لتحديد مضمون هذه المناشط وفق المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية .

ثالثا : يبدو أن المحاور الأساسية للتربية الأساسية داخل السجون تتمحور حول برامج التعليم النظامي، التعليم الديني، التدريب المهني، التثقيف الصحي، العلاج الطبي، الثقافة والفنون، والآداب العالمية، والتربية الوطنية، والتعليم بالمراسلة والانتساب .

رابعاً : ان هناك توجه للأخذ بمجال الخلق والابداع والإبتكار في تنفيذ برامج ريادية تجريبية تهدف لاستقصاء مدى فاعلية بعض البرامج لتقويم السلوك الانحرافي . وفي كثير من الحالات اثبتت هذه الصيغ الريادية جدواها .

خامسا : تولي كثير من هذه الدول عناية خاصة بين تشريعات مستقلة تنظم عملية التعليم داخل السجون من حيث برامجها وخططها وتمويلها وإدارتها لضمان توفير نوعية من التعليم مماثلة لما يتاح للمواطنين العاديين اذ ان السجناء مواطنون رغم كل ماحصل في سلوكهم من انحراف .

سادسا : خضعت كثير من التجارب الريادية للبحث والتقويم لقياس مدى فاعليتها وكذلك الامر بالنسبة للمارسات السلوكية والتعليمية داخل مؤسسات الاصلاح .

سابعا : يبدو أن هناك توجهاً عالمياً يهدف لتقوية أواصر الصلة بين نزلاء السجون والبيئة المحلية ممثلة بالقيادات والمتطوعين رغبة في تقليص هوة الصراع النفسي والعقلى والاجتماعي بين النزيل وبيئته المحلية وتمهيدا لقبول المجتمع لهم بعد اطلاق سراحهم .

ثامناً : دلت التجارب الدولية أن العلاقات المثمرة في إدارة المؤسسات الإصلاحية ينبغى أن تركز على النزعة الإنسانية والعلاقات الإنسانية والبعد كل البعد عن القسوة والعنف والعلو في التعامل لكي لاتتراكم الاحباطات وتتعمق في نفسية نزلاء السجون. ودلت هذه التجارب على ضرورة السنة الإجراءات البيروقراطية والتعامل اليومي واسلوب الحياة داخل المؤسسات الإصلاحية وذلك كجزء من إعادة تشكيل السلوك العام لنزلاء السجون .

تاسعا : دلت تجارب الدول أن هناك ضرورة ملحة لفتح قنوات التعلم لكل الراغبين فى مواصلة تعليمهم دون قيد أو شرط وأن تتوافر للنزلاء قنوات التثقيف العام من اجهزة الراديو والتلفزيون .

عاشرا : يبدو أن هناك اتجاه عالمى ينص على ضرورة أن يتوافر لكل سجين بغض النظر على حجمه مكتبة لائقة تتضمن كتب ذات طبيعة تربوية وتثقيفية وترفيهية تمكن النزلاء من تكوين اتجاهات إيجابيه نحو التعلم والقراءة الامر الذي يمكنهم من تكوين عادات إيجابية تحفظهم وتطور سلوكياتهم .

حادى عشر : التأكيد على ضرورة تنمية الروابط الاسرية والاجتماعية بين النزلاء واسرهم وخلق أنظمة مرنة ومعقولة للغاية لتسهيل هذا الجانب . فتدهور العلاقة بين النزيل واسرته أو فتورها ينجم عنه انعكاسات سالبة تعمق الاحباطات وتعرقل فرص تعديل السلوك .

ثانى عشر : يبدو أن هناك عناية بالغة تولى لتضمين الجوانب الدينية والروحية وجوانب الفنون والآداب العالمية في المناهج الموجهة لنزلاء السجون .

ثالث عشر : هناك اهتمام متزايد بالالتفات لتخصيص وحدات للارشاد النفسي والارشاد الاجتماعي كجزء من النظام التعليمي المتكامل المقدم لنزلاء السجون .

رابع عشر : هناك اهتمام متزايد بتجربة السجون المفتوحة ذات الأثر الإيجابي من حيث طبيعة إدارتها والمعيشة داخلها وبرامجها التعليمية . والتجربة جديرة بالعناية والاهتمام خاصة من قبل الدول النامية .

المراجـــع

١ ـ ضيف الله، محمد : **الرعاية اللاحقة للمساجين المفرج عنهم**. الامل، مجلة دورية تصدرها الإدارة العامة لإدارة السجون والاصلاح، تونس، السنة الخامسة عشر، العدد ٣٦، ابريل ١٩٩٥م .

2- Daiser , Frencos . E: "An Introduction to The International Guideine For Librory Sorvices to Prisoners ز IFLA.New Delhi , 1992.

3- Duguid , Stephen ز The Prisoners as Studonts ز Simon Freser Univarsity , Conada , 1985.

4- Gralha, Otitia ز How to Live in Liborty ... Being Inprisoned ز The 4 the EPEA , June , 1993.

5- Largas , Asbjorn , "The Sharing of Rewponsability in The Rohablitation of Prisonars The Im port Model, Ministry of Justice , Norway.

6- Moloro, Cormen etal ز The Humanities Curriculm For Spanish Inmates , A New Look at Offenders Eehabilitation ز Convergeuce No,3, 1993.

7- Nood, Brian : Adult Edubotion In NSW Prison ,a Theoratical & Practical Lssues. Convergen ce no 3,1993.

8- Randurp, Day : Society - Prison . Prison Wducation Contineuty and Integration . Donemark.

9- Sutton , Peter: Basic Education in Prisons : The Progect of The UNESCI Institute of Education . Hamburg, 1993.

البحث الثالث

واقع البرامج التعليمية والتربوية في المؤسسات الاصلاحية والعقابية في الدول العربية

الدكتور / أحمد النكلاوى

البحث الثالث

واقع البرامج التعليمية والتربوية في المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

مقدمـــة :

من الثابت أن الوقاية من الجريمة ـ كما يذهب مصطفى العوجي ـ ليست حدثاً جديداً في حياة المجتمعات الإنسانية بل كانت دوماً إحدى اهتمامات الدول والحكومات . إلا أنها تحت وطأة تطور الجريمة والفشل في وضع حد لتعاظمها اتخذت الوقاية سبلاً جديدة تساند الوسائل التقليدية المتبعة أو تحدث قيماً جديدة يؤمل في أن يؤدى إلى التصدى لهذه الظاهرة والحد من آفاتها . (العوجي : ١٤٠٧هـ : ١٣) .

وعليه فق دحدث تحول في رؤية المؤسسة العقابية لأساليبها التقليدية في معاملة النزلاء بحيث غدت مكاناً للتنشئة والتأهيل . ولقد إستندت في هذا التوجه إلى فلسفة مؤداها أن النزيل يحتاج أكثر من العقاب إلي تعديل سلوكه وإتجاهاته وأفكاره قبل الآخرين بل وقبل قيمه وتصوراته هو نفسه .

ومن ثم اعتبرت مختلف صور البرامج التي تستهدف تقويم النزيل وإعادة تنشئته وتعديل مساره من أكثر المداخل قدرة واجدرها بتحقيق عائد تقترن به المصلحة الاجتماعية والفردية في المحل الأول (: Murton :1978 59 – 62) .

ومؤدى ماتقدم أن نظرة المجتمع للمحكوم عليه ، وإدارة المؤسسات العقابية عرفت نقلة بالغة ، فبعد أن كان ينظر إليه كطريد للمجتمع ليس من

حقه على المجتمع أي شكل من أشكال الرعاية مما أسفر عنه مضار بالغة أصبح ينظر إليه باعتباره شخصاً أخطأ الطريق ويحتاج إلى من يأخذ بيده حتى يسير في الطريق القويم (المرصفاوى : ١٩٨٤م : ٨٩) ومن ثم فإن كل السبل التي تؤهله إلى هذه الغاية تحقق فائدة للمجتمع حيث تتم عملية الاندماج المستهدف المحورى من جهود الرعاية والتقويم .

ومن ثم ظهرت الاهتمامات التي تسعى إلى رصد أثر بيئة المؤسسة العقابية على النزلاء ومبلغ ماتحققه من انجاز بغية تحقيق الهدف المأمول من برامجها الوقائية والإصلاحية وهو الاندماج الاجتماعي للنزيل في بيئة المؤسسة المودع بها ، ثم بعد ذلك مع مجتمعه الخارجي بعد أنتهاء مدة العقوبة أو الافراج عنه .

ولقد علق كثير من الباحثين آمالهم على أن ذلك الهدف يرتهن بمبلغ فاعليه وتأثير البرامج الإعدادية والتأهيلية الموظفة بالمؤسسات العاقبية ، أو بمعنى آخر برامج إعادة التطبيع الاجتماعي ودورها في إعادة تأطير اتجاهاته وسلوكياته السابقة على إيداعه بالمؤسسة العقابية ، ومن ثم دورها في تكيفه . كذلك علق الباحثين آمالهم على هذه البرامج في الحد من ظاهرة العود إلى الجريمة ، ومن ثم الإيداع من جديد داخل مؤسسة عقابية : Thoos 1968 174-188.

ومن هنا تبلور الاتجاه الذي يؤكد على أنه من الصعب القطع بأن هناك بعض البرامج الوقائية أو الإصلاحية أو أحدها بعينه له دور ضالع في الحد من الجريمة أو الوقاية منها حيث لاتنهض الدلائل الامبريقية – كما سنوضح ذلك لاحقاً – على تأكيد ذلك الأمر الذي يؤسس جدلاً وتساؤلات حول الأساس في هذا الأمر ومايتطلبه من رؤى جديدة مغايرة للمداخل والنظريات الموظفة في هذا الميدان بالذات .

وإذا كانت هذه القضايا برزت للباحثين ، فإن هناك قضية أخرى أشد

وقعاً من السابقة تتمثل في أن نتائج بعض الأبحاث اثبتت أن درجة إندماج وتفاعل النزيل مع البرنامج العلاجى والإصلاحي تضعف وتنزوى آثارها بعد مغادرة الفرد للمؤسسة العقابية أو انتهائه من البرنامج الإصلاحي التأهيلي .

وتضعنا هذه القضية أمام قضية أخرى أساسية يتعين الانطلاق منها وبخاصه في نطاق مجتمعاتنا العربية تتمثل في ضرورة رصد واقع العمليات التأهيلية وعمليات إعادة التنشئة والتأطير بالمؤسسات العاقبية في ضوء واقع الإطار القائم والعمليات الفاعلة خارج هذه المؤسسات فمن الثابت أن الواقع الداخلى للمؤسسات العقابية وعملياتها وبرامجها بل وقدرات العاملين داخلها لاتنفصل عن الواقع البنيوى وظروفه وازماته التي يتفاعل معها الكل المجتمعي القائم . وغير خاف أن تلك القضية بدأت تفرض نفسها بشدة على الباحثين الوطنين من أبناء دول العالم الثالث على وجه الخصوص .

فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن مفهوم العمل الاصلاحي يتعين ألا ينحسر في دائرة المشكلات الفرديه إذ يتعين رصده في ضوء دينامية العمليات البنائية التي تفرد أوضاع المجتمع الاقتصادية والأمنية والسياسة وعليه كان العمل التقويمي التأهيلي عمل تنموى في الأساس .

يتضح من التحولات المتقدمة أن نظرتنا للواقع التعليمي كشريحه من نسيج العمل الاجتماعي الإنسائى بالمؤسسات العقابية العربية تقترن أساساً من الناحية المنهجية بنمط الاهتمامات البحثيه الماكروسكوبية وهو النمط الذي يلتحم التحاماً منطقياً مع المنظور التكاملي الذي يسلم بالأبعاد والعناصر المتعددة المتداخلية .

ولماكانت هذه الورقه لاتعني أساساً بتأثير بيئه المؤسسة العقابية على شخصية المودع بها ، انما تعني برصد وضعية البرامج التعليمية والتدريبية داخل المؤسسات العقابية ومشخصات الوضعية دون الدخول فى أسباب

هذه الوضعية حيث ستعالجها أوراق أخرى، فإننى سوف أحاول رصد هذا الواقع من خلال العناصر التالية :

أولاً : بعض المشخصات العامة التي تجسد إطار الواقع التعليمي .

ثانياً : اتجاهات نزلاء المؤسسات العقابية من الواقع التعليمي .

ثالثاً : اتجاهات الباحثين والدارسين من الواقع التعليمي .

رابعاً : نحو بعض المطالب المنهجية لدراسة وتقدير الواقع التعليمي .

أولاً : بعض المشخصات العامة التي تجسد اطار الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية :

رغم اشارة وتأكيد جميع المواثيق التي تناولت على سائر المستويات المحلية والأقليمية والعالمية حقوق الإنسان والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة الأحداث المجردين من حريتهم - حق النزيل على الدولة في أن تؤمن له التربية والتأهيل الذين افتقدهما في الحياة العامة والذي كان ربما إفتقاده لهما السبب المباشر لإجرامه. (العوجي : ١٩٩٣م : ١٤٧). وإن يراعى فيما يقدم له من تعليم وتأهيل وتدريب شخصيه المتلقى وهويته الثقافية وقيم محيطه الذى يعايشه، فضلاً عن اعتبار قدراته المهارية والعقلية والفيزيقية وتنمية الاحساس لديه بذاتيته وقدراته الفاعلة بما يدفعه إلى بناء علاقات مع الآخرين قوامها تقديرهم واحترامهم (United Nations : 1991 :275).

ورغم أن شريعتنا الإسلامية عدت التعليم فرضاً على المسلمين جميعاً، قال تعالى في محكم آياته : ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون﴾. (سورة الزمر : آيه ٩).

وقال تعإلى : ﴿يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات﴾. (سورة المجادلة : آيه ١١). ورغم الحقيقة المؤكدة أن العنصر

البشري يعد أكثر عناصر الانتاج أهمية حيث يعد العنصر المحرك للإنتاج، ومن ثم يغدو التعليم بالنسبة لهذا العنصر ليس مجرد خدمة تقدم له بل هو استثمار لقدراته وطاقاته (Marbison: 1963 :3) فإن هناك رغم ذلك كله عدداً من المشخصات العامة تطبع واقع التعليم بالمؤسسات العقابية وجدية أن هذه المشخصات يتعذر تصورها قائمة بذاتها ومنفصلة عن غيرها من المتغيرات التي تعكس واقع الحال المجتمعي القائم خلف أسوار المؤسسات العقابيه. ونسوق فيما يلى أبرز هذه المشخصات :

١ ـ الملاحظة الأولى :

غلبة النظرة الاستثمارية (المادية) للتعليم على النظرة الأخلاقية الانسانية إليه بوجه عام. ويضاف إلى ذلك غلبة النظرة إلى البرامج التعليمية والتأهيلية داخل المؤسسات العقابية على أنها تدابير عقابية أو بمعنى أدق الهدف منها العقاب، رغم إطارها التعليمي التدريبي، هذا فضلاً عن أن الأسلوب أو الطريقة التي تقدم بها هذه البرامج التعليمية والمناخ أو الإطار الذي تقدم فيه تلبسه الطابع العقابى الراسب أصلاً في ضمير ووعى القائمين على تنفيذ هذه البرامج داخل المؤسسات العقابية وبخاصة من قبل العاملين من الشرطيين فى هذه المؤسسات ولاغرو أن ذلك يستزرع بالطبيعة روح داخلية للمقاومة والتقبل عن غير رغبة ومن خوف لدى النزلاء.

٢ ـ الملاحظة الثانية :

وضوح الميل من جانب رجال الشرطه داخل المؤسسات العقابية إلى تهميش دور وأهمية وقيمة برامج التعليم والتأهيل والتدريب داخل المؤسسات العقابية، انطلاقاً من أن الدور الأول في هذه المؤسسات يتعين أن يكون للدور العقابي لرجل الشرطة فهم أصحاب المهنة والميدان الذي يتعين اللا يزحمهم فيه غيرهم من المربين والاجتماعيين والنفسانين فأدوارهم

ظلية ومكانهم داخل هرم هذه المؤسسات تأتى مستوى متأخر ومن ثم يكون صراع الدور بين المختص والاختصاصي فى هذه المؤسسات من أبرز صور التخلف الذي يؤدى بالتبعية إلى تخلق واقع برامج التعليم والتأهيل والتدريب لتلك الشريحة التي مازال يغيب عنها نهار التكامل مع باقي شرائح نسيج الجهود الوقائيه والتأهيلية التي فرضتها في المجتمعات المعاصرة الدعوة إلى الأخذ بنظام وقف التنفيذ كنظام يضع في اعتباره الاحتمالات السلبية لما ينشأ عن عقوبة سلب الحرية بالحبس من آثار سلبية على الفرد والمجتمع واستبدالها بأساليب تقوم على فكرة الدفاع الاجتماعي عن المتهم.

٣ ـ الملاحظة الثالثة :

انفصال التعليم عن قاعدته التربوية والانسانية حيث أن مساحة تلك القاعدة تكاد تكون فاترة داخل المؤسسات العقابية بالمجتمع الذي تتأثر بظروفه وأوضاعه. ومن ثم إذا كانت مساحة تلك القاعدة في المؤسسات التعليمية والتربوية العامة بالدولة تعاني من ازمه الصراع للتشكل الحي والمصان داخل المجتمع، كان من الطبيعى أن تعاني مساحة الديموقراطية التعليمية التي تقوم داخل المؤسسات العقابية، وهي أصلاً مؤسسات شرطية التصق بها تاريخاً في وعي أبناء المجتمع معنى التسلط وممارسة القوة وتحقيق رغبات السلطة . . . الخ. من فقر دم مدقع على نحو أقوى وأشد. ويشار إلى ديموقراطية التعليم بمعنى الفرصة المتساوية ومراعاة الفروق وحرية الاختيار وتوفير أسبابه الطبيعية واللائقة. (النكلاوى : ١٩٩٢).

٤ ـ الملاحظة الرابعة :

التناقض بين الانهاك النفسى والمعنوى والبدنى للنزيل ومتطلبات العملية التعليمية في حد ذاتها ونعني بالانهاك النفسي والمعنوي والبدني

للنزيل الحالة التي يشعر فيها النزيل أن المحيط الجيد الذي يعايشه وبكل متغيراته لايختلف عن ظروف المحيط التي أدت به إلى ارتكابه لنمط السلوك الذي عاقبه عليه المجتمع ، ومن ثم تبدأ تتكون لديه بل وتنتعش لديه من جديد أسباب اغترابه وانفصاله ومقاومته للاندماج مع هذا المحيط . وهي العملية التي تستهدفها برامج التعليم والتربية والتأهيل وتزداد خطورة هذه الحالة إذا كان النزيل يقضى فترة عقوبة محدودة قصيرة من ناحية وكذا إذا كان النزيل من بين المئات الذين قادتهم ضغوط الحياة وتهيداتها وتحدياتها المستمرة لها ـ في لحظة من لحظات الضغف ـ الى إرتكاب شكل من أشكال السلوك المرفوضة اجتماعياً تحت وطأة أوضاعهم الخاصة .

وغنى عن البيان أن الطريقة التي يقدم بها البرنامج التعليمي والتدريبي ومظلة المناخ التي تجرى عمليات التأهيل والاندماج والمادى وإعادة التنشئة داخل المؤسسات العقابية تحتها تكون متغيراً معيناً وعلى غيرمباشر على تجذر حالة الانهاك المعنوي والنفسى للنزيل فضلاً عن انهاكه البدنى نتيجة للروتين اليومى الذي يستهدف أصلاً انهاك النزيل .

٥ ـ الملاحظة الخامسة :

تدهور قدرة التعليم على مناهضة عناصر البنية أو النسيج الثقافي للنزيل وتصوراته عن محيطه الجديد ، وكذلك الحال بالنسبة للنسيج الثقافي الخاص بمحيط مؤسسات الايداع ويضاف إلى ذلك أن البرامج التعليمية والتأهيليه انفصلت عن معني التدعيم النفسى والمعنوى للنزيل وعن معنى إعادة التنشئة وارتبطت بأهداف قاصرة محددة بنطاق أهداف بعض المراحل التعليمية الأوليه ومن ثم نجد أن العملية التعليمية نظراً لأولويتها وقصور أهدافها وعدم خصوصيتها للمجتمع الذي تقوم إليه يرسخ حاله اللامبالاة واللا أكثراث به ومن ثم عرف واقعه معدلات عالية عن التسرب والرسوب .

٦ ـ الملاحظة السادسة :

انفصال واقع التعليم عن المتغيرات المتصلة برفع كفاءته ونمو فاعليته ومن أبرز تلك المتغيرات، متغير التصنيف تبعاً للسن ونوع الجريمة ومدة العقوبة . . الخ. ومتغير التكدس أو الكثافة السجنية العالية ومتغير مركز النزيل أو وضعه داخل هرم السلوك أو الفعل الإجرامي أو الانحرافي، ومتغير درجة أو مدى قناعة المتعلم أو تقبله للتعليم وعملياته داخل المؤسسة المودع بها. وما إذا كان التعليم قيمة حاضرة في وعى النزيل وتصوره للمستقبل أم هو قيمة منسية مهملة ويضاف إلى ذلك متغير مدى هجر النزيل لاتجاهاته الاجرامية والانحرافية التي أودع بسببها وأدت به إلى التورط في سلوكه الانحرافي. (عز الدين : ١٤٠).

ثانياً : اتجاهات نزلاء المؤسسات العقابية نحو الواقع التعليمي :

نوضح فيما يلي اتجاهات نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية من الواقع التعليمي. وننطلق في ذلك من فكرة أن هؤلاء النزلاء هم الجمهور المستهدف الأول بالبرامج التعليمية والتأهيلية والتدريبية أي هو المجتمع المستفيد ويمثل استطلاع اتجاهات المجتمع المستفيد من الخدمة المقدمة إليه واحد من أبرز المداخل التى يوظفها منهج البحث التقويمي بوجه عام .

ونورد هذه الاتجاهات من خلال عدد من الدراسات الامبريقية التي أجريت حول دور واقع البرامج التأهيلية والإصلاحية داخل المؤسسات العقابية الإصلاحية بالمنطقة العربية. بيد أنه يتعين التنويه أن الدراسات التي توفرت لدينا أجريت جميعها في المملكة العربية السعودية التي تتبنى خطاً توفيقياً بين الاتجاه العقابى والاتجاه التقويمي التأهيلي. ومن ثم تبذل كل الطاقات في سبيل التوصل إلى منتج سلوكي يحقق للفرد والمجتمع على حد سواء الأمن والاستقرار .

فقد أوضحت دراسة « الفياض » حول« الرعاية المهنية في مؤسسات الأحداث وعلاقتها بتقويم سلوك الحدث » أن مؤسسات الأحداث بالمملكة تضم كل منها مدرسة لمراحل التعليم المختلفة تستهدف :

١ ـ مساعدة الأحداث على متابعة تحصيلهم العلمي بما يكفل لهم الاستمرار في دراستهم العادية .

٢ ـ معاونة الحدث على تنمية الاتجاهات الاجتماعية والخلقية والعادات السليمة .

٣ـ تبصير الحدث بحقوقه وواجباته وتنمية مشاعره نحو الاتجاهات الموجبة .

ورغم عناصر ذلك التوجه فقد كشفت الدراسة الامبريقية التي اجراها الباحث على ثلاثة وثلاثون حدثاً هم مجموع المودعين بالدار ٦ر٢٦٪ من مجموع المودعين أنهم أوضحوا أن برامج الرعاية القائمه بالدار غير كافيه، كما ذهب ٦ر٤٦٪ أن البرامج والأنشطة المقدمة لاتتلائم أو تلتقى مع رغباتهم وميولهم وان تلك الأنشطة لاتفيدهم على الأطلاق نظراً لانها غير كافية . (الفياض : ١٩٩٤ : ٨٩ـ١٢٥) .

وقد حاولت دراسة أخرى استكشاف أثر البرامج التأهيلية التي تقدمها بعض المؤسسات العقابية في المملكة في تقويم سلوك المجرمين وإعادة تأهيليهم وقد كشفت الدراسةا لتى قام بها الباحث » مناجا » أن ٣ر٥٣٪ من مجموع مفردات العينه (ثلاثون مفردة) أوضحوا أن البرامج التلعيمية والتدريبية التي تقدمها السجون لم تكن مفيدة وبخاصة من حيث مساعدتهم على الحصول على عمل واكتساب دخل يعتمد عليه بعد خروجه من السجن . وقد برر ٩ر٣٧٪ من مفردات العينة السبب في تدنى فائدة أو قيمة تلك البرامج بالنسبه إليهم بعدم تمشى ماتدربوا عليه من مهن مع المهن المتاحة خارج السجن . (العتيبي : ١٩٩٥م : ١٣٦ , ١٥١) .

وتؤكد دراسة » المطيرى » حول» التأهيل في السجون . . . دراسة لبرامج التأهيل في أحد سجون جدة » أن القضية التي تحد من فاعلية البرامج التأهيلية داخل المؤسسات العقابية لاترتهن فقط بمدي وجود هذه البرامج، إنما ترتهن ـ فضلاً عن ذلك ـ بمدى تمكن النزيل من ممارسة أو تعلم حرفة أثناء مدة عقوبته. فقد أوضحت الدراسة الامبريقية أن ٨٧٪ من نزلاء السجن لم يكلف أحدهم بالتدرب على عمل أو ممارسته حتى القدر الذي كلف به البعض فقد اوضحت نسبه عالية منهم أنهم لم يفيدوا بقدر معقول مما تدربوا عليه وتعلموه .

كذلك أوضحت الدراسة أن ٢١٪ من مجموع مفردات العينة يرون أن السجن لايتيح فرص التعليم للنزلاء. فالفرص التعليمية التى يتيحها السجن تقف عند حد الحصول على الابتدائية أو حفظ القرآن الكريم .

وقد أشارت مانسبته ٨٤٪ من مفردات عينة البحث أن جدوى برامج التعليم بين النزلاء معدومة حيث أرجع ٢٦٪ منهم ذلك الأمر الى محدودية فرص التعليم بالسجن مما يجعل التعليم قاصراً عن آداء دوره كعملية تأهيلية، فضلاً عن قصور نظرة النزلاء أنفسهم للتعليم ولمستقبلهم. (المطيرى: ١٩٩٠م: ٦٨ , ٨١ـ ٨٤).

وحاولت دراسة » الرشودى» التي تناولت» فعالية برامج الوقايه من الانحراف في المملكة العربية السعودية » تقدير مدى فعالية البرامج المطبقة بدور التوجيه الاجتماعي بالمملكة في معالجة الأحداث المعرضين للإنحراف. وقد كشف أن ٥٥٪ من مجموع مفردات عينة البحث (ثمان وثلاثون مفردة) بينوا أن استفادتهم من الأنشطة والبرامج التي قدمت إليهم داخل الدار ضعيفة. (الرشودى : ١٩٩٣م: ١١٩) .

كذلك كشفت دراسة » السديرى» وعنوانها » قواعد الحد الأدنى لمعاملة

المسجونين الخاصة بالعمل والتعليم ـ دراسة تطبيقية في اصلاحية الحائر بمدينة الرياض أن ٩ر٢٩٪ من المفردات التي أجرى عليها دراسته الميدانية قرروا أن الالتحاق بالتعليم داخل السجن اختيارى وليس اجبارى الأمر الذي يقلل من فاعليته وأسهم فى ارتفاع نسب التسرب منه .

وأضافت الدراسة أنه رغم وجود تعليم داخل السجن وفرص الالتحاق الاختيارية فإن ٥٥٪ من المبحوثين أكدوا أن فرصة التعليم ايتيحت أمامهم إلا أن الحصول عليها كان بمشقة فضلاً عن الفائدة التى استشعروها منها محدودة للغاية . (السديرى : ١٩٩٣ : ١٧٧ , ٢٨٠) .

نستطيع أن نخرج من مجموع الدراسات المتقدمة بعدد من الملاحظات تشخص واقع التعليم بالمؤسسات العقابية والإصلاحية تضيف إلى المشخصات العامة السابقة بعداً يؤكد بوضوح أزمة واقع التعليم داخل هذه المؤسسات وتناقضها مع التوجهات التي نادت بها الشريعة الإسلامية بل ومع ما نادت به التوجهات الإنسانية المعاصرة فى مجال معاملة المذنبين بوجه عام وهذه الملاحظات هي :

أ ـ عدم كفاية حجم ومساحة البرامج التعليمية والتدريبية القائمة .

ب ـ عدم اتساق أو ملائمة البرامج التعليمية والتدريبية لرغبات وامكانات أو قدرات النزلاء .

ج ـ تدنى الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للبرامج التعليمية والتأهيليه المتاحة .

د ـ صعوبة الحصول على فرص التعليم ومحدوديتها .

هـ ـ واقع تعليمي غير الزامى يعتمد على الاختيار الأمر الذى يصطدم مع تدهور الوعى بقيمة التعليم لدى قطاع كبير من نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية وبخاصة الأميون منهم فضلاً عن اصطدامه مع المناخ

الطارد والمقرض للميل إلى الافادة مما قد يتاح من فرص للتعليم أمام نزلاء تلك المؤسسات .

يتضح من مجمل الملاحظات السابقة أن نسبة ملحوظة من نزلاء المؤسسات العقابية يرون تدنى فاعلية وجدوى واقع البرامج التعليمية والتدريبية والتأهيلية في هذه المؤسسات ولاجدال أن معايشة النزلاء لخبرة هذا الواقع فضلاً عن انها تؤكد وقوعه خارج التوقعات التي استهدف من أجلها فانه فقد مصداقيته لديهم الأمر الذي يزيد من سعة الفجوة بين واقعه وفاعليته .

وعليه يمكن القول أن اتجاهات النزلاء من واقع التعليم والبرامج التدريبية والتأهيلية تعد من أبرز المؤشرات التى يمكن توظيفها للتعرف على الواقع القائم في هذا الميدان، ومن ثم يمكن الاستناد خاصه اذا ظهرت اتجاهات اخرى تدعمه ومن ذلك اتجاهات الباحثين والخبراء المتخصصين .

ثانياً : اتجاهات الباحثين من واقع التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية :

اشار«كاره» في دراسة له حول السجن كمؤسسة اجتماعية، وهي دراسة أجريت حول واقع السجن في المنطقةالعربية إلى أن السجون في المنطقة العربية بوجه عام يمكن وصف الحالة التي هي عليها بأنها مؤسسات تسعى أول ماتسعى إلى تحقيق هدفين أساسين :

الاول : تقييد حرية الجاني وحرمانه من جميع وسائل المتعة والراحة وكل مايتعلق بحقه في أن تكون له شخصيته المستقلة ومايحقق ذاتيته الفردية وذلك بهدف عقاب الجاني وايلامه .

الثانى : ابعاد الجناة عن حضيرة المجتمع حماية لأفراده وجماعاته من المخاطر .

ويتعذر في ضوء هذين الهدفين أن تقوم السجون بوظيفة التأهيل والتكوين المهنى بالقدر المطلوب وقد أثبت الباحث من دراسة قام بها لرصد العلاقة بين التعليم والعود أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للنزيل والعود فجرائم العود للمرة الأولى يرتكبها حوالى النصف ممن هم في مرحلة التعليم الابتدائى وتتناقص هذه النسبة من حوالى الربع إلى أقل من السدس للمستويين الاعدادي والمتوسط والثانوي على التوالى حتى تصل إلى نسبة ٧ر٢٪ فقط لمن هم في مرحلة التعليم الجامعى. (كاره : ١٩٨٧م: ٧٧, ١٤٣).

ومؤدى المؤشرات المتقدمة أن التعليم رغم وضوح دوره في تقليص معدلات العود للجريمه. فإن واقع السجون العربية وماهو مازال موجهاً لفكر وتصورات القائمين عن نزلائه يحول دون أن يحقق التعليم ـ باعتباره من البرامج التأهيلية المحور في عملية إعادة تنشئة النزيل بالاجمال دوره في العودة إلى الجريمة حيث تتشكل ظاهرة احتراف الجريمة وامتهانها .

وأشار (الدوري) من ناحية إلى أن السجون العربية لم تقو على الصمود بوجه الحركات التي نادت بإصلاحها وتحسين معاملة السجناء وتعد لائحة السجون الصادرة بالقانون المصري رقم ١٨٠ لعام ١٩٤٩ أول تشريع عربي ينص على ضرورة تعليم السجناء وفقاً لأعمارهم واستعداداتهم الفردية وانشاء مكتبة داخل السجن والسماح لمن هم في مستوى تعليمي متقدم من السجناء بمواصلة دراساتهم النظامية ومنح السجناء بعض المكافأة المالية تقديراً لحسن عملهم وسلوكهم داخل السجن. واحترام شخصية المحكوم عليه وحثه على الطاعة .

ومن ثم أخذت السجون في الدول العربية تطور ممارساتها وتعدل من ظروفها لتهيئة الإطار المناسب الذي يساعد على تحقيق الوظاءف الجديدة. ورغم هذه التوجهات فإن معدلات العود إلى الاجرام مازالت عاليه الأمر

الذي أدى إلى تعرض برامج التأهيل والتدريب وانصار الاصلاح إلى النقد لوضوح قصور أساليب وبناء هذه البرامج في آداء رسالتها في الحد من العود إلى الاجرام .

ويقرر (الدوري) إن المعاملة الواقعية للمذنبين التي تقدمها السجون والمؤسسات الاصالحية لازالت محدودة النطاق بل وتكاد تكون معدومة وإن وجدت فهي تسعى إلى غايات وأهداف مرحلية وفي نفس الوقت إلى استيفاء شكل الاطار ليبدوا مواكباً للاتجاهات الإنسانية المعاصرة فالسجون المعاصره، ومن بينها السجون العربية تفتقر إلى البرامج الإصلاحية الجادة بمفهومها المتكامل وإلى الشروط البنائية المعمارية وكذا إلى السياسات الإصلاحية في مجال معاملة المذنبين .

ويشير (الدوري) إلى أنه اذا ماظلت النظم المعمول بها جامدة خالية من المرونة فإن مسيرة المؤسسات الإصلاحية سوف تصل إلى طريق مسدود . فشخصية النزيل غالباً ماتصطدم بنصوص قانونية تعيق حرية التصرف أو تفقد هذا التصرف شرعيته . (الدوري : ١٩٧٨م : ٢٨٥ , ٣٣٩ , ٣٨٩) .

ويوضح (تركي) في دراسة ميدانية اجراها على واقع السجون فى أربعة دول عربية هي الاردن واليمن وموريتانيا والعراق وتناول فيها واقع التعليم داخل هذه السجون أن ٥ر٤٨٪ من السجون التي خضعت للدراسة في هذه الدول هي التي تسمح فقط للنزيلات الراغبات كالاستمرار في الدراسة ومؤدى ذلك أن ٥ر٥١٪ من هذه السجون لاستمح بتوفير فرصة التعليم أو الاستمرار فيه .

وفيما يتصل بعدد السجون التي بها مدرسة لتقديم خدمة التعليم الرسمى للنزيلات في هذه السجون أوضحت دراسة (تركى) أن اثنى عشر سجناً فقط (٤ر٣٦٪) هي التي توجد بها مدرسة على حين أن ٢١ سجناً ما

نسبته ٦ر٦٣٪ لاتتوفر بها خدمة المدرسة (تركى : ١٩٩٥م: ٢٢-٢٤، ١٩٩٣م: ٢٤-٣٢).

ومؤدى ذلك أن فرصة خدمة التعليم واتاحتها للنزلاء قاصرة فضلاً عن انعدام توفر المدرسة داخل المؤسسات بدرجة ملحوظة وعليه إذا اضفنا إلى ذلك بعض صور الهامشية والصورية الملحوظ لبرامج التأهيل المهني والنفسي والاجتماعي يتبين مدى العجز الذي يمكن أن يصيب أي قطاع من قطاعات الاصلاح خاصة وانه يتعذر فصلها أو عزلها عن بعضها كما أوضحنا سابقاً. وعليه فقد أدى ادراك هذا العجز إلى ظهور توجه يربط بين حركة الاصلاح لبيئة ومؤسسات الاصلاح وبين التنمية المجتمعية العامة بمعني أن التدخل يتعين أن يكون بنيوياً جذريا يستهدف اعادة تأطير هياكل المجتمع وانساقه وتعديل مساراتها والتوجهات القيمية التي تحكمها .

رابعاً : نحو بعض المطالب المنهجية لدراسة وتقدير الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية :

سوف نحاول في هذا المجال طرح بعض التصورات المنهجية التى يتعين أن تحكم التوصل إلى أساس هذا الواقع ومتغيراته غير الظاهرة من ناحية، وكذلك تحكم أساليب التدخل والتفاعل معه بما يمكن من رسم استراتيجية للتطوير تقودها فلسفة واعية مستنيرة بأهداف ذلك التطوير وابعاده. فقد أوضحنا فيما تقدم أن المؤسسة العقابية والإصلاحية تعانى من ضعف فاعلية البرامج المشروعة ومعلنة لتوجيهها وجه التأهيل والاصلاح إذا أخذنا على وجه الخصوص بالنظره التنموية للاصلاح وبينا أن هناك متغيرات ساعدت على الهبوط بكفاءة الأداوات والأساليب التي قصد منها أساساً تحقيق فلسفة الاصلاح الحديثة. ولاجدال أن تلك الوضعية تفرض وجود أساليب مدروسة ومقننة لمقابلة وضعية واقع أهم آلية من آليات الإصلاح والوقاية

وهي آلية التعليم، ولما كانت أساليب المواجهة مطروحة ويمكن التوصل إليها، فإن ماهو أهم من هذه الأساليب هو منهجية توظيف بعض المطالب المنهجية التي يتعين أن يرسى عليها دراسة وتقدير الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية.

ونتناول فيما يلى لأهم المطالب المنهجية لدراسة وتقدير الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية والإصلاحية وهي تتمثل في عدد من الخطوات والقواعد والأساليب هي :

أولاً : تبنى الخطوات لدراسة وتقدير الواقع التعليمي في ضوء الغايات الأساسية والعامة للبحث العلمي بوجه عام وهي :

الفهم ـــــــ التفسير ـــــــ التنبؤ ـــــــ التحكم

ونظرة معمقة لهذه الغايات نجد أنها تفرض علينا نفسها إذا أردنا أن دراسة الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية والإصلاحية يعدانه يفترض ان تكون قبل القيام بهذه الخطوات حددنا طبيعة المشكلة وجدواها التي نبحثها في هذا الواقع. على وجه التحديد وهنا نجد أنفسنا أمام أشكالية أخرى تتمثل فيمن يملك الحق في تعيين أو تقدير طبيعة هذه المشكلة حيث أن الأطراف متعدده. فهناك الجمهور المتلقى لخدمة برامج التأهيل والاعداد والتطوير أي مجتمع النزلاء حيث يرون أنفسهم أصحاب المصلحة الأولى والجمهور المعني الأول، وهناك المؤسسات المعنية بوضع وتنفيذ البرامج التأهيلية والاشراف عليها حيث تجد نفسها بدورها الإدارى والأعلم من غيرها لطبيعة الموقف والاقدر على تشخيص المشكلة وتحديدها وهناك من جهة أخرى ثالثة الباحثون المعنيون برصد المشكلات وتعقبها وبحثها وتشخيصها لما يتملكونه من قدرات ومهارات علمية راقية، وهناك الى جانب ذلك كله مؤسسات استطلاع الرأي واتجاهات الجمهور من المشكلات المختلفة التي تؤرقهم فهي القادرة على تشخيص وإثارة مشكلاته .

وايا كانت الجهة صاحبة الحق في تحديد أو تشخيص مشكلة واقع التعليم بالمؤسسات العقابية فإن العبرة في هذا الموقف والذي يتعين وضعه في الاعتبار تتمثل في مبدأ أو عمق الفجوة المستهدف من برامج التعليم والتدريب داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية وبين ماهو منجز منه وعليه تغدو مشكلة هذا الواقع في معايشة النزلاء وتأكيد الدارسين لخبرة افتقاد التعليم بالمؤسسات العقابية لمعناه وعائده بالنسبة لهم .

ومن هذه المرحلة تبدأ أبرز عمليات البحث العلمى وهما :

١ ـ الفهم بمعني إدراك أهمية وجوب تقديم اجابه للمشكلة تعين على ازالة اللبث والغموض من حولها . وهنا يتعين أن نضع في اعتبارنا في هذا الصدد مايلي :

أ ـ أن يكون الفهم شمولي لواقع البرامج التعليمية وأهدافها وبنيتها .

ب ـ أن يكون الفهم بنيوى أي رد مشكلة واقع البرامج التعليمية إلى الواقع العام بالمجتمع .

ج ـ أن يكون الفهم استشرافي لا ليخسر في رصد الافرازات القائمه للواقع بل والمستقبلية .

٢ ـ التفسير بمعنى تحديد المتغيرات والعناصر وهنا يتعين أن نضع في اعتبارنا مايلي :

أ ـ المتغيرات الاقتصادية المادية التي تتدخل في التأثير على واقع التعليم داخل المؤسسات .

ب ـ المتغيرات الثقافية التي تضع القيم والتصورات والاتجاهات من واقع التعليم داخل المؤسسات .

ج ـ المتغيرات البيروقراطية النظامية دا خل المؤسسات العقابية .

د ـ المتغيرات النفسية والمعنوية التي تعمق الانفصال بين المتلقى والبرامج

ويتعين الاشارة إلى أن عمليتى الفهم والتفسير لواقع التعليم تفرض الالتزام برؤية منهجية محددة يتركب قوامها من :

١ ـ رؤية وضعية حركة التأهيل وبرامجها داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية في ضوء المتغيرات المحددة للحركة التنموية العامة بالمجتمع .

٢ ـ رؤية وزن البرامج التعليمية بالمؤسسات العقابية في ضوء وزن البرامج التأهيلية الأخرى داخلها .

٣ ـ رؤية اتجاهات النزلاء من البرامج التعليمية والتدريب في ضوء متغيرات خصوصيتهم المعنوية والثقافيةوالسلوكية . . الخ

وتكتمل المطالب المتقدمة بتوظيف عدد من الأساليب أهمها :

أ ـ اسلوب دراسات الجدوى والتقويم .

ب ـ أسلوب دراسات الترتيب القيمى للمتغيرات المنتجة لواقع التعليم .

ج ـ أسلوب دراسات مسوح الواقع .

د ـ أسلوب دراسات قياس الاتجاهات .

تلك بعض التصورات المنهجية لدراسة وتقدير الواقع التعليمي بالمؤسسات العقابية والإصلاحية تحتاج في تقديرنا إلى وقفة نقاش خاصة تتيحها ندوة علمية مستقبلية لهذا الموضوع .

المراجـــع

١ ـ تركى، مصطفى : **المؤسسات العقابيه للنساء في الوطن العربى (تقرير) دراسة ميدانية**. المركز العربي للداسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٥ . وكذلك أنظر لنفس المؤلف تأثير السجن على شخصية النزلاء، المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، ١٩٩٣ .

٢ ـ الدوري، عدنان : **علم العقاب**. دار السلاسل، بيروت ١٩٧٨ العربية السعودية، دراسة السعودية، دراسة ميدانية في دار التوجية الاجتماعي ببريدة» رسالة ماجستير، المركز العربى للدراسات الأمنية، الرياض ١٩٩٣ .

٤ ـ السديري، عبدالوهاب بن سعود : **قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الخاصة بالعمل، دراسة تطبيقية في اصلاحية الحائر بمدينة الرياض**. رسالة ماجستير، المركز العربى للدراست الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٣ .

٥ ـ العتيبي، مناحا بن صالح : **أثر التأهيل المهني داخل السجون في أكثر من العود إلى الجـريمـة**، رسالة ماجستير، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٥ .

٦ ـ عز الدين، أحمد جلال : **الجريمة المنظمة في اليابان، دراسة عن نتـائـج تطبيق البرامج الاصاحية على نزلاء السجون إلى البانية من أفراد العـصـابـات**، المجلةالعرية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد العدد .

٧ ـ العوجى، مصطفى : **الاتجاهات الحديثة للوقاية من الجريمة**، المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٤٠٧هـ .

٨ـ العوجى، مصطفى : **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية**، مؤسسة بحسون، بيروت، ١٩٩٣ .

٩ ـ الفياض، محمد أحمد : **الرعاية المهنية في مؤسسات الأحداث وعلاقتها بتقويم سلوك الحديث**، دراسة ميدانية للأحداث الجانحين بدار الملاحظة بالرياض. رسالة ماجستير. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٤ .

١٠ ـ كاره، مصطفى عبدالمجيد : **السجن كمؤسسة اجتماعية** . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٩٨٧ .

١١ ـ المرصفاوى، حسين : **تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في البلاد العربية**. المجلةالجنائية القوميه. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائيه، المجلد السابع. العدد الأول. القاهرة ١٩٧٤ .

١٢ ـ النكلاوى. أحمد : علم الاجتماع وقضايا التخلق. دار الثقافةا لجامعية. القاهرة ١٩٩٢ .

١٣ ـ المطيرى، صالح عائض : **التأهيل في السجون، دراسة لبرامج التأهيل في احد سجون جده بالمملكه العربية السعودية**. رساله ماجستير. المركز العربى للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ١٩٩٠ .

14- Marbison Drederic . F : Munan Resources As The Wealth of Nations . Oxford University Press. 1963.

15- Murton , Thomas . O . The Dilema Of Prison Eeform , Hilt Rinehart and Wihston . N.y. 1978.

16- Thoos. R.H: The Assessment Of tHe Social Climate Of Correctional Institutions . Journal Of Reseatch In Crime and Delinquency.1968.

17- Uniteed Nations: Guidelines For The Prevention Of Juvenile Delinquency . The Rigauh Guidelines no 27.March 1991.

البحث الرابع

معوقات العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

الدكتور/ عمر عسوس

البحث الرابع

معوقات العملية التعليمية والتربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

مقدمـــة:

إن العقاب قديم قدم البشرية نفسها حيث كان حرمان آدم وحواء من الجنة بمثابة أول عقاب عرفه الإنسان وذلك عندما خالفا أوامر المولى سبحانه وتعالى واقتربا من الشجرة المحرمة وبذلك أمرهما الله بالهبوط منها بقوله تعإلى: ﴿اهبطا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو فإما يأتيكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى * ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا . . وكذل نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه﴾. (سورة طه ١٢٢ ـ ١٢٦).

والوجه الآخر للعقوبة التي وجهها الله لعبده هي جعله يجد ويكد ويبذل جهداً ويتعرض للألم في حياته ككفارة عن سيئاته تطهره من ذنوبه. لقد اتخذ العقاب طابعا دينياً في المجتمعات البدائية لأنه كان يعتبر جزاءً على خطايا البشر وعصيانهم للآلهة ومن ثم كان الفرد يتقبل العقوبة من زعيم العشيرة بإذعان كامل نظراً للتبريرات الدينية التي تقدم له. ثم أخذ العقاب طابع الانتقام الفردي في ظل النظام العائلي وتحول إلى الطابع الجماعي في ظل نظام العشيرة. وعندما ساد نظام القبائل في المجتمعات العربية أصبح الانتقام من المجرم من حق القبيلة سواء كانت الجريمة نتيجة اعتداء خارجي أم داخلي. أما في العصور الحديثة فإن تسليط العقاب على المجرمين أصبح من حق الدولة التي تحكم بالحق بين أفراد المجتمع وفق قوانينها. (عبدالستار١٩٨٥ : ٢٢٥).

كانت العقوبة تتميز بالقسوة والوحشية مثل تفتيت عظام الجسم، ربط كل طرف من أطراف الجسم بحصان ثم إطلاق الأحصنة في اتجاهات مختلفة، الإعدام غرقاً ووضع المحكوم عليه في الزيت المغلي، الضرب والجلد والإلقاء بين أنياب الوحوش والحيوانات المفترسة (عبدالستار ١٩٨٥م: ٢٢٧). وبحلول الثورة الفرنسية تم التخلي عن بعض العقوبات ذات الطابع البدائي المذكورة آنفاً لتسمو لما هو إنساني وأصبح يطبق على المذنب الحد الأدنى من الألم الضروري الذي يتطلبه تنفيذ العقوبة. وبفضل ماقامت به الجمعيات المنادية باصلاح السجون ومعاملة المجرمين حلت محل الأساليب العقابية التقليدية أساليب غير بدنية كالاختبار القضائي والإفراج الشرطي والحكم غير المحدود والرعاية اللاحقة والغرامة ووقف تنفيذ الحكم إلى غير ذلك من بدائل العقاب مثل التأهيل الذي لعبت في إرساء دعائمه قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين دوراً رئيساً .

تهدف هذه الورقة إلي :

١ ـ التعرف على دور قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين في التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية.

٢ ـ التعرف على أهمية التعليم والتدريب كجزء من العملية التأهيلية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

٣ ـ الوقوف على المعوقات التي تحول دون نجاح العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

٤ ـ تقديم بعض الاقتراحات لتخطي هذه المعوقات.

أولاً : قواعد الحد الأدنى لمعاملةا لمذنبين ودورها في التعليم في المؤسسات الإصلاحية :

تزعمت عملية اصلاح معاملة المذنبين اللجنة الدولية الجنائية والعقابية

International Penal and Penitentiary Commission (IPPC) منذ انبثاقها عن المؤتمر الدولي الجنائى والعقابي في لندن في عام ١٩٧٢ . كان هذا المؤتمر قد صاغ قواعد تنظيمية تنظم عملية رعاية السجناء وتحسين أوضاعهم والاعتراف بحقهم في التعليم والتأهيل والتدريب . ثم سلمت هذه اللجنة مهامها إلى الأمم المتحدة بموجب الاتفاقية ٤١٥ المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤتمراً خاصاً حول الإجرام فى جنيف في سنه ١٩٥٥ شارك فيه ٥١٢ عضوا من ٦١ دولة بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة الدولية للعمل والمنظمة التربوية والتعليمية والثقافية التابعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحة ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية . توجت أعمال المؤتمر بالتوصل إلى صياغة ٩٥ قاعدة للحد الأدنى لمعاملة المسجونين التى هي عبارة عن صيغة مطورة للمبادئ التي توصلت إليها اللجنة الدولية العقابية والجنائية، وتمت المصادقة على هذه القواعد في ١٠ يوليو ١٩٥٧ (سوريال : ١٩٩٣م : ٥-٦) .

اشتملت هذه القواعد على جزئين رئيسين تعلق الجزء الأول منها بالإدارة العامة للمؤسسات العقابية في حين اهتم الجزء الثانى بالأنظمة الواجب تطبيقها على كل فئة من فئات المسجونين مثل إلزامية الفصل بين فئات المساجين والرعاية الصحية واللباس والنظافة والمأكل والمشرب . . . الخ . وإلى جانب هذه القواعد جاءت القاعدة ٧٧ لتقر حق السجناء في التعليم حيث جاء فيها مايلى :

١ ـ تتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه، بما في ذلك التعليم الدينى في البلدان التى يمكن فيها ذلك . ويجب أن يكون تعليم الأميين والأحداث إلزاميا، وأن توجه إليه الإدارة عناية خاصة .

٢ ـ يجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عمليا، تناسباً مع نظام التعليم

العام في البلد، بحيث يكون في مقدرورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء. (العوجي ١٩٨٧م: ٧٣٩).

كما أشارت القاعدة «٧١» المتعلقة بحق السجين في العمل في بندها الخامس على «ضرورة توفير تدريب مهني نافع للسجناء القادرين على الانتفاع به، ولاسيما الشباب» (العوجي ١٩٨٧ : ٧٣٨). وعلى غرار صدور قواعد الأمم المتحدة لمعاملة المذنبين أصدر مجلس أوروبا التوصية رقم ٨٩ بتاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٨٩ التي أوصت بوجوب إتاحة فرص التعليم الأساسي والتأهيل المهني والنشاطات الخلاقة والثقافية والتربية الاجتماعية وإمكانية الاستعانة بالمكتبة أمام المحكوم عليهم. كما حثت هذه التوصيج على مساواة التعليم بالسجن من حيث النوعية بالتعليم خارج السجن بالإضافة إلي وجوب تشجيع البرامج التعليمية من قبل المؤسسات الإصلاحية والعقابية والسهر على تنفيذها وعدم اعتبار التعليم أقل أهمية من العمل العقابى ويكون مجاناً وأن يشترط في المعلمين إتباع تقنيات حديثة للتغلب على العقبات العقلية والسلوكية التي يتصف بها السجناء عادة (العوجي ١٩٩٣م: ٣٩٩) .

وبموجب صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين وتوصية مجلس أوروبا المتعلقة بحق السجناء في التعليم والتكوين المهني بدأت الحكومات بالعمل على توفير التعليم الأساسى والتعليم المهنى داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية لأن الجهل والافتقار للقيم الأخلاقية هما من العوامل التى يرى الباحثون لها علاقة بحدوث الجريمة .

لذا فإنه من الأهمية بمكان إعطاء لمحة موجزة حول دخول التعليم والتدريب المهني كجزء من عملية تأهيل وعلاج النزلاء وإعادة ادماجهم في المجتمع .

ثانياً :التعليم والتدريب كجزء من البرامج الإصلاحية :

قبل صدور قواعد الأمم المتحدة للحد الأدنى لمعاملة المذنبين ارتبط التعليم في السجون بالدين لما يلعبه من دور في مساعدة النزلاء على قراءة الانجيل والكتب الدينية الأخرى ثم ارتبط بالتأهيل الصناعى في نهاية القرن الساس عشر وابان القرن السابع عشر . إلا أن التعليم غير الدينى بدأ في الولايات المتحدة الأمريكيه بإنشاء اصلاحية»الميرا» فى نيويورك منذ عام ١٩٧٦ م، وأدخل التعليم في السجون نظراً للاعتقاد السائد بين الإداريين المسيرين للسجون الذي مفاده أن معظم النزلاء كانوا من الأميين أو المتأخرين في تعليمهم المدرسي العادي . (الدوري : ١٩٨٩ : ٣٥٧) .

وأدخل التعليم الأساسي لمساعدتهم في الحصول على الخبرات الحياتية وتنمية مهاراتهم المهنية التى تؤهلهم للحصول على عمل لسد العوز الاقتصادى وتجاوز الإحباط الذي كانوا يعانون منه . هذا بالإضافة إلى مساعدة التعليم الأساسي لهم في تعديل شخصياتهم وبالتإلى يصبحون أفراداً صالحين يحترمون النظام الاجتماعي حيث اعتبر قانون ولاية نيويورك عملية تعليم السجناء بمثابة عملية تنشئة اجتماعية جديدة يكتسب من خلالها السجين اتجاهات نفسيه جيده تجاه الحياة، وبذلك يصبح مواطناً صالحاً مزوداً بمهارات ومعارف تساعده على الكسب الشريف له ولعائلته وبذلك تصبح عملية التعليم في السجن عملية تربوية متكاملة تتعدى المناهج المدرسية العادية لتشمل أهدافاً اصلاحية أخرى مثل مكافحة الأمية وتأهيل النزيل تأهيلاً مهنياً وإكسابه مزايا شخصية كالعادات الجيدة والاعتزاز بالنفس وروح المسئولية (الدوري ١٩٨٩ : ٣٥٧ـ٣٥٩) .

إن الهدف الرئيسي للاصلاح يتمثل في محاولة الحد من معدل الجريمة والتحكم فيها، فبالاصلاح يمكن الحد من العود إلى الجريمة والانحراف .

والعملية الإصلاحية تشتمل عى عدة تدابير أصبح تعليم النزلاء وتدريبهم مهنياً من برامجها . عملا بهذه التوصيات وإيمانا منها في الرسالة التربوية الملقاة على عاتقها عملت معظم الدول العربية على تطوير سجونها وجعلها تواكب مسيرة الحضارة الإنسانية من حيث معاملة المساجين، حيث أدخلت التعليم كجزء من العملية الإصلاحية داخل مؤسساتها العقابية والإصلاحية . وتشتمل العملية التعليمية داخل هذه المؤسسات على عدة أنواع من التعليم هى كالتالى :

١ ـ التعليم العام ويشمل المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية .
٢ ـ التعليم الفني والتدريب المهني .
٣ ـ تعليم الكبار ومحو الأمية .
٤ ـ التعليم العالى وهو عبارة عن مجهودات فردية من قبل النزلاء الذين كانوا يزاولون التعليم الجامعى عند إدانتهم .
٥ ـ تحفيظ القرآن وهو نظام معمول به في المملكة العربية السعودية يكافأ النزلاء بموجبه بتخفيض عقوبتهم كحافز لهم .

رغم الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية فإن العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية تواجهها معوقات تحول دون تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها .

ثالثاً : معوقات العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية والعقابية:

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية لاتؤدي في كثير من الأحيان غرضها الاصلاحى الذي وضعت من اجله نظراً للعوائق التالية :

١ ـ ضعف البرامج التعليمية وعدم ملاءمتها للواقع :

رغم ندرة الدراسات التقييمية حول برامج التأهيل والتعليم داخل المؤسسات العقابية والاصلاحية، إن لم تكن معدومة، فإن أول عائق تواجهه العملية التعليمية بأنواعها داخل هذه المؤسسات يتمثل في ضعف برامجها وعدم ملاءمتها للواقع. وهذا ماتوصلت إليه بعض نتائج رسائل الماجستير التي أجراها طلاب أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على برامج التأهيل في المؤسسات العقابية والإصلاحية في المملكة العربية السعودية كمثال لنماذج التأهيل في الوطن العربي. (المطيرى : ١٩٩٣، مناجا : ١٩٩٥).

ويكمن ضعف العملية التعليمية سواء تلك المتعلقة بالتعليم الأساسي أو محو الأمية أو التعليم المهني في عدم تمشي هذه الأخيرة مع حاجات ورغبات النزلاء الأمر الذي يجعلها غير نافعة وغير جذابة بالنسبة لهم خاصة وأن الدراسات الميدانية التي أجريت في مجال تعليم الكبار أثبتت أن نوع التعليم ومدى تلبيته لحاجات النزلاء يجعلهم يجتذبون نحوه ويقبلون عليه. ومن مثل البرامج والمناهج التي تنجح في تحقيق هدفها الاصلاحى تلك التي تدور محاورها حول النشاطات اليومية للفرد كطرق إعداد الأطعمة والتدريب على فنون التفصيل والحياكة بالنسبة للنساء وتعلم المهن المختلفة بالنسبة للرجال. أي أنه كلما جاءت مناهج تعليم السجناء ملبية لحاجاتهم كلما اندفعوا نحوها طواعية على عكس ذلك، كلما جاءت غير ملبية لرغبات النزلاء كلما كانت ضعيفة ومن ثم لايقبلون عيها ولاتؤدى الغرض الذى وضعت من اجله. لذا فإنه من الأهمية بمكان إجراء دراسات مسحية قبل إعداد المناهج وتحديد الخبرات التربوية للكشف عن الاحتياجات الفعلية للنزلاء سواء كانوا كباراً أم أحداثاً ومن ثم يمكن انتقاء الأمور التي يجب وضعها وتلك التي تتطلب التعديل.

ويرجع ضعف هذه البرامج إلى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار بعض الاختلافات والفروق الشخصية الموجودة لدى مجتمع النزلاء والمتمثلة في الجنس من حيث كون النزيل ذكراً أو أنثى والفروق العمرية بين فئات النزلاء الكبار والأحداث منهم والمستوى التعليمي والمهن التي كانوا يمارسونها قبل دخولهم السجن أو المؤسسة الإصلاحية والخلفية الاجتماعية للنزيل، كما أنها لاتتضمن الخبرات الإيجابية في مناهجها بحيث تلعب دورا مباشراً في حل المشاكل المستقبلية للنزلاء بعد الإفراج عنهم.

وكذلك فإن المناهج المعمول بها في المؤسسات العقابية والإصلاحية لاتحدد الحاجات والمشكلات التي تشغل بال النزيل كبيراً كان أم حدثاً لتستخدم كمدخل في العملية التعليمية لدفع النزيل الدارس إلي الإقبال والتحمس للتعليم والاستمرار فيه بحيث يشعر أن ما يقدم إليه يشبع ميوله ويساهم في أحد مشاكله.

٢ ـ عدم تخصص الإداريين القائمين بها :

إن العملية التعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في معظم البلدان العربية موكلة لإداريين غير متخصصين في إدارة برامجها وهذا مايترتب عنه قصور في التنظيم الإداري لعملية تعليم النزلاء من الأحداث والكبار في الوقت الذي تتطلب هذه العملية توافر عناصر إدارية ذات كفاءة عالية تهتم بالتنظيم الجيد لبرامج تعليم النزلاء .

٣ ـ عدم توافر المعلمين المتخصصين في أساليب تعليم الفئات الخاصة من مجتمع النزلاء :

حيث أن معلمي المؤسسات الإصلاحية والعقابية هم عبارة عن معلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية العادية التي تعلم أفرادا أسوياء

متجانسين من حيث السن والخلفيات الأخرى إلى حد كبير . بينما تستلزم عملية تعليم النزلاء وجود هيئة تدريسية ذات خبرات ومهارات وتقنيات نوعية قادرة على توصيل المادة العلمية للنزلاء رغم اختلاف خلفياتهم المتعددة والتي تعد من العوائق الحائلة دون تعلمهم . وبالإضافة إلي ذلك فحتى هؤلاء المعلمون والمدربون يعزفون عن العمل في المؤسسات العقابية والإصلاحية نظرا لخصوصية التعليم والتدريب بها وحساسيته لوجوده داخل هذه المؤسسات وقلة العائد المادي .

٤ ـ نقص الإمكانيات المالية :

من المؤكد أن نجاح المؤسسات الإصلاحية والعقابية في إداء رسالتها الإصلاحية في أي بلد عربي يتوقف على مدى مايخصص لكل مؤسسة من دعم مالي . ورغم ذلك فإن العديد من المؤسسات الإصلاحية والعقابية في البلدان العربية تعانى من نقص التمويل الأمر الذي يحول دون توفير المناخ المناسب للعملية التعليمية بداخلها وتوفير الوسائل اللازمة وتوظيف العناصر البشرية المتخصصة التي تقوم بتنفيذ العملية التعليمية . لذا فإن العملية التعليمية في هذه المؤسسات تكاد لايكون لها أثر ملموس في بعض الدول العربية وإن وجد فهو عبارة عن اجتهادات خاصه . ومن هنا فإن عملية الدعم المالي تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لنجاح أو فشل البرامج الإصلاحية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية عموماً والعملية التعليمية خصوصا . وهذا العائق ناتج بدوره عن عائق آخر يتمثل في ضعف الميزانية العامة لبعض الدول العربية وهي عقبة لايمكن تخطيها إلا باللجوء إلى الجهود الأهلية والدولية مثل اللجنة الدولية الجنائية والعقابية التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

٥ ـ عدم توفر قاعات خاصة ومجهزة للتعليم والتدريب :

يؤدى العائق المالي إلى وجود عائق آخر يتمثل في عدم وجود المبانى

اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بشتى أنواعها في الاصلاحات والمؤسسات العقابية . وكل ما هو موجود من مباني هو عبارة عن أمكنة لم تبن لغرض التعليم ومن ثم فهي غير مطابقة للمواصفات التي تتطلبها العملية التعليمية .

٦ ـ عدم وجود المكتبات ذات التخصص النوعي :

من الأمور التى طالبت بها قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين حق النزلاء فى الحصول على الكتاب ، ورغم ذلك فإن غالبية المؤسسات الإصلاحية والعقابية في البلدان العربية لا تتوفر فيه مكتبات لتلبية حاجات النزلاء المتمثلة في الحصول على المعلومات بطريقة فعالة بحث تساعدهم على تنمية قدراتهم ومهاراتهم . وحتى إن توفرت مكتبات في بعض المؤسسات الإصلاحية لبعض البلدان فهي عبارة عن مكتبات عادية وبدائية لاترقى إلى مستوى المكتبة التي تتطلبها العملية التعليمية في المؤسسات الإصلاحية والعقابية التي تستدعي تجهيزات متخصصة ووسائل تعليمية حديثة مثل أجهزة عرض الشرائح وعرض أشرطة الفيديو التي تساعد على تعليم النزلاء الذين هم عبارة عن فئات خاصة من أفراد المجتمع تستدعى عملية تعليمهم عناية ورعاية خاصة تعتمد على وسائل وأجهزة متخصصة . وهذه المكتبات عاة لاتفتح إلا في ساعات الدراسة العادية وتغلق في نهاية النهار وفي الليل وفي نهاية الأسبوع والعطل .

٧ ـ عدم استمرارية العملية التعليمية بعد الإفراج عن النزيل:

يستمر التعليم بالنسبة للنزيل لمدة تواجده في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية ثم ينقطع بمجرد الإفراج عنه بعد انقضاء مدة العقوبة ومن ثم لن يكون له أثر ملموس .

٨ ـ عدم إلزامية التعليم داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية:

إن عملية التعليم داخل هذه المؤسسات مبنية على الرغبة الاختيارية لكل نزيل التي ينظر إليها في كثير من الأحوال على أنها عملية ترفيهية يشغل بها وقت فراغه بينما لا يطيق العديد من النزلاء الآخرين حتي إلى الاستماع للتكلم عنها نظرا للتجارب القاسية التي واجهتهم أثناء طفولتهم ومن ثم تؤدى إلى عدم إلزاميتها إلى جانب ذكريات النزيل المريرة بشأنها إلى عدم جداوها كوسيلة تأهيلية .

رابعاً : كيف يمكن تخطي هذه العوائق :

على ضوء ماسبق ذكره من المعوقات التي تواجه العملية داخل المؤسات الإصلاحية، من المفروض أن تراجع كل مؤسسة اصلاحية أو عقابية برامجها التعليمية والتدريبية سواء بالنسبة للأحداث أو الكبار وذلك للتأكد من أنها تتناسب مع المقاييس المطلوبة والتى تقوم على تفريد التعليم والتدريب . لأن هذه البرامج يجب أن تتوجه مباشرة إلى إعادة إدماج المذنب في المجتمع . ولاسيما أنه من المعروف أن التقنيات والممارسات المخصصة للأحداث تختلف بعض الشئ عن تلك اللازمة للكبار، إلا أن المبادئ هي واحدة . حيث تكون برامج الأحداث الشباب أكثر تجهيزاً وتستلزم موارد بشرية أحسن ومن اجل تحسين البرامج الإصلاحية يجب توفر الآتى :

١ ـ بالنسبة للتعليم الإساسي :

١ ـ أن يكون لكل مؤسسة اصلاحية برنامج تربوي متكامل ومتواصل بالنسبة للنزلاء وحتي يكون ناجحاً لابد من قيام قسم التربية والتعليم بـ :

ـ إجراء تقييم سنوي داخلي للتحصيل لدى كل نزيل وذلك بالاعتماد على معلومات وبيانات تمكن من قياس فاعلية البرنامج التعليمي مقارنة

مع الأهداف المرسومة بها .

- الإعتراف بالشهادات التي تصدرها المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

- إشراك النزلاء أنفسهم في وضع منهج التعليم حيث يمكن تضمين محاولة تفريد التعليم وتشخيصه أي تصحيح البرامج حسب الحالات الخاصة للنزلاء .

- يكون لقسم التعليم مخبر واحد على الأقل لتعليم المهارات الأولية . كما يجب أن يتناسب التعليم مع المستويات التعليمية للنزلاء .

- بالإضافة إلى استيفاء شروط التعليم الفعلى ، يجب أن يكون المعلمون الذين يدرسون في المؤسسات الإصلاحية للأحداث مؤهلين لتدريس الفئات الخاصة من الأطفال ، ولهم الخبرة في تدريس الفئات الخاصة نظراً لخصوصية سلوكهم ولهم خبرة في بيداغوجية التعليم .

- أن يكون لكل قسم تعليمي مرشد نفسي وأخصائى اجتماعي توضع تحت تصرفهما ملفات النزلاء .

٢ ـ بالنسبة للتعليم المهني:

- يكون لكل مؤسسة اصلاحية برامج شبه مهنية وبرامج مهنية وذلك لتنمية المهارات المهنية لدى النزلاء .
- تكون برنامج التدريب المهني جزءا من وحدة متكاملة تتضمن تحديد الاحتياجات وأهداف البرامج التعليمية والتدريب المهني ، وامتصاص المهن المتدرب عليها في سوق العمل .
- يكون منهج التدريب منظماً حسب وحدات قصيرة ومكثفة وذلك ليتمكن أصحاب الأحكام القصيرة من إنهائها .
- تتضمن برامج التدريب وصفات متكاملة تحتوي على إدماج العمل

الأكاديمي المتمثل في تقديم مبادى الكتابة والقراءة والحساب في البرامج التدريبية حتى يتمكن النزلاء من الحصول على الثانوية العامة، كما تركز تركيزاً قوياً على إعادج تنشئة وتطبيع الفرد بالإضافة إلى تنمية المهارات المهنية والمعرفية لديه.

- تصمم البرامج التدريبية بحيث تهدف إلى استيفاء الحاجات الفردية للنزلاء وليس حاجات المدرب أو المؤسسة أثناء تطوير البرامج وذلك بالتعاون مع كل نزيل .

- يكون هناك نوع من الحوافز المادية كصرف شبه رواتب للنزلاء المتدربين.

- تحتار البرامج التدريبية تبعا للعوامل التالية ذات العلاقة برفع إمكانية تسويق مهارات النزلاء :

١ - تحليل الاحتياجات التدريبية لمجتمع النزلاء .

٢ - تحليل سوق العمل من حيث الوظائق الموجودة أو التى سوف يزداد الطلب عليها .

٣ - تحليل الأداء والمهارات والمعرفة اللازمة للحصول على وظيفة ما.

- جعل برامج التعليم والتدريب المهني بقدر الإمكان مناسبة لعالم التوظيف بحيث :

١ - تتضمن برامج التعليم والتدريب دراسات حول سوق العمل ووفرته.

٢ - تقدم دروس حول عينات من الوظائف وتكنولوجية المعدات قبل توجيه النزلاء إلى البرامج التدريبية .

٣ - تتضمن برامج التدريب تعليم النزلاء مجموعة من المهارات المهنية التي تزود المتدرب بمهارات أساسية ومعرفية حول مجموعة من الوظائف المتشابهة بحيث يستطيع بواسطتها ممارسة أي عمل يخل ضمن المجموعة المتشابهة التي تدرب عليها .

- يتحصل المتدربون على شهادات مهنية معترف بها حسب نظام الدولة المتعلق بالتعليم العام والمهني ويزودون بمعلومات متجددة حول الطرق الحديثة والتجديد الحادث فى ميادين المهن المتدرب عليها .

- يكون عدد المعلمين أو المدربين متناسب مع عدد المتدربين أو الدارسين فى الفصل حتى يمكن توجيه العناية اللازمة لكل منهم .

- تكون التجهيزات والآلات والعتاد ومستوي المهارات مساوية لتلك المستعملة فى عالم العمل .

- العمل على تشجيع بعض الشركات الصناعية على تنظيم دورات تدريبية لمجموعة من النزلاء لتوظفهم في مصانعها بعد تخرجهم .

- العمل على تشجيع عملية تدريب النزلاء في أماكن العمل .

- العمل على إقامة برنامج توظيفي لمساعدة النزلاء الذين تلقوا تعليماً أو تدريباً مناسباً على إيجاد وظائف بعد تخرجهم .

٣ - يجب أن تتضمن المناهج التي تنطبق في برامج التعليم والتدريب المهنى التإلى :

أ - أن يكون التركيز فيها على التعليم المبرمج الذي يعطى رد فعل سريع ويسمح بتفريد التعليم .

ب - أن تستعين بالوسائل التعليمية المساعدة الأخرى مثل الأشرطة الصوتية والآلات التدريسية والكتب والكمبيوتر والتلفزيون لتحفيز الدوافع الفردية وجلب الاهتمام .

ج - أن يشرك بعض النزلاء المختارين للمساهمة في أدوار تعليمية مثل تحضير بعض الأدوات التعليمية والتدريبية لأن ذلك يعطيهم إحساساً بالرضي

عن النفس ومن ثم توجد لديهم الرغبة في التعلم .

د ـ يمكن الاعتماد على الدراسة بالمراسلة وذلك لتوفير الدراسة المتخصصة للذين لايستطيعون الحصول عليها في الموسسة الإصلاحية أو العقابية .

هـ ـ أن تعامل البرامج التعليمية والتدريبية من حيث الشهادات مثلما تعامل البرامج التعليمية والتدريبية خارج المؤسسات العقابية والإصلاحية .

خامساً : الخاتمـــة :

مما سبق يتضح أن نوعية ومناسبة البرامج التعليمية الأساسية والمهنية منها في المؤسسات الاصلاحيةوالعقابية في الوطن العربى لم تحافظ على مواكبتها للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وكذا لم تواكب توقعات المجتمع . حيث أن العملية التعليمية فيها هي عبارة عن عنصر من برنامج واسع في المؤسسات الإصلاحية والعقابية عادة مايكون على شكل ملء الفراغ المتبقى للنزيل .

وعليه فإن المكانة والأولوية المعطاة للتعليم في المؤسسات الإصلاحية والعقابية لاتتمشي مع متطلبات وتوقعات الحياة العصرية من حيث نوعية المعلمين وتنظيم الدراسة في حد ذاتها ونقص التنوع . فالمعلمون هم المعلمون العادون الذين يدرسون في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وفي كثير من الأحيان من زملاء النزلاء ، والمواضيع المدرسة هي عبارة عن أشياء تقليدية وغير موجبة بشيء في حين أن القدرات المختلفة للنزلاء ومشاكلهم السلوكية الحادة وعدم فعاليتهم الاجتماعية والتغير الدائم لمجتمعهم كلها أمور تستلزم معلمين ذوى مهارات خاصة .

وبقدر ماتختلف عملية التعليم في المؤسسات العقابية والإصلاحية عنها في نظام التعليم العام فإنها كذلك تختلف حتى داخل المؤسسة العقابية

أو الإصلاحية الواحدة نظراً لتنوع قدرات وأعمار وانحرافات وجرائم النزلاء في حد ذاتهم . لذا فإن نجاح العملية التعليمية مرهون بتطبيقها بعناية كاملة خاصة بالنسبة للذين مارسوا تجارب تعليمية فاشلة في صغرهم وكانت سببا في انحرافهم . وحتى تنجح العملية التعليمية داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية في أداء غرضها التربوي يجب أن :

- يتلاءم محتوي مناهجها مع خبرات النزلاء الكبار والأحداث منهم حتى يتفاعلوا مع مايقدم لهم من معلومات ويستفيدوا منها في تحسين ممارساتهم السلوكية .
- تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية والعمرية والتعليمية والاجتماعية .
- تكون ذات علاقة مباشرة بالحاجات الاجتماعية والقيم والاتجاهات المجتمعية وتقدم حلولاً عملية لمشكلات النزلاء .
- يكون محتوي مناهجها متوازياً من حيث الجوانب التي يشتمل عليها ويشارك في تحضيرها أخصائيون اجتماعيون ونفسانيون .
- تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الإصلاحية المتوخاة من العملية التعليمية .

ونظرا للتغيرات التي حدثت في احتياجات النزلاء مثل زيادة طلب المحرومين من الامتيازات الاجتماعية على الحصول عليها في المؤسسات الإصلاحية والعقابية (حقهم في الحصول على نصيبهم من التعليم الذي حرموا من مواصلته في المدارس العادية لعدم مناسبة المحيط العائلى والاجتماعي وفي بعض الأحيان نظرا للفقر) . فإن الزيادة في طلب النزلاء على التعليم والتدريب تتطلب توجيه اهتمام السلطات المسئولة لزيادة المخصصات المالية للتعليم في المؤسسات الإصلاحية أكثر من التعليم العام نظراً لنوعية المؤهلات المتخصصة الواجب توفرها في معلمي المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

المراجـــع

١ ـ أحمد، حافظ فرج : **معوقات تعليم الكبار وأثرها في التنمية الاجتماعية**. مجلة التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات الكبار لدول الخليج بالبحرين. العدد الرابع عشر أكتوبر، ١٩٨٨ .

٢ ـ أحمد، على فؤاد : **الأساليب التربوية والتعليمية لعلاج الأحداث المنحرفين في أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحية**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٩٩٠م.

٣ ـ الدوري، عدنان. **علم العقاب ومعاملة المذنبين**. ذات السلاسل. الكويت ١٩٩٠م .

٤ ـ عبدالستار، فوزية : **مبادئ علم الاجرام وعلم العقاب**. دار النهضة العربيه. القاهرة، ١٩٨٥م.

٥ ـ عبدالحميد. ، محمد جمال الدين، **بعض نماذج التعليم والتعلم واستخدامها في ميدان المناهج وطرق التدريس في تقديم تحصيل التلاميذ**. حولية كلية التربية. جامعة قطر العدد الثالث. ١٩٨٤م.

٦ ـ العتيبي، مناجا بن صالح : **أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحد من العود إلى الجريمة**. رسالة ماجستير غير منشوره. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، ١٩٩٥م.

٧ ـ العوجي. مصطفى : **دروس في العلم الجنائى، السياسة الجنائية والتصدى للجريمة**. الجزء الثانى. مؤسسة نوفل بيروت، ١٩٨٧م.

٨ ـ العوجي، مصطفى : **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية**. مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع. بيرون ١٩٩٣م.

٩ ـ السديري، عبدالوهاب بن سعود : **قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين الخاصة بالعمل والتعليم**. رسالة ماجستير غير منشورة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٩٣م .

١٠ ـ سليمان، ابراهيم جعفر : **أساليب بناء المناهج التعليمية للكبار**. **مجلة التربية المستمرة**. مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين. العدد الخامس أكتوبر، ١٩٨٢ .

١١ ـ المطيرى، صالح : **التأهيل في السجون**. رسالة ماجستير غير منشوره. المركز العربي للدراسات الأمنيةوالتدريب .

١٢ ـ اللقانى، أحمد حسين : **حول تحديث طرق وأساليب تعليم الكبار**. مجلة التربية المستمرة. مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج بالبحرين، العدد الثامن. يونيو ١٩٧٤ .

13- Souryal , Sam.S:The United Nations Minimum Rules for The Treatment of Offence to The Situation in Developing Count ries . Unpublished Paper .1993.

البحث الخامس

تجربة التعليم الديني في المملكة العربية السعودية

مدخل لتقويم نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

الدكتور / سعود الضحيان

البحث الخامس

تجربة التعليم الديني في المملكة العربية السعودية

مدخل لتقويم نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

مقدمـــة :

تعد العقوبة من أهم أدوات المجتمع استحداثاً لإظهار مدى تحكم الضبط الاجتماعي، وهي وسيله قديمة جدا. وبمرور الزمن وتطور المجتمعات ـ خاصه بعد نزول الديانات الثلاث ـ وتطور الفكر التشريعى، أتخذت العقوبه أشكالاً مختلفة، فتغيرت من كونها عقوبة جسدية يلازمها أنواع من التعذيب والعمل القسرى للنزلاء إلى أن أصبحت في بعض المجتمعات نوعا من الرقابة .

لقد هدفت حركة اصلاح السجون إلى تحويل السجن من معاقل للتعذيب إلى اصلاحيات تهدف إلى تعديل سلوك النزلاء، وتأهيلهم مهنياً لكي تساعدهم ليصبحوا مواطنين أسوياء، ويرتبط نجاح تلك الاصلاحيات بوجود مختصين في تنفيذ البرامج الإصلاحية يعملون على تشجيع النزلاء على الالتحاق بتلك البرامج، ويشكلون في نفس الوقت حلقة الاتصال بين النزلاء وإدارة السجن والبيئة الخارجية ويطلق عليهم الاخصائيين الاجتماعيين.

أولاً : مسألة الدراسة :

ظهرت العديد من الحركات الإصلاحية في السجون غير أن هناك

اختلافات وتباينات فيما بينهما وذلك لاختلاف المجتمعات التي ظهرت فيها تلك الحركات ولعل أهم تلك التباينات نوعية البرامج الهادفة إلى الاصلاح وأسلوب تطبيق تلك البرامج .

أن كل برنام اصلاحي يعكس فلسفة المجتمع ، ومن بين تلك الفلسفات التي تدعوا إلى معاملة السجناء واصلاحهم الفلسفة الاسلامية ، التي ترتكز على تقويم السلوك كعامل فعال فى اصلاح السجين .

من بين أهداف هذه الدراسة معرفة مدى تأثير حفظ القرآن الكريم على سلوك نزلاء المؤسسات الاصلاحية . ويرى الكثير من العلماء خاصة في مجال علم النفس والاجتماع والجريمة أن السلوك في شكله العام هو نتاج لعملية التعلم ، ويؤكد على ذلك سذر لاند في نظرية الاختلاط التفاضلى أن التعلم هو الوسيلة الرئيسية لاكتساب السلوك (معن) . من هذا المنطلق نرى أن ارتكاب الجريمة أياً كان نوعها هو انعكاس لسلوك غير سوي .

لاشك ، أن اقتراف الجريمة هو تعبير عن سلوك ، وهذا السلوك تم عن طريق التعلم . إذن ، الجريمة لايمكن أن تحدث إلا عن طريق التعلم .

من هذه القاعدة فإن البرامج الإصلاحية عليها أن تهدف إلى تعديل سلوك السجناء في المقام الأول . ومن ثم تأهيلهم لكى نضمن أن نزيل تلك الاصلاحيات ، بعد الإفراج عنه ، سوف يسلك سلوكاً سوياً نتيجة للتعديل الذي تم ، ولعل هذا الأمر يبدو ضروريا ، خصوصاً إذا عرفنا أن ارتفاع نسبة العود إلى الجريمة تشكل هاجساً لجميع المهتمين في قضية الاصلاح ، فعلى الرغم من أن النزلاء يتم تأهيلهم إلا أنهم يعودون إلى ارتكاب الجريمة ، ويمكن ان نرجع ذلك لغياب تدخل الاخصائى الاجتماعي في توجيه النزلاء للبرامج الإصلاحية بشقيها التأهيلى والارشادى .

من خلال ذلك ، نجد أن أهداف هذه الدراسة تتلخص في التالي :

أ ـ التعرف على قدرة البرامج التأهيلية بصفة عامة على تقويم سلوك السجناء .

ب ـ التعرف على برامج الوعظ والإرشاد وتحفيظ القرآن على تعديل السلوك .

ج ـ التعرف على طبيعة التدخل المهني للاخصائى الاجتماعي في البرامج الإصلاحية من حيث الاعداد والتوجيه والاشراف والمتابعة .

ومما سبق يمكن تحديد مسألة البحث حول تأثير برامج الوعظ والارشاد وتحفيظ القرآن الكريم على تعديل السلوك . وبالتالي كشف الأثر التي تحدثه تلك البرامج في منع عودة المجرم لإقتراف جريمة اخري ومدى اقتران ذلك بمساهمة الاخصائى الاجتماعي في توجيه تلك البرامج .

مجتمع الدراسة :

لكون الدراسة تعتمد على نوعية خاصه من النزلاء (الذين سبق وأن التحقوا بأحد البرامج الإصلاحية) فإن مجتمع الدراسة ينقسم إلى التالي :

أ ـ مجموعة من النزلاء المفرج عنهم . والذين سبق وأن التحقوا بأحد البرامج التأهيليه ، بحيث مضى على إفراجهم سنة كاملة .

ب ـ مجموعة من النزلاء المفرج عنهم ، والذين سبق وأن التحقوا بأحد البرامج التأهيلية ، غير أنهم عادوا إلى السجن مرة اخرى .

وقد تم تحديد سنة لأن العود إلى الجريمة في الغالب يحدث خلال السته الاشهر الأولى .

ثانياً : منهج الدراسة :

نظراً لصعوبة الوصول إلى جميع المفرج عنهم منذ سنة، ونظراً لأن معظم من تم الوصول إليه فقد ابدى عدم التجاوب، لذا فإن الدراسة ستنحصر على أولئك الذين أبدوا استعدادهم للتعاون. ولهذا اضطر الباحث إلى استخدام منهج دراسة الحالة للتكيف مع تلك المعطيات، حيث يقوم هذا المنهج على إجراء مقابلات حرة تليها مقابلات موجهة ومحددة، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات، والتأكد في نفس الوقت من مصداقيتها، ويعد هذا الأسلوب مرناً في طريقته للحصول على المعلومات (الخولى ٩٢ ص ٢١ ـ ٢٨) وعلى الرغم من النقد الموجه إلي هذا النوع من البحوث حيث يرى البعض أن درجة التحيز فيه عالية، وأنه لايمكن تعميم نتائجه لان العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة إلا أن هناك نظرة اخرى لهذا النوع من المناهج، حيث تعد دراسة الحالة أحدى الوسائل الامبريقية التي تبحث في الظاهرة ومصادرها من خلال محتوياتها الحقيقية، خاصة عندما تكون الفواصل بين الظاهرة وبين تلك المصادر واضحه، والتي يمكن من خلالها التحقق من الاثباتات في الدراسة الواحدة (ين : ١٩٨٩-٢٣) وتكمن قوة هذا النوع من المناهج على قدرة الباحث نفسة، بمعنى قدرته في توظيف ذلك المنهج توظيفاً جيداً فهو الذي يحدد مجريات المقابلة، وهو ايضاً يتلقى إفادات المبحوثين. لذا فقدرته على التوصيل والاستقبال الصحيح هي مصدر قوة البحث لذلك اخذت المقابلات الابعاد التي يعتقد انها تبين مدي استيعاب المبحوثين للبرامج الإصلاحية وطرق تطبيقها وحجم مساهمتهم ومشاركتهم فيها. هذا من زاوية اخرى تبين مدى ادراك النزلاء لدور الاخصائى الاجتماعى، ومن بين تلك الابعاد.

١ ـ مدى ادراك النزيل لاهداف البرامج الإصلاحية .
٢ ـ مدى تقبل النزيل لتلك البرامج والانخراط فيها طواعية .
٣ـ مدى مساهمة النزيل في تعريف زملاءه بتلك البرامج .
٤ ـ مدى مساهمته في تنفيذ جزء أو أكثر من البرنامج .
٥ ـ ادراك النزيل لدورالاخصائى والادوارالتي يقوم بها داخل السجن وخارجه، والتى من اهمها :

أ ـ جهود الاخصائى الاجتماعي داخل وخارج السجن وعلاقة ذلك بتسهيل عودة النزيل إلى الحياة الخارجية بصورة ميسرة .

ب ـ مدى قيام الاخصائى الاجتماعي بالرعاية الخارجية للنزيل واثر ذلك على استقراره .

١ ـ عينة الدراسة :

في مثل هذا النوع من الدراسات، والتي يجب أن يتوخى الباحث الحرص فيها، تم اختيار مفردات العينة بواسطة استخدام عينة كرة الثلج. حيث تعد أنسب أنواع العينات الغير احتمالية ويقوم هذا النوع من العينات على أساس تحديد المفردة الاولى ثم يتعرف على باقى وحدات الدراسة من خلال مساعدة الوحدةا لأولى أو أي مفردة لاحقه، وهكذا حتي الانتهاء من مقابلة جميع مفردات العينة. وهذا النوع يضمن تجانس مفردات العينة، سواء في المجموعة الأولى، وهم الذين التحقوا بأحد البرامج التأهيلية ولم يعودوا الى السجن مرة اخرى بعد الافراج أو في المجموعة الثانية والذين التحقوا بأحد البرامج التأهيلية غير انهم عادوا إلى السجن بعد الافراج عنهم، نظراً لأن كل مجموعة عادة ماتكون متجانسة فيما بينها.

٢ ـ البعد المكاني :

أجريت هذه الدراسة على مجموعتين من نزلاء اصلاحية الحائر وسجن العود بمدينة الرياض حيث يتم تقديم برامج اصلاحية تأهيلية بالاضافة إلى برامج للوعظ والإرشاد وحفظ القرآن .

الإجراءات المنهجية

أولاً : مصادر البيانات

اعتمدت هذه الدراسة بدرجة أساسية على المعلومات التي أدلى بها مفردات العينة . ولقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات التي اجريت مع مفردات العينة وذلك بطرح مجموعة من الاسئلة حول خصائصهم العامة ونوعية البرامج التي تأهلوا عليها والعقبات التي واجهوها بعد الافراج عنهم والأسباب التي يعزونها لانتكاستهم (الذين عادوا إلى الجريمة بعد الافراج عنهم) .

٣ ـ متغيرات الدراسة :

من المتعارف عليه أن أي علاقة ما هي إلا ترابط بين متغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقبلية مع متغير تابع .

أولاً : المتغيرات المستقلبية:

وهي تتكون من :

١ ـ الخصائص العامة للنزيل، كالسن والمهنة والحالة الاجتماعية ونوع الجريمة وما إلى ذلك .

٢ ـ طبيعة العلاقة بين النزيل وادارة السجن .
٣ ـ المساهمة في البرامج الإصلاحية وطبيعة تلك المساهمة من حيث كونها اختيارية أو اجبارية .
٤ ـ ادراك النزيل لدور الاخصائى الاجتماعي بالسجن .
٥ ـ نوعية البرنامج الذي تأهل عليه النزيل .
٦ ـ نوعية المشكلات التي واجهت النزيل قبل دخوله السجن (اجتماعية، تعليمية، مادية) .

ثانياً :المتغير التابع : العودة إلى الإصلاحية بعد الافراج.

تساؤلات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على تساؤلات رئيسية :

ـ إلى أي مدى ترتبط عودة النزيل إلى الإصلاحية مرة أخرى بالبرنامج الذى تأهل عليه ؟

ـ إلى أي مدى تؤثر الخصائص العامة للنزيل على العودة إلى الإصلاحية بعد الافراج عنه ؟

ـ إلى أى مدى تؤثر العلاقة التنظيمية والإدارية بين النزيل والمسئولين بالإصلاحية (مدير الإصلاحية والاخصائى الاجتماعي) على عودته الى الإصلاحية بعد الافراج عنه ؟

ـ إلى أي مدى يرتبط قيام الاخصائى الاجتماعي بدوره والحد من عودة النزيل إلى السجن مرة أخرى ؟

ـ إلى أى مدى تؤثر نوعية المشكلة على العودة إلى السجن مرة اخرى ؟

٥ ـ التحليل الإحصائى:

نظراً لأن اسلوب جمع البينات يعتمد على المقابلات المفتوحة مع مفردات العينة وبسبب محدودية العينة فسوف يعتمد الباحث على التحليل الكيفي (تحليل مضمون المقابلات) .

ونظرا لأن البرامج التأهيلية في المؤسسات الإصلاحية قد كتب عنها الكثير . لذا فسوف يتناول البحث البرامج الإرشادية والوعظ وحفظ القرآن الكريم، حيث أن الدراسة تهدف إلى التعرف على تأثير تلك البرامج على السلوك .

ويرتكز برنامج الوعظ والإرشاد وحفظ القرآن الكريم على الأسس التالية :

أ ـ أن من يحفظ القرآن كاملاً يخفض عنه نصف مدة العقوبة .

ب ـ وحتى لاييأس البعض لعدم قدرتهم على حفظ القرآن الكريم كاملاً تم وضع تعديل للبرنامج بحيث يضيع الفرصة للاستفادة من حفظ أي عدد من أجزاء القرآن في تخفيض مدة العقوبة وتحسب على النحو التالي : (عدد الأجزاء المحفوظة مقسومة على عدد أجزاء القرآن مضروبة في نصف المدة) حسب المعادلة التالية :

المدة المخفضة = ب / ١ × ج

حيث أ = عدد الاجزاء المحفوظة، ب = معامل ثابت ويساوى ٣٠ وهو عدد أجزاء القرآن، ج = معامل ثابت مقداره ٢/ ١ . (وهبه، العمري، بدون : ص ٥٨)

ثالثاً : البرامج الإصلاحية وظاهرة العود :

يعد الهدف الرئيسي للبرامج الإصلاحية في السجون إلى تأهيل النزيل بمهنة حتى تساعدة على بداية حياة جديدة، غير أن البعض يتجاهل حقيقة هامة وهو أن ظاهرة العود متلازمة بظاهرة تأقلم وتكيف النزيل مع بيئته الجديدة أثناء وجوده في السجن. ففي خلال تلك الفترة يستمد النزيل قيم جديدة ويدخل في اتساق حياتي موحد مع باقى السجناء. ويدخل ضمن ثقافة فرعية يمكن تسميتها بثقافة السجن الفرعية وتختلف هذه الثقافة بالطبع عن ثقافة الأم (ثقافة المجتمع الذي أتى منه) بل وتأخذ تلك الثقافة الفرعية أشكالاً متمايزة عن الثقافة الأم (كاره : ١٤٠٨هـ ـ ٩٩٢م) وتكمن خطورة هذه النوع من الثقافات الفرعيه في أن من يلتزم بها بعد خروجه من السجن يعنى انه رفض ثقافة المجتمع، مما يصعب تأقلمه مع المجتمع الخارجى وبالتالى لامفر من عودته مرة أخرى إلى السجن أو الاصلاحية، لأنه بعد الافراج عنه سوف يكون في عزلة حيث أن ثقافته الفرعية تختلف عن ثقافة المجتمع. ويأخذ ذلك ابعاداً مختلفة، تبعاً لطول مدة العقوبة، التي يمضيها النزيل في السجن، ومدى اكتسابه لثقافة السجن الفرعية، على اعتبار أن طول مدة البقاء في السجن تزيد من تأثير ثقافة السجن الفرعية .

إن إحداث أي تغيير في سلوك واتجاهات النزلاء يعد الهدف الذي يسعى إليه مخططوا البرامج الاصلاحية. ويؤكد مرعي على ذلك على اعتبار أن أحد أهم الاحتياجات التدريبية هو تغيير في سلوك واتجاهات نزلاء الاصلاحيات وتعد الرعاية اللاحقه After Care من أهم عوامل نجاح البرامج الإصلاحية (١٤١٢). كما أن الاخصائى الاجتماعي هو المختص الوحيد الذي تتيح له مهاراته وقدراته في تولى مهمة أعداد النزيل للعودة إلى المجتمع مرة أخري ومتابعته حتي لايعود إلى الجريمة.

ويتفق أغلبية المشرعين وعلماء الدين والمصلحين الاجتماعيين ورجال التربية وعلماء النفس على أن التمسك بالقيم الدينية له تأثير على الأفراد وسلوكهم، وارتباط ذلك التأثير بالحد من وقوع الجرائم في المجتمع. (خلف ٢ ١٩٨٥م).

من هنا نجد أن الاهتمام بالنواحي المتعلقة بالدين يتزايد يوماً بعد يوم، بل أن المسئولين بالاصلاحيات والسجون يسهلون مهمة الوعاظ والمرشدين. ويظهر ذلك جلياً في كثير في الدول الغربية، حيث يقوم العديد من الشباب المسلم المتطوع بنشر الاسلام في تلك السجون لوجه الله بل أنهم يمنحون صلاحيات وتسهيلات للقيام بدورهم، ولعل اسلام الملاكم الاسود مايكل تايسون لهو خير دليل على تأثير الجانب الدينى على السلوك، حيث دخل السجن بسبب جريمة اغتصاب، وخرج منه إلى الديار المقدسة لاداء مناسك الحج.

وتهتم وتنحصر دروس الوعظ والإرشاد في المجالات التالية:

١ ـ العقيدة: وذلك من خلال إدراك الباحثين لمعرفة الله والتذكر بسنته في خلقه. كذلك التعرف على سير الأنبياء والعبرة الماثلة في دعوتهم إلى هداية الأمم الشعوب.

٢ ـ العبادات، ويتم تعريف النزلاء بأصول الطهارة والنظافة والوضوء والغسل والتيمم، والصلاة وحكمة مشروعيتها وصوم رمضان وحكم مشروعيته بالإضافة إلى باقى أركان الإسلام.

٣ـ في مجال التفسير والحديث يتم اختيار ماهو مناسب في مجال المحاضرة وزمانها.

٤ ـ الأخلاق: ويقوم الوعاظ بإلقاء الدروس والمحاضرات ذات المواضيع الهادفة لمحاولة تعديل أخلاقهم وسلوكهم.

٥ ـ المعاملات : ويتم توضيح الأحكام المتعلقة بالمعاملات السائدة كالبيع والرهن والدين وتوضيح الربا وأضراره .

٦ ـ تحفيظ القرآن : وتولى الإدارة عناية خاصة بتحفيظ القرآن الكريم أو اجزاء منه مع الإجادة والتجويد (وهبة : ١٤٠١هـ) .

إن المجتمع العالمي يكاد يقر باهمية الجانب الديني كأداة رئيسية في إعداد البرامج الإصلاحية وأن السجن لم يعد مؤسسة عقاب بل وسيلة اصلاح وتقويم سلوك، ومن هذا الاساس فأن عمليات تعديل السلوك تاخذ بعداً تطبيقياً، حيث تهتم تلك البرامج باحداث تعديل السلوك على افتراض أن من تم تعديل سلوكه تكون فرصته في الاستقامة أكثر من غيره. لذا يجب العمل على معالجة الجرائم التي تشكل البداية لأرتكاب جرائم أكثر خطورة. فالسرقة مثلاً جريمة اعتداء على أموال وممتلكات الآخرين، ولكن قد يدفع هذا النوع من الجرائم إلى ارتكاب جرائم اعتداء على أشخاص لا من اجل الاعتداء عليهم ولكن لتمكينهم من سرقة الأموال، وبالتالى يجد المجرم نفسه في حلقة متوالية من الاعمال الإجرمية (السعد : ١٩٩٤) .

يرى الكثير أن التمسك بالقيم الدينية هو السبيل إلى تعديل السلوك والأخلاق. فالأخلاق الدينية والاجتماعية متساندة، لذا فإن كافة النظم العقابية الحديثة تولي التهذيب الدينى لنزلاء المؤسسات العقابية اهتماما خاصا. وذلك بتنظيم محاضرات وعظ وإرشاد وتحفيظ للقرآن، وتأمين أماكن العبادة والصلاة (خلف : ١٩٧٦م) .

ونظراً لبروز البرامج الدينية كأداة فعالة في البرامج الإصلاحية وقدرة تلك البرامج على تقويم السلوك، ونظراً لان سلوك الأفراد يختلف بإختلاف الأفراد انفسهم نتيجة لتفاوت قدراتهم، لذا يحبذ فهم ومعرفة طرق تشكل السلوك، ويمكن تحديده على أنه :

١ ـ سلوك يرضى الفرد ويكون مقبولاً نفسياً، وهذا السلوك لايحدث مشكلة للفرد أو المجتمع .
٢ ـ سلوك قد لايحقق احتياجات الفرد ولكنه يبقى مقبول اجتماعياً، وهذا السلوك قد يؤدى إلي اضطراب داخلياً وجسمياً ونفسياً .
٣ـ سلوك يرضي الفرد، ولكنه غير مقبول اجتماعيا، وهذا يشكل مشكلة سلوكية في المجتمع .
٤ ـ سلوك لا يرضي الفرد أو المجتمع، وهو يؤدى إلى الاضراب النفسي أو العقلى (أبوالعزائم : ١٤١٠هـ) .

وعلى الرغم من تعدد أنواع السلوك إلا أن جميع تلك الانواع ماهي إلا انعكاس للمواقف التي يمر بها الأفراد خلال اقامتهم بالإصلاحية أو حتي بعد الافراج عنهم وحيث إن معظم السلوك الإرادى للفرد هو سلوك مكتسب . نتيجه لتدريب أو تعليم أو محاكاة أو تقليد وينطبق هذا المفهوم على مانطلق عليه السلوك السوى، كما ينطبق أيضا على السلوك المنحرف أو الغير سوى . فجميع تلك السلوكيات مكتسبه عن طريق التعلم .

ونظراً لأنه يمكن إرجاع كل سلوك إلى ثقافة المجتمع وهي التي تحدد إذا ماكان ذلك السلوك سوى أو غير سوى ، غير أنه يجب الإنتباه الى أن السلوك السوى في مجتمع قد يعد غير سوى في مجتمع اخر والعكس ايضاً صحيح . (أحمد : ١٤١٠هـ) . ولما للتغير من تأثير جلى على السلوك بوجه عام، لذا فأن التغير السريع في أي مجتمع عادة ما يصاحبه مشكلات لدى البعض لعجزهم عن مواكبته والتكيف معه . فالتغير الثقافي السريع جعل نقل الأشكال السلوكية الجامدة دون وضوح في مضمونها أمر غير مقنع للأجيال الجديدة، خاصة إذا عجزت هذه الاشكال السلوكيه عن التعامل مع المواقف الحياتية المستجدة من أجل تحقيق الاحتياجات أو الأهداف (أحمد ١٤١٠ك ٨٦) . لذا فإن نجاح البرامج الإصلاحية يستلزم

أن تقوم على أساس فهم الفرد، فهو كثير الاحتياجات، متقلب النزعات، لذلك يجب أن تتسم البرامج بالمرونة حتى تكون كفيلة باشباع تلك الاحتياجات المتغيرة. (الصادى : ١٤١٠هـ) .

وبالتالي فإن التعامل مع الأفراد على أساس إن كل منهم هو عبارة عن وحدة مستقلة سوف يساهم وبشكل ملحوظ في إنجاح اي برنامج اصلاحي وهذا مايوكده ذلك كساربيكيريا (Casar Becceria) حيث يرى أن انسانية العقاب تخدم أهداف العدالة أكثر مما يخدمها قسوة العقاب وعنفه، وقد برزت فكرة الاصلاح كهدف للعقاب بعد صراع مع الاتجاه التقليدى، ولقد رأي اتباع الاتجاه الاصلاحي أن العقوبة تهدف إلى إصلاح الجانحين وتقويمهم وأنه يمكن الوصول إلى هذا الهدف عن طريق بحث الخوف من تكرار العقوبة وخلق الاعتقاد بأن الجريمة لاتؤدي منفعة ما، بل أن البعض قد رأي أن الهدف الأساسى من العقاب يتمثل في تعديل نسق القيم لدى المنحرف. (غانم : ١٤١٢هـ) .

على الرغم من اهتمام الغرب بالاصلاح فهو لايعني أن علماء المسلمين بعيدين بل أنهم ادركو ذلك من زمن طويل حيث فسر ذلك الشاعر المسلم محمد إقبال أهمية السلوك كأساس للاستقامة حيث قال :

«التربية والتعليم الحديث قد جني على هذا الجيل جناية عظيمة إذ أعتنى بتربية عقله وتثقيف لسانه، ولم يف شيئا بتغذية قلبه وإشعال عاطفته، وتقويم أخلاقة، وتهذيب نفسه، فنشأ جيل غير متوازن القوى، غير متناسب النشأة، قد تضخم وكبر بعض نواحي إنسانيته وحياته على حساب بعض، وأصبحت المسافة بين ظاهره وباطنه، وعقله وقلبه وعمله، وعقيدته مسافة ساشعة، ومن رأيه أن نظام التعليم الغربي قد أضعف الروح المعنوية في الشباب المسلم وجني على رجولته جناية عظيمة، فأصبح شاباً رخواً رقيقاً مائعاً لايستطيع الجهاد ولايتحمل المكروه (الجوير : ١٤١٠ : ٤٦).

كما أدرك علماء المسلمين أهمية العوامل البيئية الخارجية كالبيت والمدرسة في صقل سلوك الافراد، بل اعتبرو أن الطفل ما هو إلا عبارة عن مرآة لاسرته والمكان الذي يقطن فيه، بكل مافيها من خير وشر، وكل ماسمعه ورآه ينطبع فيه، ولهذا كان جهد الأمهات من أهم الأمور في تربية الأبناء ، ومن ربى ماله ولم يربى ولده فقد ضيع الولد والثروة، وتربية الفضائل لايمكن أن تكتسب في المدارس بل يجب ممارستها مع الطفل من يوم أن يعى الخطاب ويفهم الكلام، وأول من يطلب منهم القيام بهذه الوظيفة هم طبعا الذين يباشرون الطفل من نشأته ومعاشرته، والذين يؤثرون عليه بأعمالهم وأقوالهم وسلوكهم، ثم اخضعنا ماتحتاجه هذه التربية من العناء والصبر والحنو والمحبة الخالصة، حكمنا بأنها لاتتم إلا بواسطة من انتجتهم الفطرة الآلية لهذه المأمورية العالية وهم الوالدان. (الجوير : ١٤١٠ : ٤٥ـ٤٦).

أن السلوك الاجتماعي هو نتيجة عملية تعّلم، ومانتعلمه اليوم كان بالأمس مرفوض، وربما اتخذ طابع آخر في المستقبل، من هذا المنطلق، فإن السلوك شئ غير جامد أو ثابت وقابل للتغيير وإنه من المملكن جعل هذا التغّير إيجابياً من خلال تهيئة العوامل الفاعلة والمؤثرة فيه. (العوجى : ٩٣).

لذا فإن امكانية تعديل السلوك من خلال البرامج الإصلاحية ليست من ضروب المستحيل، وبالتإلى فهي من المقدورات على من يريدها، غير انها تحتاج إلى متطلبات لكى يكفل لها التحقق ومن أهم متطلبات عملية التأهيل :

١ ـ توفير المناخ النفسى والاجتماعي الملائم وحيث يشعر النزيل أن عليه تحقيق تغير نوعي في أوضاعه الشخصية والسلوكية والمهنية .

٢ ـ التعرف على شخصية السجين من خلال مشاركته الأخصائى الاجتماعي في دراسة الحالة، وأن تكون المعلومات شاملة لتاريخ حياته، وظروفه المعيشية، وعلاقاته الأسرية والاجتماعية والمهنية ودرجة ذكائه، ومواهبه، وعواطفه، ومشاعره، ومفاهيمه خصوصاً كيف يفسر سلوكه الغير سوى.

٣ ـ أن تستمر العملية السابقة من قبل الاخصائى حتى يحصل على ثقة النزيل ويفصح عن ماضيه وهي دليل على نجاح الأخصائى في عمله.

٤ ـ يجب أن يقود الأخصائى الاجتماعي عملية التعامل مع النزيل وأن يوجه ذوى العلاقة بحيث تكون علاقاتهم ضمن برنامج التأهيل الاجتماعي.

٥ ـ أن تواكب هذه العملية تأمين جميع المستلزمات الفنية من جهاز بشرى يساعده في هذه العملية العلاجية والوقائية (العوجي : ٩٣).

نظرا لأن العمل على تعديل اتجاهات وميول وسلوك المنحرف وإبدالها باتجاهات اجتماعية سليمة يتطلب عنصر بشري مؤهل لهذا العمل. وهذا الأمر غير متوفر في اغلب الدور الاصلاحية. وحتي ما هو متوفر، فإنه يفتقر إلى الاستعداد والفاعلية وقلة الخبرة. لقد أدى ذلك إلى ازدحام تلك الدور بالمنحرفين والمجرمين، وبالتالي إتاحة الفرصة للكثير في تعلم سلوكاً إجرامياً جديداً، وبدلاً من التأهيل يخرج الحدث أو البالغ أكثر إجراماً من ذي قبل، كذلك فإن برامج التأهيل ترتكز على مهن عفى عليها الدهر، ولم تعد ذو فائدة في مجتمع يعتمد على أحدث وسائل التقنية (مقبل : ٩٤).

من ذلك، يتضح اقتران العمل الاصلاحى بتغير السلوك، وذلك التغير لن يحدث إلا اذا انكر النزيل جريمته، لذا كان العقاب في الإسلام والذي يعد من الأساليب الآلهية في معاقبة من يخالف حدود الله، هو ايضاً من اجل تحقيق وظائف الردع العام حيث تتناسب شدة العقوبة مع

الجُرم. هذا إلى جانب أن ذلك يساعد على تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال المحافظة على الأسس الثابتة للمجتمع الإسلامى والتي تتمثل في النظم والقيم والفضائل الإسلامية واشباع الشعور بالأمن والعدل بين الناس وفوق ذلك فهو تنفيذ لأوامر الله سبحانه وتعالى (السمالوطى : ١٤٠٣هـ).

واذا كان القرآن الكريم قد حدد أنواع العقاب للمجرمين، فإنه ايضاً قد بين إسلوب الاصلاح، فالآية الكريمة (وإنى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى) هي الاساس لاي برنامج اصلاحى، فهي تشير إلى أن الهداية تحدث بعد إقرار النزيل لجريمتة والتوبة عنها ويصاحب ذلك الايمان بالله والشروع بالعمل الصالح، متى تحققت تلك الشروط الثالثة فإن الهداية أمر حتمي، ولعل ذلك ماتوصل إليه علماء النفس والاجتماع في العصر الحديث.

لذا فإن التأهيل الاجتماعي يهدف إلى تنمية شخصية الفرد. وذلك عن طريق تعزيز المؤهلات الفردية وإدراك الذات والثقة بالنفس والانفتاح على الغير والتوافق مع المبادئ الأخلاقية والمفاهيم الاجتماعية التي ترعى الحياة العامة. وتعد الخدمة الاجتماعية من الاعمال الإنسانية لمؤازرة الفرد في مواجهة المشكلات التي تعترضه في الحياة. (العوجي: ٩٣).

حيث يقوم الأخصائى الاجتماعى، لتحقيق أهداف الخدمة الاجتماعية لمساعدة النزلاء، بعدة أدوار في عملية التأهيل الاجتماعي يمكن إعطاء مواصفاتها كما يلى: الدور القيادى ـ يتولي الأخصائى الاجتماعي دوراً قيادياً في عملية التأهيل الاجتماعي إذ تقع عليه مسؤولية قيادة الجماعة وأفرادها منذ مرحلة تكوينها وصولاً إلى الافراج عن أفرادها وولوجهم الحياة العامة، وكقائد يترتب عليه أن يتصف بالصفات القيادية من رؤية صحيحة إلى سرعة تحليل الموقف واتخاذ القرارإلى الايحاء بالثقة إلى جعل تصرفاته قدوة للغير ممثلاً للنموذج السلوكى الذي يصبو إلى توفيره وتنميتة

لدى أفراد جماعته إلى فرض احترامه حيثما حل وعلى أي شخص يتعامل معه فتكون له الهيبة والسلطة الملازمتين لوظيفته كقائد ومرشد. وأن المطلوب من الأخصائى الاجتماعي هو إحداث تغيير نوعي فى سلوك الإنسان وعاداته ومفاهيمه ومواقفه .

الدور الإشرافي :

وبما إن تدخل الأخصائى الاجتماعي في حياة الفرد والجماعة قيادياً إلا أنه لايحل محل المبادرات التي يتخذها أفراد الجماعة أنفسهم، بل ان ديناميتها تفرض عليهم التحرك، لذلك يقوم الاخصائى الاجتماعي بدور إشرافي مواز لدوره القيادى .

الدور العلائقى:

يقوم الأخصائى الاجتماعي بدورعلائقى بين الجماعة وإدارة الإصلاحية والعالم الخارجى، فهو صلة الوصل بين هذه الحلقات التي تؤلف عملية التأهيل الاجتماعي. إنه يتعامل مع إدارة الاصلاحية، اذ يعمل تحت إشرافها كما يتعامل مع إفراد الجماعة وأسرهم والعالم الخارجى ضمن شبكة من الاتصالات والعلاقات الموظفة في سبيل بلوغ الأهداف التأهيلية. لذلك يفترض في الأخصائى الاجتماعي إتقان فن العلاقات العامة والشخصية والتعامل مع الإدارات العامة والمراجع المختصة ومع الإفراد بصورة توفر له المناخ المناسب والمتفهم لمهامه الصعبة والدقيقة فيساعده على إنجازها دون صدمات أو عوائق .

الدور التنسيقى :

تتضمن عملية التأهيل الاجتماعى، على ما رأينا، حلقات من

النشاطات داخل الجماعة وخارجها : فمن حلقات مناقشة إلى ندوات وحفلات ترفيهية ولقاءات مع زوار ونشاطات رياضية وأعمال مهنية وتدرّب وتعلّم مدرسي وتكيّف مع العالم الخارجي. يتطلب التعامل مع تلك الحلقات تنسيقاً عقلانياً يضمن التوازن والتكامل بينها بحيث تأتى مكملة لبعضها البعض. ذلك يقوم الأخصائى الاجتماعي بهذا الدور التنسيقى فيبرمج تلك النشاطات بصورة متوازنة بحيث لاتطغي إحداها على الأخرى أو لاتهمل إحداها .

الدور الممهد للحياة الحرة :

لايقتصر دورالأخصائى الاجتماعي على إدارة عملية التأهيل الاجتماعي داخل المؤسسة العقابية بل يتعداه إلى تهيئة الإفراج عن المحكوم عليه وإعادة اندماجه في المجتمع، وقد تزود بالمؤهلات الضامنة لانصهاره في الحياة العامة على أكمل وجه .

لقد سبق وذكرنا، أن تهيئة المحكوم عليه بعقوبة مانعة للحرية للإفراج عنه واستعادته مكانته في المجتمع الحر تبدأ من أول يوم لدخوله المؤسسة العقابية، لأن بقائه فيها هو مؤقت : وهو على طريق استعادة لحريته، وبالتالي تنصب الجهود داخل المؤسسة العقابية على تهيئته ليوم الافراج عنه بتزويده بكافة المؤهلات والأمكانيات التي تمهد له السبيل أمام حياة حرة وشريفة .

لذلك يتجاوز دور الأخصائى الاجتماعى قيادة المجموعة والإشراف على نشاطاتها إلى تهيئة الإفراج، وهذا يتطلب مقدرة الأخصائى علي أقامة علاقة متينة بين عالم السجن والعالم الخارجي، وعلى تهيئة المجتمع الحر لتقبل السجين المفرج عنه وتسهيل إندماجه فيه وتهيئة سبل العمل له، حيث تساعده في ذلك الهيئات الأهلية والحكومية حيثما وجدت. والافضل أن تكون تلك الهيئات متواجدة في السجن ذاته بواسطة مكاتب لها يشرف

عليه اخصائيون اجتماعيون في رعاية السجين بعد الإفراج عنه (العوجي ١٩٩٣).

من خلال التعرف على نوعية البرامج التأهيلية والخصائص المختلفة للنزلاء وأدوارالاخصائى الاجتماعي تتبلورأسئلة المقابلة والتي من خلالها يمكن الاجابة على تساؤلات البحث .

رابعا : نتائج الدراسة :

تنقسم نتائج الدراسة إلى عدة مجموعات من أهمها :

المجموعة الأولى ـ الخصائص العامة لمفردات العينة :

ـ معظم الذين تمت مقابلتهم من الشباب بمتوسط عمرى مقداره ٢٢ سنه .

ـ اغلبيتهم لم يسبق لهم الزواج .

ـ مستواهم التعليمي منخفض، فالاغلبية أنهي المرحلة الابتدائية والبقية التالية لم تتجاوزالمرحلة الثانوية .

ـ جميعهم ينتمون إلى اسر كثيرة العدد بإستثناء حالتين .

ـ رب اسرة واحد متزوج بأثنتين .

ـ الاغلبية المطلقة منهم يسكنون أحياء شعبية .

ـ جماعات الرفاق اتصفت بالتجانس بشكل عام، فمعظمهم اما زملاء في نفس المدرسة أو مقيمين في نفس الحي .

المجموعةا لثانية ـ الاسباب التي يعزى لها العودة إلى الجريمة :

ـ ضعف الروابط الاسرية وخاصة اثناء فترة السجن حيث تكاد تنعدم الزيارات الاسرية باستثناء ثلاث حالات .

ـ اغلبيتهم دخلوا السجن اول مرة بسبب بسيط مثل الذهاب إلى بيت مشبوه أو مضاربة أو مشكلة مع احد والديه أو حادث دهس .

ـ جميعهم اكدوا أنه بعد الافراج عنهم اول مرة لم يستطيعوا أن يتخلصوا من وصمة العار التي لاحقتهم في كل مكان ذهبوا إليه، وانها كانت الدافع القوى وراء عودة معظمهم مرة اخرى إلى السجن .

ـ اتسمت الاسباب التي أدت إلى دخولهم الى السجن مرة اخري بالاختلاف عن السبب الاول لدخولهم السجن بالفضاعة فتمثلت بترويج واستعمال المخدرات والسكر والسرقةوالقتل .

المجموعة الثالثة ـ طبيعة المشكلات التي تواجه النزلاء:

ـ محدودية الامكانيات الاقتصادية هي السمة الغالبة على عينة الدراسة .

ـ تعثرهم الدراسي سبباً رئيسياً لتركهم الدراسة .

ـ ظهور المشكلات نتيجة لانقطاعهم عن الدراسة .

ـ أفاد جميع أفراد العينة (بإستثناء حالة واحدة، ادخله والده السجن لتهديده اياه بالسلاح) انهم بدأوا مسلسل الإدمان بشرب الدخان ثم المسكرات ثم الحبوب المنبهة وانتهوا بالحشيش والهيروين .

المجموعة الرابعة ـ العلاقات التنظيمية داخل وخارج الاصلاحية:

ـ اكد جميع من تمت مقابلتهم انهم لم يقابلوا الاخصائى الاجتماعي بل انهم لايعرفون طبيعة عمله .

ـ الإنتماء القبلي هو المعيار الاساسي لتكوين جماعات الاثنية داخل السجن .

- اغلبهم تعلم فن إرتكاب الجريمة من خلال بعض اعضاء المجموعات التي انتموا إليها .
- تعد التحقيقات الجنائية هي الشكل الوحيد للعلاقة بين النزلاء وإدارة السجن .

خامساً : المناقشة :

على الرغم من محدودية عينة الدراسة (عشر حالات) فإن النتائج تكاد تكون متماثلة عدا بعض الإستثناءات ، ذلك يعطي تلك النتائج زخماً قوياً ، ولعل أهم مؤشرات تلك النتائج هي :

- اظهرت النتائج أن الإنحراف أخذ شكلاً بسيطاً في بدايته وفى المراحل العمرية المبكرة ، مع عدم قدرة النزيل على إدراك الواقع الذي حل به .
- ان اسباب دخولهم السجن للمرة الأولى كان خارج عن إرادة الأفراد انفسهم ، حيث احتل التعثر الدراسى ، وعدم القدرة على مواصلة التعليم ، والتي تعتبر المحور الأساسي لبداية الصراع مع الأسرة وبداية حدوث المشكلات ، الامر الذي دفعهم إلى البحث عن وسيلة لقضاء أوقات الفراغ الناجمة عن ترك الدراسة وعدم الحصول على عمل .
- عدم قدرة معظم أرباب الأسر على تفهم الواقع الجديد لأبنائهم ، بالإضافة لعدم وجود من يساعد تلك الأسر بتقبل الموقف الجديد والتكيف معه وإيجاد البدائل للحد من انحرافهم .
- عدم معالجةا لمشكلات البسيطة وتجاهلها لا يعنى أنه الغى تاثيرها ، بل على العكس تماماً ، حيث ساعدت تلك المشكلات بتنمية روح الخلاف بين النزيل واسرته ، كما أن رفض الأسرة لكون أحد افرادها انحرف إنحرافاً بسيطاً لايحل القضية ، لدرجة أنه يمكن ارجاع إقتراف النزيل لجريمة أكبر كرد فعل لذلك الرفض .

- اعتراف أكثرهم بأنهم تعلموا فن إرتكاب الجريمة من خلال الجماعات التى إنتموا إليها يؤكد حقيقة أن السلوك الاجرامي جاء عن طريق التعلم وأن ذلك التعلم حدث عند دخولهم السجن للمرة الاولى . وبالتالي يمكن اعتبار السجن المدرسة الحقيقة للإنحراف حيث تلتقي فئات كثيرة ذات خبرات متنوعة في فن إرتكاب الجريمة وبالتالي يصعب على مؤسسة واحدة أن تقوم بدور الاصلاح وهي في نفس الوقت مقر لتعلم فن إرتكاب الجريمة .

- إن الالتحاق بأي برنامج مهنياً أو إرشادياً لايعني أن عدم العودة إلى السجن وبالتالي لا علاقة بين نوع البرنامج وعدم العود إلى الجريمة .

- ابرزت النتائج اهمية الفروق الفردية كسبب للعودة إلى الجريمة . فكل فرد هو نتاج لعلاقات اسرية وبيئية وحيث تختلف تأثير تلك العلاقات باختلاف القدرات الفردية . الامر الذي يتطلب التعامل مع كل حالة بمفردها .

- عدم قيام الاخصائى الاجتماعي بدوره في السجن من الامور التي كان لها أثر كبير على عودة الاغلبية منهم إلى السجن أكثر من مرة .

من كل ذلك نخلص إلى أن تطبيق البرامج الإصلاحية وحث النزلاء على الالتحاق بها لايعنى ضمان تقويم سلوك النزيل وذلك راجع إلى الفروق الفردية بين النزلاء .

لذا فإننا نعتقد أن نجاح البرامج الإصلاحية يجب أن تقوم على :

١ - انكار النزيل لما أرتكبه من خطأ أو جرم، بمعنى آخر التوبة عن ما اقترفة .
٢ - العودة إلى قيم المجتمع ومبادئه .
٣ - الإلتحاق بأي عمل صالح .

ويمكن تحقيق ذلك بمساهمة الاخصائى الاجتماعي في الوظائف التالية :

١ ـ دراسة كل حالة نزيل تدخل الإصلاحية والعمل على تقويمة ومساعدته على التوبة قبل كل شئ .

٢ ـ عند اقتناع الاخصائى الاجتماعي بتوبة العميل يعمل على إعادته إلى ثقافته الأصلية تدريجياً . من خلال أسرته وبيئته الاجتماعية .

٣ـ نظراً لأن المجتمع في العادة لا ينسى أخطاء الآخرين . فإن فرصة العمل في المؤسسات، بعد الإفراج عن النزلاء، عادة ما تكون صعبة . لذا نرى لزوم تأهيل النزلاء على المهن ذات النشاط الفردي أو الأعمال التي تعتمد على الأنشطة الخارجية ويعد ذلك من أهم أعمال الاخصائى الاجتماعي .

٤ ـ حين يصل النزيل إلى هذه المرحلة لا يعنى ذلك نهاية المطاف بالنسبة للاخصائى الاجتماعي ولكن بداية مرحلة أخرى وهي الرعاية اللاحقة . لأن النزيل قد تواجهه مشكلات قد لا يستطيع حلها . فهو بحاجة إلى مساعدة خارجية خصوصاً في السنة الأولى بعد الإفراج عنه .

المراجـــع

١ ـ أبو العزايم، جمال ماضي، **طرق وأساليب العلاج الطبى والنفسي للأحداث الجانحين (في) أساليب معالجه الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحية**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٤٠١هـ.

٢ ـ أحمد، على فؤاد : **التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث الجانحين (في) اساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحيه**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٤١٠هـ .

٣ ـ الجوير، إبراهيم بن مبارك : **التربية الإسلامية ودورها في علاج الأحداث الجانحين (في) معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحية**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض ١٤١٠هـ.

٤ ـ خلف، محمد : **مبادئ علم العقاب**، مطابع الثورة للطباعة والنشر، نبغازى، ١٩٧٨ .

٥ ـ خلف، محمد : **مبادئ علم الإجرام**، دار منهل المعارف . دمشق، ١٩٨٥ .

٦ ـ الخولي، حسن : **تطورالمنهج في البحوث الانثروبولوجية، منهج دراسة الحالة**. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية، ٩٩٢ .

٧ ـ السباعى، محمود، وحسن صادق المرصفاوى : **مبادئ علم الإجرام**. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة ١٩٦٨ .

٨ ـ السعد، صالح : **الخطط الوطنية للسياسات الجنائية والتصدى للجريمة، رؤية حاضرة ونظرة مستقبلية**. الفكر الشرطى، مجلد (٢) عدد (٤) شرطة الشارقة. الامارات العربية المتحدة. الشارقة ١٩٩٤م.

٩ ـ الصادى، أحمد فوزى : **عملية تصميم ووضع برنامج العمل مع جماعات الأحداث الجانحين (في) أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الاصلاحية** . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . الرياض ١٤١٠هـ .

١٠ ـ العوجي، مصطفى : **التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية. مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع**، بيروت ١٩٩٣م .

١١ ـ كاره، مصطفى عبدالمجيد : **السجن كمؤسسة إجتماعية، دراسة عن ظاهرة العود** . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . الرياض ١٤٠٨هـ .

١٢ ـ وهبة، توفيق علي : **دور الاصلاح والتهذيب** . مطابع الأمن العام . الرياض . ١٤٠١هـ .

١٣ ـ وهبة، توفيق علي . وغرمان صالح العمرى : **نظام السجون والتوقيف ولوائحه التنفيذية والأوامر والتعليمات المستديمة** . مطابع الأمن العام، الرياض » بدون « .

١٤ ـ مرعي، إبراهيم بيومى : **دور التدريب المهني والعمل بالمؤسسات الإصلاحية (في) برامج التدريب في المؤسسات الإصلاحية** . المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب . الرياض ١٤١٢هـ .

١٥ ـ مقبل، فهمي توفيق : **العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل الموسسات الإصلاحية في المجمع العربى** . مؤسسة شباب الجامعة . الاسكندرية . ١٩٩٤ .

16- Yin , Robert.k: Case Study . Sage Puplication , Newbury Park PA.

البحث السادس

نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

الدكتور/ مصطفى متولي

البحث السادس

نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية

مقدمـــــة:

يجتاز الوطن العربي فترة من التغير الاجتماعي الذي شمل كافه بناءاته وأنساقه الاجتماعية، وأساليب العمل والانتاج، ومطامح الأفراد والجماعات. وأسهم في سعة وتيرة التغّير ونمطه ثورة الإتصال والمعلومات التي أقتحمت حياة الإنسان وتأثرت بها آراؤه واتجاهاته. وترك ذلك التغّير بصمات واضحة على صراع القيم، وازدياد مطالب الفرد وطموحاته، وظهور كثير من المشكلات المصاحبة للتقدم الحضاري وتأثيراته السلبية وفي مقدمتها الجريمة والإنحراف.

والجريمة في صورها المختلفة ظاهرة اجتماعية معقدة، عرفتها المجتمعات الإنسانية ـ قديمها وحديثها ـ بدرجات متنوعة وبأشكال متباينة. واختلفت الآراء والمذاهب حول توضيح العوامل التي تدفع بالفرد إلى سلوك طريق الجريمة. وتشعبت إلى ثلاث مدارس هي: (عيد: ١٤١٠هـ ١٢ـ١٤).

١ ـ المدرسة الاجتماعية التي حاولت تفسير السلوك الاجرامى على أساس ماتباشره العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والحضارية مجتمعة من تأثيرات على الفرد وارتبطت بها نظريةالتفكك الاجتماعي Social Disorganisation ونظرية التجمع التفاضلي Differentaitional Association.

٢ ـ المدرسة الفردية التي حاولت تفسير السلوك الاجتماعي من خلال التكوين العضلي والعقلي والنفسي والاجتماعي لشخصية المجرم. وارتبطت بها نظرية التفسير البيولوجي ونظرية التفسير النفسي .

٣ ـ المدرسة التكاملية التي حاولت تفسير السلوك الإجرامى من خلال التكامل بين المدرسة الاجتماعية والمدرسية الفردية وترى أن السلوك الإجرامي لايمكن تفسيره بعامل واحد فردى أو اجتماعي، وإنما هو نتاج مجموعة من العوامل الذاتيه والاجتماعية .

فالمنظور التكاملى للجريمة يعتبرها محصلة لتفاعل العوامل البيولوجية والنفسيه والاجتماعية (غيارى : ١٩٨٦م: ٢٧٨) وتلك النظرة إلى الجريمة ساعدت في تعليل ظاهرة الانحراف بالطرق العلمية، والوقوف على أسباب السلوك الانحرافي. ويتم ذلك من خلال مراقبة دقيقة منتظمة من قبل الأخصائين الذين يقومون بتشخيص عوامل الجريمة ورسم طرق العلاج داخل المؤسسات العقابية.

وعندما أتضح أن الإجراءات المتشددة في المؤسسات العقابية تثير شعوراً بعدم الرضا وتؤدى إلي التوتر والضغينة بين النزلاء والحراس، وتشجع مخالفة الأوامر والمشاكسة، وعندما أتسعت النظرة إلى المجرمين باعتبارهم مرضى يستحقون العلاج، بدأ التحول من نظرية عقاب المسجونين القائمة على التركيز على الذنب والندم إلى نظرية إصلاح المجرمين والجانحين. غيرأن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، وإنما جاء نتيجة حتمية للتطورات العلمية في الميادين المختلفة للعلوم الطبيعية بعامة والعلوم الاجتماعية بخاصة، ولاستخدام الأسلوب العلمى في دراسة المشكلات الاجتماعية ومنها مشكلة السلوك الإجرامي والجنوح .

ويقوم مفهوم الاصلاح المعاصر على ركنين أساسيين هما : حماية الهيئة الاجتماعية من خطر السلوك الإجرامى من ناحية وحماية المجرم أو

الجانح نفسه بمعالجته واصلاحه وتقويمه وتأهيله ليصبح عضواً نافعاً لنفسه ولمجتمعه من ناحية أخرى (Tappan :1951) ويتطلب ذلك المفهوم حجز المجرم أو الجانح » في المؤسسات الإصلاحية لفترة ما وأخضاعه لبرنامج يستهدف تقويم سلوكه وتأهيله للرجوع إلى الهيئة الاجتماعية سليماً «(كريم : ١٩٧٥ : ١٦٤). وأصبح الغرض من المؤسسات الإصلاحية الحديثة تأهيل المجرمين والجانحين للرجوع إلى الحياة الاجتماعية من خلال تصميم برامج إيجابية تسهم في علاجهم باعتبارها أكثر فعالية من أستخدام البرامج السلبية التي تركز على عقابهم . (Sutherland : 1978:360)

لذا تختلف المؤسسات الإصلاحية عن السجون التقليدية في أهدافها، ووظيفتها ونوعية البرامج التي تطبقها في علاج المجرمين والجانحين من الشباب والأحداث، بعد أن تطور الاهتمام بهذه الشريحة من أفراد المجتمع، وحل البرنامج العلاجي محل نظام القمع التقليدي في الجسون (Barnos :1951:519) .

ومهما كانت النظرية التي تستند إليها معاملة المنحرفين أو المجرمين أو الجانحين، فإن البرنامج التربوي يعد أمراً أساسياً لايمكن الاستغناء عنه سواء في عملية العلاج والتأهيل التي تسود المؤسسات الاصلاحية، أو في عملية رفع المستوي الثقافي وشغل أوقات فراغ النزلاء في السجون التي تطبق العقاب في ظل أنخفاض المستوى التعليمي لقطاع عريض من سكان السجون. وانعدام ذلك البرنامج التربوي في المؤسسات الإصلاحية أو العقابية يجعل المؤسسة أو السجن مجرد مكان للحجز ضرره أكثر من نفعه للفرد أو المجتمع (كريم : ١٩٧٥م: ٢٢٤).

ولاشك أن تلك البرامج التربوية التي تقدم للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية تعد نمطاً من تعليم الكبار يستهدف الارتقاء بمستوى ثقافة النزيل، وتغيير نظرته إلى المؤسسات الاجتماعية المختلفة، وتحقيق التواءم في علاقته بها وبالأفراد الآخرين في المجتمع، وتنمية مهاراته التي تمكنه من التعايش

بصورة سوية مع المجتمع . ولاتقتصر البرامج التعليمية في السجون على البرامج الأكاديمية أو الحرفية، وإنما تتطرق إلى مجال أوسع يتناول التربية الاجتماعية التي تساعد السجين على التكيف مع الحياة في المؤسسة الإصلاحية أو العقابية والاندماج مع المحيط الاجتماعي بعد إخلاء سبيله .

وتتفاوت الدول العربية في تخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية في المؤسسات العقابية والاصلاحية . وحرصاً من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على تلافي ذلك التباين، فقد وضع ضمن مشروعاتها عقد ندوة علمية عن «التعليم داخل المؤسسات الاصلاحية» يتم تنفيذها في تونس بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال التفره من ٢٦ ـ ٢٨ صفر ١٤١٦هـ الموافق ٢٤ ـ ٢٦ يوليو ١٩٩٥م . وتغطى الندوة ستة محاور رئيسة، والدراسة الحالية تتناول أحد محاور الندوة وتتركز حول «إعداد نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية» .

أولاً : أهمية الدراسة :

حظيت البرامج التربوية والتعليمية باعتراف وانتشار واسعين في المؤسسات الإصلاحية في النصف الثاني من القرن العشرين، لما للتربية من دور حيوي فى تنمية الذات، وإثارة الحماس، واكتساب المهارات، وتنمية القدرات والاستعدادات، وشغل وقت الفراغ، وتحقيق التكيف والتفاعل الاجتماعي مع الأفراد والمؤسسات المختلفة في المجتمع . لذا يذكر » مالينكوست Malinquest أن الفرد الذي يعيش في القرن العشرين دون أن يمنح الفرصة لتعليم القراءة لايتستطيع أن يؤدى وظيفته بطريقة مناسبة، ولايستطيع أن يعيش حياة إنسانية فردية واجتماعية تامة . فالقدرة على القراءة عنصر ضروري لإعداد الفرد للحياة في عالم اليوم الذي أصبح فيه

التعليم حياة، والحياة تعليم (Malinquest : 1964:2)

وظل التعليم الديني هو التعليم الوحيد السائد في معظم المؤسسات العقابية حتى نهاية القرن التاسع عشر، ومع تطور السجون إلى مؤسسات اصلاحية أتسع مجال التعليم الذي يقدم للنزلاء ليتضمن تعليماً مدرسياً وتعليماً مهنياً. وثقافة صحية واجتماعية وحضارية تتناسب مع حاجات السجين واستعداداته وقدراته. ومع تعدد وتنوع البرامج التربوية والتعليمية التي تقدم للمجرمين والجانحين في المؤسسات الإصلاحية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية واختلافها من مؤسسة لأخرى، تظهر أهمية التواصل إلى نموذج للبرامج التربوية والتعليمية تسترشد به الدول العربية عند تخطيط برامجها التي تقدمها لنزلاء المؤسسات الأصلاحية والعقابية.

ثانياً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

تسعى هذه الدراسة إلى التوصل إلى نموذج للبرامج التعليمية والتربوية يقدم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية. ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ ما الأسس التى يستند إليها تصميم البرامج التربوية داخل المؤسسات الإصلاحية؟
٢ ـ مانوعية البرامج التي يتضمنها النموذج المقترح ؟
٣ ـ ما أهداف البرامج المقترحة في النموذج ؟
٤ ـ ما محتوى البرامج المفترحة في النموذج ؟
٥ ـ ما طرق التدريس والوسائل التعليمية المناسبة لتنفيذ النموذج المقترح ؟
٦ ـ ما أنواع التعليم المناسبة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية؟
٧ ـ ماالمشكلات المتوقعة عند تنفيذ النموذج ؟
٨ ـ ما الآليات المقترحة للتغلب على معوقات النموذج ؟

ثالثاً : مصطلحات الدراسة :

يتطرق الباحث إلي عدد من المصطلحات في دراسته ، وفيما يلي تحديد لأهم هذه المصطلحات :

١ ـ الانحراف : يقصد به الخروج على القواعد الاجتماعية التي حددها الشرع أو النظام العام في المجتمع للسلوك الصحيح ، ويؤدى ذلك إلي رد فعل واضح من الجماعة (غيث : ١٩٨٠ : ١٤) .

٢ ـ السلوك المنحرف : مظهر من مظاهر سوء التكيف بين نمط الشخصية وضغوط البيئة والقانون الأخلاقى السائد في المجتمع (فهمى : ١٩٨٥ : ١٢) .

٣ـ الجريمة : ظاهرة اجتماعية عالمية Universal Social Phenomenon تختلف في طبيعتها ومفهومها من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلي آخر في نفس المجتمع باختلاف العادات والتقاليد الاجتماعيه ، والمفاهيم الفكرية ، والظروف الاقتصادية ، والبيئات الثقافية ، والتقدم العلمي (الطخيس : ١٩٨٠ : ١٠) .

٤ ـ المؤسسات الإصلاحية والعقابية : يقصد بها في هذه الدراسة السجون التي تختص بايواء وحفظ وعلاج من صدرت ضدهم أحكام قانونية لارتكابهم بعض الأفعال المخالفة للشرع أو النظام العام في المجتمع . وتختلف في معاملتها للسجناء باختلاف أهدافها ووظائفها .

٥ ـ البرامج التربوية داخل المؤسسات الإصلاحية : هي أداة تفاعل للجماعة وبدونها لايمكن أن تتطور أو تؤثر في أفرادها وتشبع حاجاتهم وميولهم المختلفة (هاشم : ١٩٧٠ : ١٧٣) وقد تطور مفهوم البرنامج ليشير إلى الفكرة المجردة Concept التي تحتوي على أوجه النشاط المختلفة والعلاقات والتفاعلات والخبرات للفرد والجماعة (أحمد : ١٩٧٤ : ٢٣١) .

وتسهم الأنشطة النابعة من البرنامج في تحقيق النموالانفعالي والاجتماعي للأفراد، من خلال ما تمدهم به من أنماط سلوكية مرغوبة، وماتوفره لهم من شعور بالأمن والاستقرار، وماتتيحه لهم من تعبير عن المشاعر، وتعزيز عضويتهم في الجماعة وعلاقتهم بالآخرين (غباري : ١٩٨٣ : ٣٦-٣٧) .

والبرنامج في تعيم الكبار يختلف عن المنهج في التعليم النظامي، «فالأصل في الأول هو التعليم وفي الثانى هو التربية» (أبوعمشه : ١٩٨٨م : ١٢٩) . فالبرنامج في تعليم الكبار أوسع من مفهوم المادة الدراسية، ويعد وسيلة من الوسائل المؤدية إلى تحقيق أهداف تعليم الكبار .

ويقصد بالبرامج التربوية والتعليمية في هذه الدراسة تلك البرامج ذات الصبغة الأكاديمية والثقافية والمهنية والارشادية والترفيهية التي تقدم داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية بقصد العلاج والتأهيل والتهذيب والتكيف مع المحيط الاجتماعي .

رابعاً : الأسس التي يستند إليها تخطيط البرامج التربوية داخل المؤسسات الإصلاحية :

يتطلب تصميم البرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية مراعاة أربعة من الأسس المهمة في تخطيط وبناء البرامج وهي :

١ ـ الأساس النفسي الذي يؤكد أهمية مراعاة خصائص نمو المتعلم وخبراته السابقة وحاجاته وميوله واهتماماته وقدراته . وطبيعة عملية التعلم وتعديل السلوك وتغييره، عند تخطيط البرامج واختيار محتواها (هندى : ٢٩٨٩ : ٤١) وهذا يتطلب تقدير أحتياجات النزلاء التعليمية

التى يستطيعون التعبير عنها صراحة أو تلك التي تكون كامنة في أتجاهاتهم حتي يكون البرنامج مستجيباً للحاجات التعليمية (نوكس : ١٩٩٣م : ٧٥) وقد ساعد تقدم الدراسات النفسيه في تحديد خصائص نمو الدارسين في كل مرحلة، وطرق اكتسابهم الخبرات، ودوافهم وأغراضهم وميولهم، والفروق الفردية بينهم ومايتعرضون له من صراعات وانحرافات تشتت جهودهم وتهدر طاقاتهم، وعلى مخططي البرامج التربوية الاستفادة من هذه الدراسات لتحقيق ذوات السجناء ومساعدتهم لبذل اقصى جهودهم من أجل تكيفهم مع المحيط الاجتماعي (سرحان : ١٩٧٩ : ٢١).

٢ـ الأساس الاجتماعي الذي يؤكد أهمية ثقافة المجتمع، ومتغيراته الحضارية وحاجاته التنموية وطموحاته المستقبلية، في بناء المناهج وتخطيط البرامج (١٨ : ٨٠). وهذا يتطلب التركيز في تصميم البرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية على أحترام السجين لذاته، وتقدير المجتمع له في ضوء عمله وانتاجه، وتنمية روح المسئولية لديه تجاه المجتمع، واحترامه للقانون والنظام، واحترامه للعمل اليدوي وتقديره للمهن والحرف المختلفة، وتوسيع تفاعله وعلاقاته الاجتماعية (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ١٩٨١ : ٦٠ـ٦١).

٣ـ الأساس الفلسفي الذي ينبثق من التراث الحضاري للأمة العربية وعقيدتها السمحة وشرعتها الواضحة التي تحدد بجلاء الحلال والحرام وتبين حدود الله في كل مخالفة للشرع وخروج عن القانون. وينبثق هذا الأساس أيضاً من الفلسفة التي تتبناها الجهات المشرفة على السجون باعتبارها مؤسسات اصلاحية أم مؤسسات عقابية. ويؤثر جميع هذه الاعتبارات في تصميم وتخطيط البرامج التربوية للسجناء والجانحين.

٤ـ الأساس المعرفي الذي يرتبط بطبيعة العلم، وتتابع المفاهيم وتكاملها وتسلسلها في ترتيب منطقي يبدأ بالبديهيات والمبادئ البسيطة ثم يتدرج

في الصعوبة. ويبدأ بالمعلوم وينتهي بالمجهول، وهذا يجعل امكانية الوقوف على المجهول مرتبطاً بفهم المعلوم (نشوان : ١٩٩١م: ١١٧).

ومن هنا فإن تخطيط وتصميم نموذج لبرامج تعليمية وتربوية يمكن تنفيذه داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في البلاد العربية لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار الأسس الفلسفية والنفسية والاجتماعية والمعرفية لكى يأتى ذلك النموذج متناغماً مع فلسفة المجتمع، ونظرته إلى الجريمة والجنوح، وموقفه من السلوك الانحرافي والجانح، وملائماً للحاجات النفسية والاجتماعية للنزلاء في المؤسسات الإصلاحية والعقابية. ومراعياً لفروقهم الفردية ومستوياتهم العقليه ورغباتهم ودوافعهم وميولهم واتجاهاتهم ومواكباً للمعرفة النهجيه التي تعتني بالمضمون والطريقة معاً وتتفاعل فيها الحقائق والمفاهيم مع طرق البحث والتفكير المستخدمة في الحصول على هذه المعرفة.

كما يستند تخطيط وتصميم نموذج للبرامج التربوية والتلعيمية للمؤسسات الإصلاحية في البلاد العربية إلى ثلاثة مداخل رئيسة توجه الفكرالاصلاحي للسجون وتجسد فكرة العلاج والرعاية والتأهيل للنزلاء وهي:

أ ـ مدخل تعديل السلوك Behavior Modification

ويستند هذا المدخل إلى نظرية التعزيز التي تقوم على أن السلوك الذي يعزز أو يثاب أيجابياً يتسمر ويتكرر، بعكس السلوك الذي يعاقب أو يثاب سلبياً فأنه ينطفئ. ومن ثم فإن مدخل تعديل السلوك يستفيد بأكبر قدر ممكن من مبدأ المعززات الإيجابية التي تقدم للسجين أو النزيل أو الجانح من خلال البرامج التربوية التي تسهم في تطوير سمات شخصيته وتعديل أتجاهاته وتحسين ميوله وأهتماماته بالإضافة إلى البرامج الإرشادية التي تتناسب مع حالته (Reid : 1988:25-29).

ب ـ مدخل تطوير خدمة العمل Work Experience

ويستند هذا المدخل إلى الاستفادة من الطاقة الكامنة لدى المنحرف أو الجانح وتوجيهها لصالح الفرد والمجتمع . لذا تقوم البرامج التي يتم تصميمها في إطار هذا المدخل بدور مهم في التنمية الاجتماعية للمنحرف وتحقيق شعوره بالانتماء واحساسه بالثقة بالنفس وتقدير الذات .

كما تعمل البرامج التي تخطط في إطار هذا المدخل على تشجيع النزلاء على العمل من خلال برامج التدريب التي تجمع بين الجوانب النظرية والعملية للحرف والمهن المختلفة وذلك لمساعدة أنفسهم على الكسب والوفاء بمتطلبات الحياة (Dixon & Wright :1975:127) .

جـ ـ مدخل إصلاح البيئة الاجتماعية Community Regorm

ويستند هذا المدخل إلى أن ضبط سلوك الأفراد يتم عن طريق قوى خارجية تتمثل في النظم والقوانين وأساليب مؤسسات الضبط الاجتماعى ، ويؤكد هذا المدخل الاهتمام بالعالم المحيط بالمنحرفين والجناة والجانحين والتركيز على القوى الاجتماعية التي تسبب السلوك الانحرافي . لذا فإن رعاية هذه الشريحة من أفراد المجتمع تتطلب اصلاح الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه . ومن هنا فإن البرامج التي تخطط في إطار هذا المدخل تعتنى بتحقيق التكيف مع المجتمع من خلال فهم النظام الاجتماعي ، وتحمل المسئولية الاجتماعية ، ومعرفة حقوق وواجبات الفرد والمجتمع ، وتوفير العلاقات الاجتماعية السليمة (Kurtz & Linolsey : 1987:10‘13) .

وبصفة عامة لكى يكون نموذج البرامج التربوية التعليمية المقترح للمؤسسات الإصلاحية والعقابية بالبلاد العربية فعلاً ، ينبغى أن يكون ملائماً للمستوى الثقافي والتعليمي للنزلاء ، وملبياً لحاجاتهم ، ومتسماً

بالتشويق والتنوع والواقعية، ومحفزاً لمشاركة الوجدانية، ومشجعاً على الإصرار والمثابرة، ومناسباً للإمكانات المادية والبشرية المتاحة في تلك الموسسات، ومتصفاً بالمرونة التي تؤدى إلى تحسين البرنامج وتعديله في ضوء التغذية الراجعة التي تتوفر عن مدخلاته وعملياته ومخرجاته.

خامساً : نوعية البرامج التي يتضمنها النموذج المقترح:

تهتم المؤسسات الإصلاحية في ظل وظيفتها العلاجية بالبرنامج الشامل للاصلاح والتأهيل، وهو برنامج متكامل يتضمن مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي يتم بعضها خارج المؤسسة العقابية أو الإصلاحية مثل الرعاية الاجتماعية والنفسية اللاحقة لتهيئة المجتمع الخارجي لتقبل النزيل بعد قضاء العقوبة ومساعدته على التكيف والاندماج في الحياة الاجتماعية، وبعضها الآخر يتم داخل المؤسسة العقابية أو الإصلاحية منذ استقبال النزيل لتحديد صفاته وخصائصه الصحية والفيزيقية وسماته النفسية والاجتماعية من خلال دراسة الحالة توطئة لتحديد البرنامج التأهيليى والاصلاحى المناسب له .

وتتعدد البرامج التأهيلية والإصلاحية في المؤسسات العقابية، فبعضها يختص بالجانب العلاجي والصحي والآخر يهتم بجانب الرعاية الاجتماعية والنفسية، وبعضها يحرص على الفعاليات الترفيهية والآخر يركز على الجانب التهذيبي والتثقيفي. ويقتصر الباحث في دراسته على البرامج التعليمية والتربوية دون غيرها من البرامج التي يتضمنها مفهوم المواجهة الشاملة لعلاج المنحرفين .

وقد أسترشد الباحث في إعداد النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية للدول العربية بما توصل إليه جودنج Gooding من توصيات بشأن البرامج التعليمية المناسبة للأميين الكبار في

الدول النامية، خاصة وأن معظم سكان السجون بصفة عامة أقل تعليماً وثقافة من بقية سكان المجتمع. (كريم: ١٩٧٥م: ٢٢٤) وتلخص محاسن رضا هذه التوصيات فيما يلى: (محمود: ١٩٧٧م ٣٦-٣٨).

أ - جعل البرامج التعليمية تدور حول المشكلات الحقيقية للكبار بحيث يؤدى تعلمهم إلى نجاح سريع وملموس في حل هذه المشكلات، مما يزيد في ثقتهم بأنفسهم ويرضي رغبتهم في التعليم.

ب- مشاركة الكبار فعلياً في تطبيق المعلومات التي يكتسبونها خلال دراستهم لهذه البرامج وهذا يقتضي تزويدهم بمواقف تعليمية مماثلة لتجريب وتطبيق مايتلقونه.

ج - تحسين قدرة الفرد على خدمة المجتمع وتقبله للتنافس الشريف.

د - إثارة الدافعية المهنية Vocational Motivation لأهميتها في المجتمعات الحديثة في تحقيق تغير الوظيفة والعمل والحصول على مراكز اجتماعية أفضل.

هـ - تفضيل البرامج القصيرة.

كما أسترشد الباحث بما توصل إليه » هول Houle من تحديد دوافع الكبار للتعليم في ثلاثة دوافع متمايزة أشار إليها محمود خاطر فيما يلي: (خاطر: ١٩٦٩: ١٦٠).

أ - دوافع موجهة نحو هدف مادي معين يرغب الدارس في الوصول إليه.

ب - دوافع موجهة نحو القيام بأنشطة معينة يرغب الدارس في التمكن من أدائها.

ج - دوافع موجهة نحو التعلم ذاته والاستزادة من العلم.

ولما كانت فعالية الاصلاح في المؤسسات العقابية والإصلاحية تتوقف

ـ الى حد كبير ـ على نوعية البرامج التي ترضى رغبات النزلاء وتشبع معظم حاجاتهم . فإن النموذج المقترح يتضمن عدداً من البرامج التعليمية والتربوية التي تغطي أنواعاً مختلفة من الأنشطة المرنه، وتناسب أهداف تلك المؤسسات وإمكاناتها، وتكسب المجرمين خبرات مفيدة أثناء عملية العلاج والتأهيل والاصلاح .

ويرتكز النموذج المقترح على خمسة محاور هي : التعليم العام، والتدريب المهني، والتنشيط الثقافي، والتنشيط الرياضي، والتهذيب الديني والخلقي . ولكل محور من هذه المحاور برنامجه الخاص الذي يحقق أهدافه من خلال مضمونه ومحتواه وأساليب تدريسه ووسائله التعليمية، ومن هنا يشتمل النموذج المقترح على خمسة برامج تعليمية وتربوية نناقشها فيما يلى :

١ ـ البرنامج التعليمي :

يحتل التعليم مكانة هامة في النظام العقابى الحديث . ولا تقل أهميتة في المؤسسات الإصلاحية والعقابية عن أهميتة في المجتمع . ويرجع ذلك إلى دوره في إزالة كثير من العوامل التي تؤدى إلى الإجرام . فالأمية عنصر مشترك في كثير من الجرائم، والقضاء عليها يسهم في عدم العودة إلى الجريمة . ولاتقف أهمية التعليم عند مجرد تزويد المجرمين بالمعرفة، ولكنه يتجاوز ذلك إلى تفتيح الامكانات الذهنية . واكتساب أسلوب التفكسير السليم والحكم على الأشياء . وتعديل الاتجاهات، وتطوير الذوق الجمالي .

وتعد ولاية نيويورك أولى الولايات التي قدمت نمطاً من التعليم الأولي إلى المساجين الممتازين خلال أشهر الشتاء في بداية القرن التاسع عشر الميلادى، وأوضح أوستن كورمك Kormic . O عام ١٩٢٧ حاجه سجون

أمريكا إلى نظام للتربية والتعليم يتضمن ثقافة مدرسية وتعليماً حرفياً وثقافة صحية واجتماعية وحضارية (كريم : ١٩٧٥ : ٢١٩-٢٢٠). وأشار» جورج سيفرنس Severns . G» في دراسته عام ١٩٧٦م إلى أن البرامج التربوية تعد جوهر البرامج التي تقدمها مؤسسات رعاية الأحداث، وأن التنظيم الجيد لهذه البرامج يؤدى دوراً هاماً في فعالية رعاية الجانحين والأحداث (Severns: 1979:14).

والمنموذج المقترح يقدم البرنامج التعليمي العام لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في ثلاثة مستويات هي :

أ - مستوى محو الأمية : ويقدم إلى الأميين برنامجاً يستهدف محو أميتهم الأبجدية والحضارية. ويأخذ هذا البرنامج في الحسبان التطور الذي حدث في مفهوم القراءة، وحرص التربية على أن تكون القراءة عملية مستمرة تقوم بوظيفة مهمة في حياة الفرد والمجتمع، فقد أثبتت البحوث أن القراءة ليست عملية آليه تستند إلى نطق الحروف والكلمات، ولكنها عملية معقدة يدخل فيها كثير من التحليلات العقلية وأبرزها الفهم والتفاعل مع النص. وأصبح مفهوم القراءة» نطق الرموز وفهمها ونقدها وتحليلها والتفاعل معها وحدوث رد فعل بالنسبة لها » (الراوى : ١٩٧٦م: ٩). ثم أتسع مفهوم القراءة ليصبح نشاطاً متكاملاً يمكن القارئ من الفهم والنقد والتحليل والانتفاع به في المواقف الحياتية والتسلية والاستمتاع » (إبراهيم : ١٩٦١ : ٥٣)، ويلخص جاسم الحسون هذا التطور في مفهوم القراءة بقوله : «كان الإنسان يتعلم ليقرأ، ثم صار الآن يقرأ ليتعلم : (الحسون : ١٩٨١م: ١٩٩).

وبرنامج محو الأمية هنا يتم في إطار المفهوم الحضارى ويمارس لغايات التنمية الشاملة اجتماعياً واقتصادياً على مستوى الفرد والمجتمع المحلي. ويركز على المهارات الأساسية والمعلومات الأولية، وتزويد الدارس

بالتصورات والمفاهيم التى يستطيع من خلالها ترتيب الأفكار واستثمارها في الحياة (قمبر : ١٩٨٥ : ٣٧٨) .

ب ـ برنامج تحسين المستوى : ويقدم إلى المسجونين الذين يعرفون القراءة والكتابة من غير الحاصلين على شهادات دراسية ، ويركز البرنامج على تثبيت وتنمية مهارات التعلم لتنمية معارف السجناء ، لتجنبهم الارتداء إلى الأمية وتحسين قدراتهم على التكيف والتواصل مع أفراد الجماعة الاجتماعية .

ج ـ برنامج مواصلة التعليم العام : ويقدم هذا البرنامج إلى المسجونين الذين حرموا من مواصلة دراستهم في الصغر ، أو أبعدتهم ظروف الحياة الضاغطة عن مواصلة التعليم ، أو جانبهم حظ النجاح في التعليم وحكم عليهم بفترات عقوبة متوسطة ، ويرغبون في مواصلة التعليم العام للحصول على الشهادات الدراسية المختلفة . ويعتمد هذا البرنامج على التثقيف الذاتي ، والاعتماد على النفس في استيعاب المقررات الدراسية المحددة للمستوى التعليمي الذي يرغب المسجون في دراسته ، مع تقديم بعض المتسهيلات الخاصة بتوفير الكتب والمراجع في مكتبة المؤسسة الإصلاحية . ويمكن تنفيذ هذا البرنامج من خلال التعليم بالمراسلة أو الانتساب إلي التعليم النظامى ، أو الجامعة المفتوحة .

٢ ـ برنامج التدريب المهنى :

تلعب البطالة دوراً مهماً في تهيئة العوامل المؤدية إلى الاجرام . لذا فإن النظرية الحديثة لاصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين تعطي أهمية كبيرة للتربية الحرفية من خلال التدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية والعقابية اذ يرى بعض الخبراء من المعنيين بشئون الاصلاح والعلاج في المؤسسات الإصلاحية أن التدريب المهني يعد مدخلاً طبيعياً للحد من الجريمة ، وأن

اكتساب النزيل حرفة يستطيع أن يتعيش منها بعد الإفراج عنه يسهم في إعادة النزيل إلى المجتمع شخصية سوية تستنكر الجريمة والعودة إلى الانحراف (صادق : ١٤٠٥هـ : ٢٠).

وانطلاقاً من أهمية التربية الحرفية والتدريب المهني، فإن النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية بالوطن العربي يتضمن برنامجاً تعليمياً مهنياً يوفر فرص التدريب المهنى للمسجونين في حرف مفيدة يختارونها بأنفسهم وفق إمكاناتهم وميولهم ورغباتهم وخبراتهم السابقة، وفي إطارإمكانات المؤسسة الإصلاحية ونظمها، وفي ضوء حاجات سوق العمل المتغيرة في المجتمع .

ولما كانت تكلفة برنامج التدريب المهني مرتفعة، فإن تحقيق فعالية هذا البرنامج يتطلب إسهام كثير من الجهات المعنية مثل وزارة الصناعة، ووزارة الزراعة، ومجموعة الشركات الإستثمارية في تزويد مراكز التدريب بالمؤسسات الإصلاحية بالأجهزة والخامات والآلات التي توفر للنزلاء تدريباً عملياً ونظرياً على حرفة أو مهنة معينة يستفيدون منها أثناء العقوبةوبعد الافراج عنهم .

٣ ـ البرنامج الثقافي :

يتضمن النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية بالبلاد العربية برنامجاً ثقافياً يزود النزلاء بالمعارف والمعلومات الخاصة بإمكانات المجتمع الذي يعيشون فيه وموارده ومشكلاته الاجتماعية والفلسفة التى تسير عليها الدولة والقضايا الداخلية والخارجية التي تواجهها، وهذا يؤدي إلى زيادة إرتباطهم بالمجتمع وتحملهم المسئولية في الحياة الاجتماعية ويفتح عقولهم على الثقافة الصحية والعادات الاجتماعية السليمة، وينمي وعيهم بقيمتهم الذاتية ودورهم في تطوير الحياة وتغيير

شكلها إلى الصورةالتي تحقق السعادة والرفاهية للمجتمع ويتيح لهم فرص التعبير والمناقشة وإحترام آراء الآخرين والتعرف السليم في مواجهة المواقف المتجددة .(حسن : ١٩٨٤م: ٦١٤).

٤ ـ البرنامج الرياضي :

الرياضة عنصر هام في المؤسسات الإصلاحية لأنها من أهم الأنشطة التي تتيح متنفساً للطاقة الجسمية والحركية، وتساعد النزلاء على إكتساب اللياقة البدنية والتخلص من كثير من الاضطرابات النفسية، والحصول على تقبل المجتمع وتقديره. كما تستخدم الأنشطة الرياضية على نطاق واسع فى علاج المنحرفين لكونها وسيلة فعالة في منع السأم والملل، وتهيئة الفرص المتعددة لإحترام النظام والخضوع للقوانين والأمتثال للقيم، والتعبير عن الشعور بالحب والعداء نحو الآخرين، وممارسة الخبرات القيادية (عبدالملك : ١٩٧٤ : ١٧٢).

وانطلاقاً من الدورالذي تؤديه الأنشطة الرياضية في التنشئة الاجتماعية وتنمية الأتزان النفسي والأستقرار الأنفعالي فإن النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية بالبلاد العربية يفرد مكانة خاصة للبرنامج الرياضي باعتباره الوسيلة الناجحة لنمو الجسم نمواً سليماً، وأشباع الحاجات النفسية والبدنية، والتعبير عن النفس بحرية، وتكوين العلاقات الاجتماعية السليمة.

٥ ـ البرنامج الديني والتهذيبي :

تؤكد المؤسسات العقابية والإصلاحية أهمية التهذيب الديني والأخلاقي في تأهيل النزيل وإعادة إندماجه في المجتمع. فالملاحظ أن كثيراً من أنواع الانحراف والجنوح ينبع أساساً من نقص الوازع الديني وضعف

سيطرة القيم الدينية لدى المنحرف أو الحدث . ومن هنا يؤدى البرنامج الدينى والتهذيبي بالتنسيق مع البرنامج الثقافي دوراً مهما في عملية الاصلاح داخل المؤسسات العقابية والإصلاحية .

ومن هنا يحرص النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية للمؤسسات الإصلاحية بالدول العربية على إشتماله على برنامج تهذيبى دينى وأخلاقي . فالدين مصدر للقيم وقوة مسيطرة على النفس البشريه . والدول العربية وهي تدين بالاسلام دين الحق يتوفر لها منبع واضح لتحديد الحلال والحرام والثواب والعقاب . لذا يستخدم التهذيب الديني بشكل فعال في تأهيل النزلاء وإعادتهم إلي الحالة الاجتماعية السوية . كما أن الدين يساند التهذيب الأخلاقي الذي يعني بإبراز القيم الأخلاقية والتدريب عليها والاقتناع بها وترسيخها في العقل والضمير . (حسنى : ١٩٧٧م : ٢٨٣) .

سادسا: أهداف البرامج المقترحة في النموذج:

لاشك أن تحديد الأهداف بصورة واضحة عملية في غاية الأهمية لأنها تؤثر تأثيراً بالغاً في كافة الخطوات اللاحقة في تخطيط البرنامج . فتحديد الأهداف يتضمن تحديداً للمخرجات واختباراً للمحتوي ، وتعييناً لطرق التدريس وما يرتبط بها من وسائل تعليمية وأنشطة صفية ولا صفية وأساليب تقويم . فالأهداف هي حجر الزاوية في البرامج التعليمية والتربوية .

ولما كان الهدف الرئيس للبرنامج الاصلاحي في المؤسسات العقابية هو تبديل تفكير النزيل نحو القانون لأحترامه والسير بمقتضاه . وإعادة الثقة لدى النزلاء بأنفسهم ، ومصالحتهم مع أسرهم ، وتهيئتهم للإندماج في المجتمع بعد الافراج عنهم ، فإن أهداف البرامج التي يتضمنها النموذج المقترح رغم تعددها إلا أنها تشترك جميعاً في السعي نحو تحقيق الهدف الرئيسى لاصلاح السجين وتأهيله ثقافياً واجتماعياً وحرفياً للرجوع إلى

الهيئة الاجتماعية سليماً قادراً على التكيف مع المحيط الاجتماعي. وفيما يلي تحديد لأبرز الأهداف التي تسعى هذه البرامج إلي تحقيقها .

أهداف البرنامج التعليمي:

١ ـ يهدف المستوى الأول للبرنامج التعليمي إلى القضاء على الأمية الأبجدية بين النزلاء واكتساب القدرة على أستعمال اللغة أستعمالاً صحيحاً في الاتصال، واكتساب القدرة على إجراء بعض العمليات الحسابية البسيطة وفهم العلاقات التي تستند إليها. وتكوين الاتجاهات العلمية التي تسهم في تعديل سلوك النزلاء وعاداتهم الاجتماعية والصحية وتبصيرهم ببعض جوانب التقدم العلمى .

كما يسعى المستوى الثاني للبرنامج التعليمي إلى تثبيت المعارف والمعلومات والمهارات المكتسبة في برامج محو الأمية وإلى تنمية ميل النزلاء إلى القراءة الحرة، وعدم إرتدادهم إلى الأمية ومساعدتهم عل آستغلال وقت الفراغ في عمل مفيد مثل مزاولة الهوايات وتحسين قدراتهم على التكيف والتواصل الاجتماعي، وتوفير تعليم أساسي يكون قاعدة للتدريب المهني في مختلف المجالات .

كما يسعى المستوي الثالث للبرنامج التعليمي إلى تهيئة الفرص أمام النزلاء لمواصلة تعليمهم، وأشباع رغباتهم في العلم وتنمية مواهبهم وأستعدادتهم، وتحقيق طموحاتهم في الحصول على الشهادات الدراسية، ومواكبة الانفجار المعرفي في مجال التخصص .

٢ ـ أهداف برنامج التدريب المهني :

يستهدف التدريب المهني تأهيل المساجين لتعليم حرفة أو مهنة تناسب قدراته وميولهم وتحقق لهم دخلاً يوفر لهم معيشة شريفة. هذا بالإضافة

إلى تكوين عادات مهنية سليمة وتكوين أتجاهات موجبة نحو العمل اليدوى المنتج وتدريب النزلاء على إستيعاب التكنولوجيا وأستعمالها باعتبار أن ذلك ضرورة تفرضها حركة المجتمع العربي .

كما يتضمن التدريب المهني إذا ماتم تخطيطه في ضوء إحتياجات خطة التنمية ومتطلباتها من العمالة أن ينخرط السجين المفرج عنه في القوى العاملة المنتجة في المجتمع وذلك يوفر له الاستقلال الاقتصادى والاستقرار النفسي .

٣ ـ أهداف البرامج الثقافي :

البرامج الثقافية بصفة عامة تشحذ الهمم وتفتح الأذهان لتنمي العقول وتجدد الأمل لدى نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية ويسعى البرنامج الثقافي إلى نشر الثقافة العامة بين المسجونين، وحفظ التراث الحضاري للأمة وتأصيل العادات والتقاليد العربية والإسلامية وتنمية الهوايات الفنية والعلمية والعملية التي تعلى من قيمة العمل وتدعم القيم والاتجاهات الاجتماعية الثقافية المرغوبة .

٤ ـ أهداف البرنامج الرياضي:

يهدف برنامج التربية الرياضية إلي رفع مستوى الصحة الجسمية . واصلاح العيوب الجسمية أو تعديلها عن طريق التمارين والتخلص من كثير من التوترات والصراعات، والتنفيس الوجدانى والتعبير عن المشاعر والأحاسيس واشباع الحاجة إلى التقدير والانتماء والتدريب على تحمل المسئولية وتنمية القدرة على أتخاذ القرارات المناسبة وأحترام القوانين والنظام بما يساعد نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية على التوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية وتقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية .

٥ ـ أهداف البرنامج الدينى والتهذيبي :

يستهدف البرنامج الدينى تنمية الوازع الديني لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية بدرجة تجعلهم يشعرون بضرر السلوك الإجرامى ويقلعون عن تكراره . كما يهدف البرنامج إلى تنمية الضمير لدي المسجونين ليكون رقيباً على تصرفاتهم ونوازعهم الذاتية التي تتعارض مع القيم الاجتماعية وتنمية الشعور بأحترام القانون والنظم الاجتماعية وتكوين أتجاهات اجتماعية موجبة نحو الأفراد والمؤسسات الاجتماعية، وتنمية العادات السليمة التي تتفق ومكارم الأخلاق .

سابعاً : محتوى البرامج في النموذج المقترح:

يتضمن هذا المحتوي المعرفة بأشكالها المختلفة، وما يرتبط بها من خبرات تعليمية تستهدف إكساب المتعلمين مفاهيم ومهارات، وطريقة تفكير وأنماط سلوكية . وتتضمن عملية اختيارالمحتوي ثلاثة خطوات مرتبة على التوالي هي : اختيار الموضوعات الرئيسية، واختيارالأفكارالرئيسة التي تحتويها الموضوعات، واختيار المحورالذي تتمركز حولة الأفكار الرئيسة للموضوع .

وقد وضع العلماء والباحثون عدة قوائم لمعايير اختيار المحتوى ويلخص الوكيل والمفتى أبرز هذه المعايير فيما يلى (الوكيل : ٢٩٨٩ : ٧٢) .

أ ـ أن يكون المحتوي مرتبطاً بالأهداف .

ب ـ أن يكون المحتوى صادقاً وذا أهمية . ويتمثل صدق المحتوي في قدرته على إكساب المتعلم مضمون المعرفة وطريقة البحث فيها، وتتمثل أهمية المحتوى في قيمته للمتعلم وللمجتمع على السواء .

ج ـ أن يكون المحتوي ملائماً للواقع الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه المتعلمون .

د ـ أن يكون المحتوى متوازناً في شموله وعمقه .

هـ ـ أن يراعي المحتوى ميول وحاجات المتعلمين .

غير أن الزيادة الهائلة في كم المعرفة المتاحة والتغيرات الاجتماعية السريعة، وعدم تجانس المتعلمين، والخلط بين المعايير الخاصة باختيارالمحتوي والآخرى الخاصة بطريقة تنظيم المحتوى جعلت عملية اختيارالمحتوي في ضوء تلك المعايير عملية صعبة. لذا يؤكد «سبنسرSpencer» أهمية المعيار النفعى في اختيار محتوى البرامج التعليمية بقوله «إن منافع الناس هي المعيار الحقيقي الذي يجب علينا الاستناد إليه في تعزيز قيمة معارفنا، لأن هذه المعارف هي السبيل الموصل إلى تحقيق سعادة الأنسان. (أبوعمشه : ١٩٨٨ : ١٤٣).

وتوصل العلماء إلى معايير تحقق التنظيم الفعال للخبرات التربوية يجملها رالف تايلور في ستة معايير هي الاستمرار، والتكامل، والتتابع، والتراكم، والتوازن، والتمركز.

ويقصد بالاستمرار رقي مهارات المتعلم وإتساع دائرة معلوماته وزيادة عمقها، ويقصد بالتكامل تنظيم خبرات البرنامج بحيث تؤدى إلى أزدياد تكامل نظرة المتعلم ومهاراته وإتجاهاته نحو أنواع النشاط في الخبرات الأخري بنفس المستوى الدراسى.

أما التتابع فيعني توالي الخبرات، على أن تكون الخبرة اللاحقة مبنية على الخبرة السابقة وتؤدى إلى إتساعها وعمقها. ويقصد بالتراكم تعزيز الخبرات التعليمية بعضها البعض الآخر لكى تؤدى إلى إحداث تغيرات عميقة في تفكير وعادات ومفاهيم واتجاهات وميول المتعلم. أما التوازن فيقصد به تحقيق التنسيق بين التنظيم المنطقى للمادة والتنظيم السيكلوجى للمتعلم. ويقصد بالتمركز محور الارتكاز التي تستند إليه الخبرات التعليمية

ويسهم في تحديد الأفكار الرئيسة والعلاقات بينها (تايلور : ١٩٦٢م: ١٠٤ ـ ١٠٦) .

ويشير الحلي والناقة إلى أن اختيارالموضوعات التي تتضمنها الخبرات التربوية التي نزيد أن نكسبها للدارسين ويتم إدراجها في برنامج تعلميي ينبغى أن توفر فيها شروط عديدة أبرزها :

أ ـ أن تواكب التطورات التكنولوجية .

ب ـ أن تركز على مهارات متعددة تتفاوت في صعوبتها لتلائم الفروق الفردية بين الدارسين .

ج ـ أن تركز على الدارسين وتهتم بسلوكهم وتسمح بتنمية قدراتهم على التعليم الذاتى .

د ـ أن تكون مرنة وقابلة للتطبيق في عالم الواقع .

هـ ـ أن تركز على الأهداف بدلاً من طريقة العرض .

و ـ أن تكون سهلة اللغة ودقيقة وموضوعية ومناسبة للزمن .

وفي إطار المعايير المحددة لاختيار محتوى البرامج والمعايير التي تحدد التنظيم الفعال للخبرات التي تتضمنها تلك الموضوعات، يحدد الباحث فيما يلى خطوطاً عريضة للموضوعات التي يتضمنها كل برنامج من البرامج التعليمية والتربوية التي يشملها النموذج المقترح .

١ ـ محتوى البرنامج التعليمي:

يجب أختيار الموضوعات التي يتضمنها البرنامج التعليمي في المستوي الأول الذي يقدم للنزلاء الأميين بالمؤسسات العقابية والإصلاحية بحيث تعبر عن خبرات أساسية وثيقة الصلة بحياتهم . وتلبي حاجاتهم وتتلاءم

مع ميولهم ورغباتهم وتراعي خصائصهم النفسية والاجتماعية والعقلية وتعكس الاتجاهات والقيم الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : ١٩٨١ : ٢٠٧).

وتركز الموضوعات في هذا المستوى على المهارات الأساسية والمعلومات الأولية والأفكار والمفاهيم التي تحمل معني وظيفي هادف. وهذا يتطلب تبسيط المادة المكتوبة التي تترجم هذه الموضوعات إلى خبرات، وتزويدها بالصور والرسوم، وإخراجها في كتيبات شاملة للقراءة والحساب والثقافة العامة، ومتجددة بحسب مستوى ونوعية الدارسين، ويرى الحلي أن وضع عدة كتيبات يحتوى كل منها عداً من الوحدات الصغيرة المترابطة يتيح توزيع المهارات الأساسية بطريقة أفضل ويفسح المجال أمام تنويع التدريبات، مما يؤدى إلى تثبيت تلك المهارات. (الحلي : ١٩٧٩م: ٢٠).

أما عن الموضوعات التى يتضمنها المستوي الثانى من البرنامج التعليمي المخصص للنزلاء الذين محيت أميتهم الأبجدية ويمرون في مرحلة التكميل والمتابعة من أجل تحسين مستواهم التعليمي، فإنها تركز على الخبرات التي تضيف ثروة لغوية جديدة إلى المتعلم، وعمل علي توسيع أفقه الثقافى، وتثبيت مهارات القراءة والكتابة لديه. وتشتق هذه الخبرات من حياة النزلاء واهتماماتهم وتبتعد عن المبالغة في التفصيل وتصاغ بأسلوب سهل وشيق، وبكلمات مألوفة وبسيطة، وفي جمل قصيرة مترابطة، ولكنها في نفس الوقت تحتوي على مواقف تعليمية تشعر النزيل بأن الجهل وإنخفاض مستوى الأداء يقلل من قيمة شأن الأنسان، وأن مواكبة التقدم العلمى أمر ضروري لكي يكون الفرد مواطناً منتجاً مرتبطاً عضوياً بحركة المجتمع. (اللقانى: ١٩٧٦م: ٢٠٢ : ٢٠٣).

ولما كانت البيئات التي تتراجد فيها الموسسات الإصلاحية والعقابية في البلاد العربية ويأتى منها المجرمون والجانحون لا تعدو أن تكون واحدة

من ثلاث بيئات (بدوية ، ريفية ، حضرية) متشابهة على أمتداد الوطن العربي ، فإنه يمكن أختيار موضوعات هذا المستوى لتغطية هذه البيئات مثل : الزراعة والرعي وحياة الفلاح والتدريب المهني والثقافة العمالية ، والتاريخ القومى ، والصحة والسلامة ، وأهمية التعليم للفرد والمجتمع ، ومشكلات الحرب والسلام ، وطيور وحيوانات البيئة .

أما موضوعات المستوى الثالث من البرنامج التعليمي المخصص لإستكمال التعليم العام ، فإن النزيل الراغب في مواصلة تعليمه سوف يقوم بدراسة كافة المقررات الدراسية المخصصة للمستوى الدراسي الذي يرغب استكماله كما تحددها وزارات المعارف والتربية والتعليم في الدول العربية ، ويؤدى أمتحاناته أمام لجان أختبارات تعقد في المؤسسة العقابية أو في المؤسسات التعليمية بترتيب خاص معها .

٢ ـ محتوى برنامج التدريب المهني:

تتحدد موضوعات برنامج التدريب في ضوء مسح شامل لحاجات البيئة من الصناعات والحرف المتيسرة التي تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة أو الفنيين المدربين . فمن الضروري أن يكون هناك تنسيق بين الحرف التي يتدرب عليها النزلاء في المؤسسات العقابية والإصلاحية والفرص المتاحة للعمل بعد إطلاق سراحهم .

لذا يركز برنامج التدريب المهني على الأعمال الفنية الصناعية أكثر من الأعمال التجارية وعلى تدريب النزيل على حرفة أو مهنة يكتسب مهاراتها النظرية والعملية لأول مرة داخل المؤسسةالعقابية أو الاصلاحية ، أو على إعادة تدريبه لتسهيل انتقاله من حرفة أو مهنة لأخرى ومساعدته على الحراك الوظيفي . (أبوعمشة : ١٩٨٨م : ١٤٩) .

وتتعدد المجالات المهنية والتقنية الحديثة التي يمكن تدريب النزلاء عليها من الإليكترونيات والأجهزة الكهربائيه وميكانيكا وكهربة السيارات، إلى التمديدات الصحية والصناعات الخشبية والطباعة. غير أن ذلك يتوقف على مايتوفر منها في المؤسسات الإصلاحية أو العقابية.

٣ ـ محتوى البرنام الثقافي:

تتطرق الموضوعات التي يتضمنها البرنامج الثقافي المقترح إلى التعريف بالتراث الثقافي وأمجاده وقيمه الأصيلة، وإلى التعريف بإمكانات الوطن العربى وطاقاته المادية والبشرية وما يعانيه من مشكلات تكنولوجية وحضارية وإلى تنمية الشعور لدي الأفراد بالانتماء الوطنى، وتقوية روابط التضامن والأخاء بين أبناء الوطن العربى والأمة الإسلامية.

كما تتطرق الموضوعات التي يتضمنها البرنامج الثقافي أيضاً إلى المجالات التي تغطي التوعية الصحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والمجالات التي تبرز دوافع الجريمة وآثارها على الفرد والمجتمع، والتي تحقق إندماج النزيل بعد إطلاق سراحه في المحيط الاجتماعي.

أي أن موضوعات البرنامج الثقافي تغطي جميع نشاطات المجتمع في جميع المجالات الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية والثقافية، ومن خلال المحاضرات والندوات العامة، والعروض المسرحية، والأحاديث الأذاعية، والبرامج التليفزيونية، والمسابقات الثقافية.

٤ ـ محتوي البرنامج الرياضي:

تتنوع الأنشطة الرياضية التي يمكن أن يحتويها البرنامج الرياضي في النموذج المقترح للبرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية بالبلاد العربية بين أنشطة فردية وأخرى جماعية. ومن الأنشطة

الفردية حمل الأثقال والمصارعة والملاكمة والجري وتنس الطاولة وغيرها، أما البرامج الجماعية فتتضمن كرة القدم وكرةالسلة والكرة الطائرة وكرة إليد وغيرها.

وينبغي أن تبعث الأنشطة التي يتضمنها البرنامج الرياضى على المرح والترويح. وتشجيع المنافسة والتعاون، وأن تحقق أغراض المؤسسة العقابية والإصلاحية وفلسفتها، وأن تتناسب مع النمو الجسمي والعقلي والاجتماعي والوجداني للنزلاء، ومع الأمكانات والأدوات والأجهزة والصالات والملاعب المتوفرة في المؤسسات العقابية والإصلاحية .

هذا وتتيح المسابقات الرياضية الفردية والجماعية التي يمكن تنظيمها على فترات دورية فرصاً واسعة أمام النزلاء لتحمل المسئولية واحترام النظام والتنافس الشريف وتقبل النصر والهزيمة مع الاحتفاظ بعلاقات انسانية ودية بين الأفراد والجماعات .

٥ ـ البرنام الدينى والتهذيبي:

تعد تلاوة القرآن الكريم والحث على حفظه، ودروس الوعظ الديني والتهذيب الأخلاقي من أهم الأنشطة التي يتضمنها البرنامج الدينى والتهذيبي في النموذج المقترح .

ولاشك أن تلاوة القرآن الكريم فضلاً عن حفظه تعد مصدراً مهماً لإيقاظ الضمير وتقويم الخلق، وتنمية الوازع الدينى.

فالقرآن الكريم كتاب أحكمت آياته وشملت كل مايحيط بالإنسان من عوالم، وغطت الأسس التي يتم في ضوئها سلوك الفرد نحو نفسه وأهله ومجتمعه. ولا شك أن الأرتباط بكتاب الله سوف يحول بين المجرم وتكرار السلوك المنحرف .

وتتعدد الموضوعات التي يمكن أن تغطيها دروس الوعظ الدينى والتهذيب الاخلاقى، فتشمل: الحلال والحرام. والطريق المفترح إلى التوبة، وحقوق الجار، وحقوق المسلم، ونماذج من سلوك الصحابة والسلف الصالح، وأهمية العمل في الإسلام، والصلاة ودورها في النهي عن الفحشاء والمنكر وغيرها .

وختاماً يتطلب تنظيم الخبرات التربوية والأنشطة التعليمية التي يتضمنها النموذج المقترح للبرامج التربوية دا خل المؤسسات العقابية أن يأخذ مخططو هذه الخبرات في الحسبان الخطوات التالية :

أ ـ تحديد المفاهيم الأساسية والمهارات المطلوب تنميتها في كل برنامج من برامج النموذج .

ب ـ توزيع تلك المفاهيم والمهارات وفق تسلسلها وتتابعها في مستويات زمنية تغطي مدة البرنامج .

ج ـ تقسيم الخبرات المتضمنة في كل برنامج إلي وحدات دراسية .

د ـ توزيع المفاهيم والمهارات والقيم الأساسية للبرنامج على الوحدات الدراسية .

هـ ـ تحديد أساليب التدريس والأنشطة المصاحبة والوسائل التعليمية المناسبة لكل وحدة دراسية .

و ـ تحديد الأساليب المناسبة للتقويم لتوفير تغذية راجعة تفيد في تطوير الوحدات الدراسية وبالتالي تطوير البرامج التي يتضمنها النموذج المقترح .

ثامناً : طرق التدريس والوسائل المناسبة لتنفيذ النموذج المقترح:

إنطلاقاً من أختلاف طرق تعليم الكبار باختلاف الأهداف المتوقعة من تعليمهم، فإن طرق التدريس والوسائل التعليمية المناسبة لتنفيذ النموذج المقترح تختلف باختلاف الأهداف التى يسعى كل برنامج من البرامج التي

يتضمنها هذا النموذج إلى تحقيقها، فطرق التدريس المستخدمة لبلوغ أهداف معرفية تختلف عن تلك الطرق المستخدمة لبلوغ أهداف وجدانية، كما تختلف عن طرق التدريس المستخدمة لأكتساب مهارات مهنية، ولا يعنى ذلك » أن الطريقة الواحدة لا تستخدم إلا في إطار واحد من أجل بلوغ هدف واحد، أو أن لكل هدف طريقة أو طرق تعتبر أكثر جدوى وفاعلية في سبيل بلوغه (أبو عمشة : ١٩٨٨ : ١٥٨) وإنما يمكن الاستفادة من كافة طرق التدريس التي تتعدد أساليبها وتختلف في أستخدامها من معلم لآخر .

وتتنوع طرق التدريس التى يمكن أستخدامها في تنفيذ النموذج المقترح بين طرق تقليدية (الإلقاء ـ والمناقشة) وبين طرق حديثة (التعليم المبرمج، وتمثيل الدور، والجماعات الصغيرة) وأختيار أي منها يتوقف على مستوى النزلاء، والأمكانات المتاحة بالمؤسسة العقابية والاصلاحية، ومستوى إعدادهم أو تأهيلهم، ومستويات الأهداف المتوخاة من كل برنامج .

١ ـ طرق التدريس التقليدية :

على الرغم من توافر فيض من الكتابات النظرية عن التحديث في طرق التدريس وإستراتيجياتها وأساليبها سواء المستخدم منها في تعليم الصغار أو تعليم الكبار، إلا أن طرق التدريس التقليدية مازالت سائدة في كثير من البلاد العربية . ونناقش فيما يلى طريقتين من طرق التدريس التقليدية هما : الإلقاء والمناقشة .

أ ـ طريقة الإلقاء:

أسلوب شائع في التدريس يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالمعلم باعتباره مصدراً للمعرفة، ومثيراً لاهتمامات الدارسين . كما أنها سهلة الإعداد، وتساعد المتعلم على تنظيم الحقائق والمعلومات وإستدعائها وعرضها، وتصل

المعلومات إلى جمهور كبير من الدارسين، ويؤخذ عليها سلبية المتعلم، وعدم مراعاتها لحاجاته واهتماماته، والاجهاد الذهنى والنفسي الذي يبذله في الاستماع ومواصلة الانتباه . (اللقانى : ١٩٧٦م: ٢٥٥).

ب ـ طريقة المناقشة:

أسلوب يستخدم لتنمية المهارات المعرفية والاتجاهات والمشاعر، ويختلف نوع المناقشة ومستواها بأختلاف نوع الدارسين. وهناك ثلاثة أنماط رئيسة للمناقشة هي : المناقشة الحرة التي تحتاج إلى قليل من التوجيه وتتسم بالاستجابات العفوية ويهتم المعلم بالأستماع أكثر من التحدث إلى المتعلمين والمناقشة المضبوطة جزئياً التي تستخدم لتبادل المعلومات والأفكار بعد فترة من تقديم المعلومات للدارسين، والمناقشة المضبوطة التى تسير طبقاً لسلسلة مخططة ومتعاقبة من الأسئلة تتدفق من خلال الأجابات عنها المعلومات والأفكار. (اللقانى : ١٩٧٦م: ٢٣٠).

والمناقشة تختلف عن المحاضرة في الحوار المنظم الذي يدور بين المعلم والمتعلمين حول موضوع أو مشكلة ما. وهي بذلك توفر فرص الاستفادة من أكبر عدد من الخبرات الفردية، وتنمي القدرة على التبادل الحر للأفكار وأحترام آراء الآخرين. (مرعى البغدادلى : ١٩٨٤م: ١٨٨). وعلى الرغم من أنها تثير المنافسة وتتيح فرصاً للتعزيز الإيجابى إلا أنها تركز على المعلومات دون المهارات ولاتتيح فرصاً حقيقية لمبادرات التلاميذ لوجود السلطة في يد المعلم. (قمبر : ١٩٨٥م: ٣٥٩).

٢ ـ طرق التدريس الحديثة:

مع تطورالتقنيات التعليمية، ومع أنتشار مبادئ التربية التقدمية، ومع نتائج البحوث والدراسات النفسية في مجال التعلم، ظهرت مجموعة من

الطرق الحديثة في التدريس التي أستخدمت على نطاق واسع في النظم التعليمية المتقدمة وعلى نطاق ضيق في النظم التعليمية العربية وأهمها :

أ ـ التعليم المبرمج:

ويستند إلى مفهوم التعليم الذاتى Self Learning حيث يتحمل الدارس مسئولية تعليم ذاته، مما يؤدى إلى تعلمه كيف يتعلم في نهاية البرنامج. وتتميز هذه الطريقة بالتحديد الواضح للأهداف التعليمية، والترتيب المنطقى للمادة التعليمية، وإيجابية المتعلم، والتعزيز الفوري للاستجابة، والانخفاض المستمر في معدل الخطأ، وتوافر قدر كبير من المرونة للدارس، وتوفير وقت المعلم لاستغلاله فى تحقيق الأهداف التربوية ومع ذلك ينبغى عدم المبالغة في فعالية هذه الطريقة وفائدتها في تعليم نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية بالوطن العربي.

ب ـ تمثيل الدور:

ويتم من خلال هذه الطريقة تمثيل المواقف التي تعبر عن مشكلات حياتية يشعر بها الدارسون. وتستهدف أساساً تعديل النواحي الانفعالية من السلوك، أو تعديل الاتجاهات والمفاهيم. وفي هذه الطريقة يتحدد الأطارالعام للمشكلة، وتتوزع الأدوار على الدارسين القادرين على تشكيل الموقف التمثيلي من خلال خبراتهم السابقة بموضوع المشكلة، ويتوجه المشاهدون إلى متابعة الموقف بدقة، ويفتح باب المناقشة لجميع الدارسين سواء كانوا ممثلين أو مشاهدين حتى يمكن الوصول إلى حل للمشكلة. (أبو عمشة : ١٩٨٨م: ١٦٧) ويمكن أن تكون هذه الطريقة مجدية في تدريس نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في جانب مهم هو تعديل اتجاهاتهم إزاء المجتمع وإزاء السلوك العدوانى مما قد يؤثر فى نبذ الجريمة.

ج ـ الجماعات الصغيرة:

ويطلق عليها مجموعة الأزيز Buzz Grouping حيث تنقسم مجموعة الدارسين في موقف تعليمي إلى وحدات صغيرة كل مجموعة منها مكونة من ثلاثة إلى ستة أشخاص . وتختار من بينهم قائداً لها يتصف بقدر كبير من المرونة وسعة الأفق والقدرة على التأثير وإدارة العمل . وتقوم هذه الجماعات عادة بانجاز عمل محدد موكل إليها من الجماعة الكبيرة مثل : متابعة برنامج إذاعى أو تليفزيونى أو إجراء تجارب معملية أو زيارات ميدانية أو غيرها . (قمبر : ١٩٨٥م : ٣٦٠)

ومهما كانت الطريقة التى تستخدم في تعليم النزلاء في المؤسسات الإصلاحية والعقابية تقليدية أو حديثة ، إلا أنه من المرغوب فيه أن تتحقق عدة خصائص في طرق وأساليب تدريسهم أبرزها مايلي (أبوعمشة ١٩٨٨م : ١٥٦) :

١ ـ أن تدور عملية التعّلم حول الدارس وليس حول الموضوع وأن تسعى لدى تعزيز الثقة لدى الدارس .
٢ ـ أن تراعى الفروق الفردية بين الدارسين .
٣ ـ الاستفادة من كافة الوسائل التعليمية المتاحة .
٤ ـ الاستفادة من فرص النشاط والعمل المتاحة وبخاصة النشاط ذات القيمة الاجتماعية الواضحة .

ومن الممكن الإستفا ة من برامج التليفزيون الموجهة والبرامج الإذاعية في تنفيذ جوانب من برامج النموذج المقترح ، كما يمكن الإستفادة من غيرها من الوسائل التعليمية السمعية والبصرية المتاحة في المؤسسات العقابية والاصلاحية ، خاصة وأن الوسائل التعليمية تؤدى دوراً بارزاً في فعالية التدريس الفردي والجماهيري» وأن قابلية التدريس التكنولوجية الحديثة

للانخفاض بكلفة التعليم أمثر من الوسائل التقليدية . (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : ١٩٨١م : ١٥٢) .

ومع أن دراسة بيجي كامبيو التى أجرتها عام ١٩٧٩ . (القلا : ١٩٧٩م : ٧) . عن آثارالوسائل السمعية والبصرية في تعليم الكبار ، وكذلك الدراسة التي أجراها جامسون عام ١٩٧٥ (جامسون : ١٩٧٥ : ٤) قد توصلتا إلى أن استخدام التليفزيون في تعليم الكبار يعطى نفس نتائج الطرق التقليدية ، إلا أن كثيراً من المربين يعتقدون أن الصحافة والإذاعة والتليفزيون تقوم بدور تربوي مواز للدورالذي تضطلع به المؤسسات التعليمية ، ويرون »أن توافر المادة المقروءة أو المسموعة وتداولها يسهم في تثبيت المهارات الأساسية التي حصل عليها الدارس الذي أجتاز محو الأمية ، بالأضافة إلى أنها تساعد على زيادة مشاركته سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في المجتمع . (الشامى : ١٩٨١ : ٦٧) .

واختيارالوسيلة المناسبة لكل برنامج تتدخل فيه عوامل كثيرة ، ويعزى ذلك إلى تعدد تصنيف الوسائل التعليمية التي تقسمها إلى وسائل معروضة Projected أو غير معروضة Non projected أو سمعية بصرية Audio - Visual ، ومن أهم المعايير التي تساعد في اختيار الوسيلة المناسبة مايلى (Bates & Pugh : 1976 46) :

١ ـ قدرة الوسيلة على التطوير النوعى للتعليم .
٢ ـ قدرتها على خفض التكاليف .
٣ ـ تحسين فرص الوصول إلى المتعلمين .

وتتعاون مكتبة المؤسسة الإصلاحية تعاوناً وثيقاً مع البرنامج التربوى في تحقيق برامج اصلاح وتأهيل المجرمين . إذ تعد مكتبة السجن جزءاً من برنامج التأهيل . (كريم : ١٩٧٥ : ٢٤٣) ومن هنا ينبغي ألا تضع إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية قيوداً قاسية على المطالعة حتى لاتحول هذه

القيود دون الإستفادة من المكتبة والتنسيق بينها وبين البرنامج التربوى . وينبغي أن تزود مكتبة السجن بالكتب التي تثير أنتباه السجين ، وتثير دوافعه إلى القراءة وتخفف عنه حدة التوتر والاضطرابات العاطفية .

وهكذا نجد أن طرق التدريس التي يمكن أستخدامها لتنفيذ النموذج المقترح لبرامج تربوية وتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في البلاد العربية تتراوح مابين العلاقة ا لمباشرة بين معلم ومجموعة من النزلاء (الإلقاء ـ المناقشة ـ تمثيل الدور) وغير المباشرة (التعليم المبرمج ـ والجماعات الصغيرة) بالإضافة إلى الأستخدام الأمثل للوسائل التعليمية .

تاسعاً: أنواع التعليم المناسبة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية :

هناك عدة أنواع من التعليم تناسب بشكل خاص أولئك النزلاء الذين يرغبون في استكمال دراساتهم في التعليم العام أو التعليم العالي ، ويمكن تحديد ثلاثة أنماط منها هي : التعليم بالمراسلة ، والجامعة المفتوحة ، والأنتساب إلى التعليم النظامى .

١ ـ التعليم بالمراسلة:

تعرف «رينه أردوس Ardous . R »التعليم بالمراسلة على أنه » طريقة يتحمل المدرس فيها توصيل العلم والمهارة إلى طالب لا يتلقى العلم شفوياً بل يدرس في مكان ووقت تحدده ظروفه الشخصية» (أردوس : ١٩٨٥ : ٢٥) وهذا النوع من التعليم يقتضى أن يتم الأتصال المتبادل بين المدرس والدارس ، وأن يفصل بين المدرس والدارس مكانياً لظروف معينة ، وأن تقدم المادة التعليمية المعدة مسبقاً على تعيينات مطبوعة أو مسجلة على أشرطة تسجيل أو أشرطة فيديو . (صغيرون : ١٩٨٥ : ٤٣) .

ويمكن الأستفادة من هذا النوع من التعليم في المؤسسات الإصلاحية

والعقابية في حالة رغبة النزلاء في الاستزادة من التعليم العام أو الاستعداد للاختبارات للحصول على مؤهلات فنية، أو لأستكمال نقص في مهارة أو معرفة.

وأسلوب التعليم بالمراسلة أسلوب فردي يقوم على علاقة متبادلة بين المعلم والمتعلم فقط، ومن مزايا هذا النمط من التعليم أنه أقل كلفة، وأنه مرن فى أختيار الوقت المناسب لبدء الدراسة، ولايتطلب تفرغاً كاملاً أو جزئياً، من قبل الدارسين، ومع ذلك يتطلب هذا النمط من التعليم دارسين يمتلكون حماساً ودافعية عالية للتعليم، بالإضافة إلى الأنضباط الذاتى في الأستمرار وأنهاء البرنامج، هذا إلى جانب إعداد البرامج بواسطة خبراء في إعداد برامج، وتقويمها بواسطة معلمين متمرسين في تصحيح اجابات الدارسين. (أبو عمشة: ١٩٨٨م: ١٧٠ -١٧١).

٢ ـ الجامعة المفتوحة:

تعد الجامعة المفتوحة أهم تجديد تربوي شهدته بريطانيا في النصف الأخير من القرن العشرين، وهي جامعة يستفيد منها نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية في مواصلة تعليمهم الجامعي بأستخدام أجهزة الإذاعة والتليفزيون كوسائل أساسية في العملية التعليمية(The Open University:1977:5-7) وتتميز الجامعة المفتوحة في الأساليب المتعددة التي تستخدمها للتعليم وفى مفهومها الفلسفي عن التعليم المفتوح، حيث أنها توفر التعليم الجامعي لجميع القادرين عليه بغض النظر عن أعمارهم أو أوضاعهم الاجتماعية أو مؤهلاتهم العلمية. (متولى: ١٩٨٦م: ١٤٠).

ونظام القبول فى الجامعة المفتوحة لايتقيد بنظم القبول في الجامعات التقليدية، وإنما تقدم خدماتها للبالغين الذين لم تمكنهم ظروفهم من مواصلة التعليم النظامى، ويرغبون في الحصول على الدرجة الجامعية، أو لمجرد

التزويد من المعرفة، أو الترقي في العمل باكتساب مهارات جديدة (٦ : ١٩٧٦م Dixon) .

ويستطيع نزلاء المؤسسات الإصلاحية أو العقابية في الوطن العربي من الألتحقاق بأحد المناهج المتنوعة التي تقدمها الجامعة المفتوحة في المنطقة العربية لاستكمال تعليمهم الجامعي أو للارتقاء في المهن .

٣ ـ الانتساب إلى التعليم النظامي:

الإنتساب نطام يتيح أمام أبناء المجتمع الذين لم تسمح لهم وظائفهم أو ظروفهم الاجتماعية أو أعمارهم بالالتحاق بالدراسة النظامية في التعليم الجامعي . ويتم ذلك بتوفير الدراسة الجامعية لهم حسب الظروف والوسائط المناسبة لهم والأنتقال بالتعليم إليهم حيث يقيمون أو يعملون . (حبيب : ١٩٩٢م: ١٢).

وتأخذ جامعات عربية كثيرة بنظام الانتساب رغبة منها في إتاحة الفرصة أمام الراغبين فى متابعة التعليم الجامعي الذين حالت ظروفهم الاجتماعية دون الانتظام في الدراسة .

ويمكن للمسجونين في المؤسسات الإصلاحية أو العقابية في الوطن العربي الراغبين فى استكمال دراستهم، إذا ماسمحت ظروف عقوبتهم بالإنتساب إلى التعليم النظامي الجامعي للحصول على الدرجة الجامعية إذا ما أتموا الدراسة بنجاح .

عاشراً : المشلكات المتوقعة عند تنفيذ النموذج:

يتوقع الباحث أن يواجه تنفيذ النموذج المقترح عدداً من الصعاب يمكن توضيح أهمها فيما يلى :

١ ـ اختلاف المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للنزلاء بالمؤسسات الإصلاحية والعقابية، مما يؤثر على دوافعهم للتعلم، وتباين ميولهم واتجاهاتهم نحو البرامج التي يتضمنها النموذج .

٢ ـ عدم كفاية الإمكانات المادية المتاحة للمؤسسات الإصلاحية والعقابية لتنفيذ البرامج المختلفة التي يحتويها النموذج .

٣ ـ عدم توافر الإمكانات البشرية المدربة والمؤهلة لتنفيذ البرامج التربوية والتعليمية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

٤ ـ عدم توفر مراكز التدريب المهني بأجهزته وأدواته وآلاته الحديثة التي توفر تدريباً مهنياً بالكم والكيف الذي يتطلبه سوق العمل ويوفر للنزلاء بعد اطلاق سراحهم مصدراً شريفاً للرزق .

٥ ـ قلة الوسائل التلعيمية المناسبة لتنفيذ الخبرات التربوية والأنشطة التعليمية التي تضمنها البرامج في النموذج المقترح .

٦ ـ الإفتقار إلى هيئة تدريس مؤهلة للتعامل مع نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية ومدربة على تخطيط وتنفيذ الخبرات التعليمية التي تفي بإحتياجات الدارسين الكبار .

٧ ـ إفتقار مكتبات المؤسسات الإصلاحية والعقابية إلى التنظيم، وإلى الكوادر البشرية المتخصصة في شئون المكتبات . ونقص الكتب العلمية والأدبية التي تشبع نهم النزلاء إلى القراءة والتثقيف الذاتى .

٨ ـ كبر حجم المؤسسات الإصلاحية وزيادة عدد النزلاء، مما يعوق تنفيذ البرنام الاصلاحي .

٩ ـ إفتقارالمسئولين عن إدارة المؤسسة الإصلاحية إلى تجديد معلوماتهم حول إدارة السجون الإصلاحية .

حادى عشر: الآليات المقترحة للتغلب على المعلومات التي تواجه النموذج:

يقترح الباحث الآليات التي يمكن من خلالها التغلب على مجموعة المعوقات التي تواجه النموذج .

١ ـ توفير الإمكانات المادية اللازمة لممارسة أوجه النشاطات المخططة في البرامج التي يتضمنها النموذج من ملاعب وساحات رياضية وأجهزة وأدوات وقاعة محاضرات .

٢ ـ توفير الإمكانات البشرية التي تتضمن فريق عمل من الاخصائيين الاجتماعيين والرياضيين والنفسيين والمدربين الفنيين المؤهلين للتعامل مع نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية .

٣ ـ توفير مركز للتدريب المهني مزود بالآلات والمعدات التي توفر تدريباً نظرياً وعملياً على بعض المهن والحرف التى يتطلبها سوق العمل ويتطلبها البرنامج المهنى في المؤسسات الاصلاحية . لذا ينبغى أن يتم التعاون بين وزارات الصناعة والشركات الإستثمارية في تزويد تلك المؤسسات بالعدد والآلات والأجهزة التقنية الحديثة .

٤ ـ توفير بيئة مشجعة على أستمرار التعلم من خلال توفير المواد التعليمية والمكتبات والصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتليفزيونية والأفلام التعليمية .

٥ ـ توفير الوسائل التعليمية المناسبة وتعميمها على المؤسسات الإصلاحية والعقابية وتزويدها بالمواد الأولية اللازمة لإنتاج الوسائل التعليمية المناسبة للبرامج المقترحة .

٦ ـ عقد دورات تدريبية متخصصة في إدارة السجون وإنتاج الوسائل التعليمية وأستخدامها وفي فعاليات أساليب وأستراتيجيات التدريس لنزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية .

٧ـ توفير هيئة تدريس مدربة على تخطيط الخبرات التي يتضمنها النموذج، وعلى تدريس الكبار وأشباع حاجاتهم ومتطلباتهم .

٨ـ تزويد مكتبات السجون بالكتب والدوريات في مختلف أنواع المعرفة، وتزويدها بالقوى البشرية المتخصصة في إدارة المكتبات .

٩ ـ يجب أن تكون المؤسسة الإصلاحية صغيرة الحجم حتي يتهيأ لها جو ملائم لعمليات الاصلاح والعلاج أكثر مما تستطيعه المؤسسة كبيرة الحم . حيث أن عدد المساجين يؤثر تأثيراً مباشراً في كل من الجو اللازم لعملية الاصلاح والبرامج التي تتسهدف تحقيق ذلك الغرض . كما أن العلاقة بين المؤسسة الإصلاحية والنزلاء تكون ميسرة في المؤسسات صغيرة الحجم عنه في المؤسسات كبيرة الحجم التى يصعب على آلمسئولين فيها التعرف على النزلاء بصورة صحيحة .

وختاماً . لما كانت الأهداف التعليمية والبرامج التي تحققها تستهدف في العادات اصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً . فينبغي على المشتغلين بتعليم الكبار أن يتحسسوا هذه الاصلاحات وأن يقترحوها، ولعل في هذه الندوة محاولة ثرية في توجيه العناية إلى فئه من فئات المجتمع في أمس الحاجة إلى الرعاية والعلاج .

المراجـــــع

١ ـ عيد، محمد فتحى، **السنوات الحرجة في تاريخ المخدرات : نذر الخطر وعلامات التـفـاؤل**، الرياض، وزارة الداخلية، مزكز أبحاث الجريمة، ١٤١٠هـ .

٢ ـ غبارى، محمد سلامة، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المـنـحـرفـين**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٦ .

3 - Tappan . P.W. Contemporary Correction , New York , Mc Graw Hill Vo, 1951 .

٤ ـ عريم، عبدالجبار . **الطرق العلمية الحديثة في اصلاح وتأهيل المجـرمـين والجانحين**، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٥م .

5 - Sutherland , E.H.& Gresy D.R. Crininology .10the Edit, New York , J.B. Lippincott Co . 1978 .

6 - barnes H. & Teeters N. New Horizon In Vriminology , New York , Prentice - Hall Inc . , 1951 .

7 - Malinquest . E . . Reading : A Human Right And A Human Problem In Stager R.C And Anderson O. (Eds)Reading ; A Human Right And A Human Problem , New York , Mc Graw Hill Co, 1964 .

٨ ـ غيث، محمد عاطف، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الاجرامي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠م .

٩ ـ فهمي، سامية محـمـد . **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتـمـاعـي**، الاسكندرية » المكتب الجامعي الجديث، ١٩٨٥م .

١٠ ـ الطخيس، ابراهيم عبدالرحمن، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٨٥م .

١١ ـ هاشم، عبدالمنعم . وعدلى سليمان . **الجماعات والتنشئة الاجتماعية**، القاهره، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠م .

١٢ ـ أحمد، محمد شمس الدين. **العمل مع الجماعات في محيط الخدمات الاجتماعية**، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤م.
١٣ ـ غبارى، محمد سلامه، **الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الاسلامية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٣م.
١٤ ـ أبو عمشة، عدنان، **دراسات في تعليم الكبار،الجزء الأول**، عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٨م.
١٥ ـ هندى، صالح ذياب. وآخرون، **تخطيط المنهج وتطويره**، عمان، دار لافكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م.
١٦ ـ نوكس، آلان، معاونة الكبار على التعليم : **تخطيط البرامج وتطبيقاتها وإدارتها**، ترجمة محمد محمود رضوان، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العليا، ١٩٩٣م.
١٧ ـ سرحان، الدمرداش عبدالحي، **المناهج المعاصرة**، ط٢، الكويت، مكتبة الفالح، ١٩٧٩.
١٨ ـ يحي هندام. وجابر عبدالحميد جابر، **المناهج :أسسها، تخطيطها، تقويمها، أنواعها**، ط ٥، القاهره، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.
١٩ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، **الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ورشة عمل لإعداد مواد تعليمية للكبار، بحوث وتوصيات الورشة**، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٨١م.
٢٠ ـ نشوان، يعقوب حسين، **المنهج التربوي من منظور اسلامى**، عمان، دار الفرقان للطباعة والنشر، ١٩٨١م.
21 - Prevention To Placement : Critical Factors In . . Reid W. J. Et Al . 1988 Child Welfare Vol .67 No. 1, Feb . Program Success
22 - Dixon M.D. And W.C. Wright Juvenile Delinquency Prevention . Programs , Nashville M Peabody College For Terachers,1975

23 - kurtz, P.D. & W.W. Lindsey. A Locality Development Approach To Delinquent Prevention In Rual Ares ،Human Services In The Rural Invironment Vol 11,1987 .

٢٤ ـ محمود، محاسن رضا . **برمجة المواد التعليمية لمحو الأمية وتعليم الكبار**، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة، ١٩٧٧م .

٢٥ ـ خاطر، محمود رشدي . دراسات فى إعداد المواد التعليمية لمحو الأمية الوظيفي . سرس اللبان ـ المنوفية، ١٩٦٩م . ط

27 - Severns, G.W. Administration Of Educational Programs For Delinquent Youth , A Paper Presented To The 54thannual Intermational Convention Of The Council For Exceptional Children April, 1976 .

٢٧ ـ الراوى، مسارع، وآخرون . **مرشد المعلم في تعليم القراءة للمبتدئين**، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٦م .

٢٨ ـ ابراهيم، عبدالعليم، **الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية**، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦١م .

٢٩ ـ الحسون، جاسم محمود، **مبادئ في إعداد كتب تعليم القراءة والكتابة** . **في كتاب. ورشة عمل لإعداد مواد تعليمية للكبار: بحوث وتوصيات**، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٨١م .

٣٠ ـ قمبر، محمود، **تعليم الكبار : مفاهيم ـ صيغ ـ تجارب عربية**، الدوحة، دار الثقافة، ١٩٨٥م .

٣١ ـ صادق، نبيل محمد، **التدريب المهني مدخل للحد من الجريمة، دراسة مقدمة إلي ندوة برامج التدريب المهني في المؤسسات الاصلاحية**، الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٤٠٥هـ .

٣٢ ـ حسن، محمود، **الجماعات في الخدمة الاجتماعية**، الكويت، منشورات دار السلاسل، ١٩٨٤م .

٣٣ ـ عبدالملك، انيس، **خدمة الجماعة ودورها في المجتمع المعاصر**، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤م .

٣٤ـ حسني، محمود نجيب. **شرح قانون العقوبات : النظرية العامة للجريمة**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧م .
٣٥ـ الوكيل، حلمى أحمد. ومحمود أمين المفتى. **أسس بناء المناهج وتنظيماتها**، القاهرة، مطبعة دار العالم العربي، ١٩٨٩م .
٣٦ ـ تايلور، رالف، **أساسيات المناهج**، ترجمة جابر عبدالحميد جابر وأحمد خيرى كاظم، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٢م.
٣٧ـ الحلي، احمد حقي. ومحمود كامل الناقة، طرق إعداد مواد قرائية مبسطة » دراسات في تعليم الكبار، المنامة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار بالبحرين، العدد ٩ , ١٩٧٩م .
٣٨ـ الحلي، أحمد حقي. **إعداد الكتب الأساسية للأميين » تعليم الجماهير**، العدد ١٥، سبتمبر ١٩٧٩م .
٣٩ـ اللقاني، أحمد حسين. **برامج تعليم الكبار وأسس إعدادها، في كتاب علم تعليم الكبار**، ج١، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٧٦م.
٤٠ـ مرعي، إبراهيم بيومى، ومحمد حسين البغدادلي، **الجماعات في الخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ١٩٨٤م .
٤١ـ القلا، فخر الدين، وسائل الإعلام دورها في تعزيز التربية المستمره، دراسة مقدمة لندوة التربية المستمرة، بغداد ١-٦ كانون أول ١٩٧٩م .
٤٢ـ جامسون، دين. **عوامل الكلفة في تخطيط نظم التكنولوجيا التربوية**، ترجمة فايزة عبدالدايم جمعة، بغداد، وزارة التربية، ١٩٧٥م.
٤٣ـ الشامى، محمد علي، **التخطيط لمناهج الكبار مع التطرق إلي المواد التعليمية**، في كتاب، ورشة عمل لإعداد مواد تعليمية للكبار :

بحوث وتوصيات الورشة، بغداد، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربي لمحو الأمية، ١٩٨١م .

44 - Bates , A.W. And A.K. Pugh, Designing Multi Media Courses For Indiviualized Stugy British Journal Of Educational Technology No. 3, Vol . 6,1976 .

٤٥ ـ أردوس، رينيه . **التعليم بالمراسلة**، ترجمة أحمد محمود سليمان وجورج أمين، القاهرة، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم، ١٩٧٦م .

٤٦ ـ صغيرون، أحمد الزين، **إنشاء وحدة للتعليم بالمراسلة**، مجلة تعليم الجماهير، العدد ٢٧، السنه ١٢ , ١٩٨٥م .

47 - the Open University An Introduction To The Open University London , Walton Hall, 1977 .

٤٨ ـ متولى، مصطفى محمد . **القمر الصناعي والجامعة المفتوحة** . مجلة أتحاد الجامعات العربية، عدد متخصص عن الجامعة المفتوحة، ديسمبر، ١٩٨٦م .

49 - Dixon , M. The Open University Choosing A Course For The Future, The Financial Times , London. Lst Feb . 1976 .

٥٠ ـ حبيب، فائقه سعيد . **تقويم أساليب الأتصال التعليمي والخدمات الإرشادية بنظام الإنتساب بجامعة الملك عبدالعزيز** رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية جامعة الملك سعود، ١٩٩٢م .

المشاركون في الندوة

المملكة الأردنية الهاشمية:

ـ **عبدالمهدي محمد مصطفى القاسم** ـ مدير مركز محمدية القاسم التقني لإصلاح الأحداث وتأهيلهم.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

ـ **رحمة سعيد الشامي** ـ مدير فرع.

دولة البحرين:

ـ **خليفة محمود آل خليفة** ـ ضابط شرطة ـ (نائب مدير السجون).

ـ **راشد عبدالرحمن عبدالغفار آل عبدالعزيز** ـ ضابط شرطة ـ نقيب.

الجمهورية التونسية:

ـ **محمد مسعود** ـ رئيس مصلحة التعليم والتكوين بالإدارة العامة للسجون والإصلاح.

ـ **لطفي الهذيلي** ـ مدير المركز النموذجي لملاحظة الأحداث.

ـ **رشيدة الهمامي** ـ اختصاصية نفسانية.

ـ **تبر ريمي حرم نعيمي** ـ متصرفة خدمة اجتماعية.

المملكة العربية السعودية:

ـ **الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن آل بشر** ـ مدير عام تعليم البنات بمنطقة الرياض.

ـ **عبدالله ناصر النويصر** ـ مدير عام إدارة الحقوق العامة.

ـ **الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن بن محمد الجهيمان** ـ رئيس دائرة الادعاء العام.

ـ **محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الفوزان** ـ أمين عام تعليم الكبار.

ـ **محمد عبدالرحمن الحقيل** ـ مدير عام الحقوق الخاصة المساعد.

ـ **عبدالله بن عبدالوهاب بن عبدالكريم الخمليس** ـ مشرف على أعمال لجنة إدارة الهيئة .

ـ **عبدالرحمن بن فهد المقبل** ـ مدير دار الملاحظة بالدمام.

ـ **حسان حسن الصميلان** ـ مدير دار الملاحظة الاجتماعية.

ـ **محمد حامد الغامدي** ـ مدير التعليم والثقافة.

ـ **مقدم عبدالوهاب سعيد الغامدي** ـ محاضر لمادة علم النفس ـ رئيس قسم الامتيازات .

ـ **عبدالرحمن إبراهيم الطعيمي** ـ مدير شعبة الرعاية الاجتماعية.

ـ **عبدالرحمن بن عثمان الراشد** ـ **وزارة الداخلية** ـ إدارة شئون السجناء.

ـ **عبدالعزيز راشد بن عوين** ـ مستشار قانوني.

ـ **إبراهيم اسماعيل آل الشيخ** ـ باحث قضايا.

عبدالرحمن النعيم ـ باحث قضايا.

الجمهورية العربية السورية:

ـ **بسيم عبدالله طائف** ـ مدير إدارة السجون.

جمهورية السودان:

ـ **العميد محمد عمر عبدالله** ـ وزارة الداخلية ـ الخرطوم.

دولة الكويت:

ـ **عبدالعزيز أحمد هميسي** ـ مسئول عن شئون الالكسو.

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى:

ـ **عبدالسلام بشير الدبيي** ـ أستاذ جامعي ـ عميد كلية العلوم الاجتماعية سابقاً.

ـ **حسين محمد قرواش** ـ رئيس قسم مؤسسات الإصلاح.

ـ **محمد المبروك الشيباني** ـ رئيس فرع الشرطة القضائية بالزاوية.

الجمهوية الإسلامية الموريتانية:

إلداه ولد عبدالقادر ـ مدير المؤسسات العقابية.

ـ **محمد فال محمد محمـود** ـ رئيس شعبة الاتصال ـ مجلس وزراء الداخلية العرب.

أعضاء الهيئة العلمية:

ـ د. عبدالعزيز بن عبدالله السنبل ـ رئيس الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (الالكسو) (سعودي).

ـ د. سعد ضحيان الضحيان ـ رئيس قسم الدراسات الاجتماعية ـ (سعودي).

ـ د. عمر عسوس ـ أستاذ مشارك (جزائري).

ـ الأسعد العبيدي ـ أستاذ جامعي ـ (تونسي).

ـ د. مصطفى محمد متولي ـ أستاذ بقسم التربية ـ كلية التربية ـ جامعة الملك سعود ـ (مصري).

ـ **أحمد محمد منصور النكلاوي** ـ مدير مركز البحوث ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ـ (مصري).

ـ المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب :

ـ **د. محمد أسعد عالم** ـ مساعد رئيس المركز للشئون العلمية.

ـ **الأستاذ خالد عبدالله الرشود** ـ مدير إدارة الندوات واللقاءات العلمية.

ـ الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب:

ـ **حفناوي زاغر** ـ خبير استشاري بالأمانة العامة للمجلس.

ـ **د. محمد الخطيب** ـ مستشار.

ـ **خالد عبداللطيف أبو حجلة** ـ مساعد اختصاصي برامج.